

# (اصباح المصباح)

هذا الكتاب حاشية لشرح العقايد للعلامة التفتازاني قد الفه المحقق  
ابو النقيب التونتاري شرع في طبعه وتمثيله مرة ثانية بمصارف  
التاجر صلاح الدين التونتاري في بلدة قزان وفي  
مطبعة الميرية من سنة ١٣٢٥ اللهم لاسهل  
الا ما جعلته سهلا وانت تجعل الحزن  
سهلا اذا شئت \*

ما اخذ الاذن والرخصة للطبع من المعارف الروسية الكائنة في  
سانكيت پيترسبورغ ١٤ ديكابر ١٩٥١ سنة \*

Дозволено цензуров. С.-Петербургъ, 14 декабря 1901 г.

КАЗАНЬ.  
Типо-литографія ИМПЕРАТОРСКАГО Университета.  
1902.

اصباح المصباح



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من تقدس <sup>٢</sup> عن فصلة الاتصال والانفصال \* يا من انصف بالاحدية  
 فاقنضت استهلاك المسالك <sup>٣</sup> \* يا من تفرد بالوحدة وانصف بالواحدية  
 فاقنضت الاتصاف بالاسماء <sup>٤</sup> \* يا من بعزته اقنض رفع النسبة وبالوهيته  
 فنا العالم وانعامه \* حكيم عليه بالانصراف والانقطاع \* اللهم لك العلو  
 والمجد فانك الامر صل وسلم على سيد الرسل الكرام محور الوجود  
 والامكان فله المكانة فوق مكانة الامكان وعلى له واصحابه الفرر الكرام \*  
 لما بعد \* فيقول العبد الفقير الى ربه العليل عبد الله الباري  
 ابو القاسم التونسي تجاوز الله عن ذنبه الجلي الخبيث على من له  
 عهدته العبد والرواية وعهدته الادراك والاعاطة ابن علي <sup>٥</sup> من اشرف  
 العلوم الشرعية اذ موضوعه ذات الله تعالى وصفاته واصحابه وما وجب على  
 المكلف وانه اساس علم التفسير والحديث والفقه واصوله ومبناها اذ كون  
 القرآن حجة يتوقف على معرفة الله تعالى وصفاته وعلى معرفة الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكل منها انما يعرف في علم الكلام فكانت  
 اصول الفقه فرع اصول الكلام وان شرح العقائد للعلامة التفتازاني من  
 افضل ما صنف في علم التوحيد والصفات \* واجل ما يعتمد عليه بالتفهم  
 والتعظيم عند ارباب البصيرة والادراك \* اذ هو صغير الجرم عظيم العلم  
 اتفق الفجوي \* فافق المعنى \* يشتمل على قرر الفرائض ودرر الفوائد

٢ (قوله تقدس والمن نسبة  
 الاتصال الخ) براعة المطلع  
 الاستهلال (قوله انصف  
 بالاحدية وانصف  
 بالواحدية) الاول اشارة  
 الى مرتبة الكنزية الخفية  
 التي فيها استهلاك الاسماء  
 والصفات بمعنى هو هو  
 والثاني اشارة الى مرتبة  
 ايجاد العالم والانصاف  
 بالصفات الزائدة التي  
 لاهو ولا غير (قوله محور  
 الوجود والامكان) صفة  
 سيد الرسل اشارة الى مسئلة  
 المعراج فهو ما فرع عليه  
 اعنى قوله فله المكانة  
 فوق مكانة الامكان اى له  
 فوق مكانة الامكان مكانة  
 الهية اشارة الى حل البيت  
 الفارسي كما قيل ذلك باى  
 احد \* سره چشم \*  
 وتحقيق اصل سياتى في  
 بحث المعراج اما الشيخ  
 المجد فقال الحمد لله ذى  
 الطول والسلام على رسوله  
 الصديق ذى الدين ففى  
 قوله ذى الطول وان لم يكن  
 اشارة الى مقاصد هذا الفن  
 لكنه اشارة الى نفى صفة  
 القدرة في توصيف سلطان  
 الانبياء بنى الدين  
 والصدق اشارة الى  
 التتقيص وان لم يقصده  
 (منه عنى عنه)

قصد بها ايضاح طريق العارفين والموحدين \* واثبات مسالك السالكين \*  
 الى مسلك اهل الحق واليقين \* فاخذنا في وضع تنبيه يكون كالشرح  
 لبعض اشاراته الفائقة في ضمن عباراته الراقية \* وكالكشف لبعض ما حواه  
 مصباح الحواشي من انواره الباهرة فسميته باصباح المصباح متوكلا على عون  
 فائق الاصباح ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نستعين الا اياه (قوله بسم الله  
 الخ) يضم كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له فله ان يقدر في نظم الكلام  
 ما يناسبه في المقام وتقديم المفعول ههنا اى في مقام جعل التسمية مبدأ  
 للفعل اللغوى احسن لا لان الغرض والمقصود رد المشركين كما توهم  
 اذ مفهوم اللقب لا يتبدل على الاختصاص وعلى نفى الحكم عما عداه ككذبه  
 في زيد موجود ولزوم الكفر في قولنا محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم بل لشرافته في ذاته ولمزيد التوافق ولو جوب التعظيم على  
 انه اى التعظيم من جملة الحالات المقتضية للتقديم (واما قوله تعالى  
 بسم الله مجريها ومرسيها) فلدفع ما ارتكن في الاوهام من ان اجراء السفاين  
 وجريانها بهبوب الرياح وبالمرساة فقيل بسم الله لا بغيره من الهبوب  
 والمرساة اجرائها وارساؤها كما في قوله تعالى (اياك نعبد) بتقديم المفعول  
 فالمعنى نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك وقد يوجه الاستعانة به ما حاصله  
 ان الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعا اعتدادا شرعيا ما لم يصدر باسمه  
 تعالى سواء اريد به نفس الذات المقدس واليه اكثر الموحدين او الذات  
 المحفوظ بجميع الاسماء الحسنى او الذات الذى وجب وجوده وانصف بجميع  
 صفات الكمال واليه العارفون بالوضع وايما كان ان المحفوظ في الالية جهة  
 توقف نفس الفعل عليه لقوله عليه السلام كل امر ذى بال اى ذى شرف  
 بحيث يعتنى به ويهتم به شرعا بان لا يكون من سفاسف الامور كلبس  
 النعل وخلعه وغيرهما من الامور التى ليست بصاحب حال (لم يبدأ به  
 فيه باسم الله فهو ابتر) اى يكون ناقصا نقصانا شايعا ساريا في جميع اجزائه  
 وقد يحمل على المصاحبة اى المعية على نحو التبرك \* فالمعنى متبركا  
 بسم الله اقرأ او اكتب او ادون او غيرها من الافعال المصطلحة التى  
 تناسب المقام ولا يعارض الخبر المذكور خبر (كل امر ذى بال لا يبدأ  
 فيه بالحمد لله الخ) اذ الابتداء المنصوص فيهما اعم من الحقيقى وهو  
 الابتداء بما تقدم امام المقصود ولا يسبق عليه شىء ومن الاضافى وهو

الابتداء بما تقدم امام المقصود وان سبقه شيء فاذا نظرنا الى عنوان  
 الكتاب العزيز او الى العمل بالاجماع يحمل حديث البسمة على النوع  
 الاول وحديث الحمدلة على النوع الثاني وثم وجه آخر وهو ان الحديث  
 الاول اصح من الثاني وشرط التعارض هو تساوي الحديثين ومنهم من  
 حمل الابتداء على الملابس وقال يجوز ان يجعل احدهما جزءاً ويجعل  
 الاخر قبله بدون الفصل فيكون ان الابتداء ان التلبس بهما وفيه نظر  
 من وجوه وله جواب (قوله الحمد لله الخ) اظهار كمال المحمود قد يكون  
 بالقول وهو حمد اللسان وقد يكون بالفعل وهو الاتيان بالاعمال البدنية  
 وقد يكون بالحال وهو قد يكون بالقلب والروح والسر وذلك القسم  
 الثالث حمد الله تعالى نفسه في المظاهر على تحقيق الشيخ الاكبر قدس  
 سره في فتوحاته (وقد سبق وجه ارداف التسمية بالتحميد مع ما فيه من  
 اداء بعض الحقوق الذي قد استقر فيه من انواع النعم والاحسان التي  
 من جملتها التوفيق بمثل هذا التصنيف المحبوب المقبول عند ارباب  
 البصيرة والكمال واختصاصه له تعالى سواء اريد به معناه اللغوي او معناه  
 العرفي او غيرها من الاحتمالات الستة وسواء حمل اللام على التملك  
 او اللياقة او الاختصاص بمعنى الارتباط والمصر حقيقى على قاعدة اهل السنة  
 والجماعة وادعائى على قاعدة المعتزلة اذ افعال العباد مخلوق العباد عندهم  
 فترجع المحامد الى العباد على اصولهم تحقيقه في اصول الفقه ثم الاخبار  
 عن ثبوت جميع المحامد حمد لانه وصف بالجميل على جهة التعظيم فتحسن  
 نكون من المحامدين بهذا المعنى وفي ترك العاطفة عمل بنص الحديثين  
 وشارة الى التسوية بينهما (قوله المتوحد بجلال ذاته الخ) وفي هذا  
 العنوان اشارة الى ان هذا الكتاب من علم الكلام والى ان مباحث التوحيد  
 والصفات من اعظم مباحث هذا الفن فاذا اشار اول الخطبة الى تعظيم  
 مقاصد الفن تكون الخطبة استهلالية فائقة على سائر الخطب التي لا تدل  
 على تعظيم مقاصد الفن والظاهر انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف  
 فالمعنى المتوحد بذاته الجليلة فقس عليه قوله وكمال صفاته فالمعنى المنفرد  
 بذاته الجليلة وصفاته الكاملة ولله سبحانه در العلامة اذ قد نبه و اشار الى  
 التوحيد في الذات وهو عدم شركة الغير في ذاته الجليلة والى التوحيد  
 في الصفات وهو عدم شركة الغير في صفاته الكاملة والى التوحيد في

الافعال وهو عدم شركة الغير في افعاله المتقنة ولا يخفى ان صفات الجلال  
 يتضمن تنزيه البارى سبحانه عما لا يليق وذلك التنزيه انما يحصل بنفى  
 امهات العالم كما سيأتى وتقديم الصفات السلبية على الصفات الثبوتية  
 لدفع التوهم الناشى من قوله الحمد لله على انا نقول رفع المانع اقدم  
 من اثبات المقتضى واما تقديم الصفات الثبوتية على الفعلية فلرعاية  
 توافق الوضع والطبع (قوله المتقدس فى نعوت الجبروت الخ) اذا حملت  
 على معناها الاصطلاحى فالإضافة اضافة المسمى الى الاسم واذا حملت  
 على معناها اللغوى فالإضافة اضافة السبب الى المسبب فيراد من النعوت  
 على الاول اصول الصفات الثبوتية وامهاتها وعلى الثانى يراد فروعاتها  
 (وماخص) هذه الخطبة وحاصلها الاشارة الى اول ما يجب على المكلف  
 وهو معرفة الله تعالى كما هو باسماؤه وصفاته والايمان به بانه واحد لا  
 شريك له فى ذاته الجليلية ولا فى صفاته الكاملة ولا فى افعاله المتقنة موصوفى  
 بصفة الكمال منزّه عن سماء النقص والزوال والى انه لا سبيل الى معرفته  
 تعالى الا من طريق اسمائه وصفاته فلا يمكن الوصول اليه الا بندرية  
 اسمائه وصفاته والكل تحت فلك اسم الذات الذى هو علم على ذات  
 استخفى الالهية على اصطلاح المتكلمين وفى تقديم الجلال اشارة الى  
 الحديث النبوى العظمة ازارى والكبرياء وردائى ولاينافى هذا قوله تعالى  
 (سبقت رحمتى على غضبى) اذ الرحمة السابقة هى الرحمة العامة التى  
 من الجلال وذلك لان الصفة الواحدية الجمالية اذا استوفت كمالها فى  
 الظهور او قاربت اليه تسمى جلالات لقوة ظهور سلطان الجمال (وبهذا)  
 تبين لك ان مفهوم الرحمة من الجمال وعمومها من الجلال ثم نسبة الجمال  
 نسبة الفجر الذى هو اول مبادئ طلوع الشمس الى نهاية طلوعها ونسبة  
 الجلال نسبة شروقها ولا يخفى ان ذلك الاشراف من ذلك الفجر وذلك  
 الفجر من هذا الاشراف فكانهما وصف واحد فلا يرد ما قيل الاولى ان  
 يذكر بعد قوله بجلال ذاته الجمال لانه مقابل الجلال الذى هو عبارة عن  
 الصفات السلبية عند المتكلمين وعن القهرية عند الصوفية بخلاف الجمال  
 فانه عبارة عن الصفات الثبوتية عند المتكلمين وعن الصفات اللطيفة  
 عند الصوفية فكما انه راجع الى وصفين اى العلم والطفى كذلك الجلال  
 راجع الى العظمة والافتدار ووجه عدم الورد ظاهر غير خفى على من له

صحة الميزان وسلامة الاذعان وعلى من له جناح الجمال وجناح الجلال  
 (قوله والصلاة على نبيه الخ) ولا يخفى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اذا استحق الصلاة بمرتبة النبوة فاستحقاقه بمرتبة الرسالة اخرى واظهر  
 اذ النبي هو طريق الحق الى الله تعالى ويكون نبوته الهاما او مناما \*  
 واما الرسول فقد ارسل الى الخلق بارسال جبرائيل عليه السلام اليه شفاها  
 وعيانا فكل رسول نبي وليس كل نبي برسول وغير خفى ان هذه الجملة  
 اخبارية صورة معطوفة على جملة الحمدلة وانشائية طلبية معنى فالمعنى  
 اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار معجزاته وابقاء شريعته الى يوم  
 القيام وفي العقبي بعموم شفاعته ووجه استحقاقه انه صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم هو المبعوث من عند الله تعالى علينا رحمة للعالمين فجميع  
 النعم والفيوضات الالهية الواصلة اليها انما يصل بواسطته صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم فينبغي للعاقل ان يستعين في كل اموره وجميع شئوناته  
 وحالاته بجناب الحق سبحانه ويسأله افاضة مطالبه ومقاصده بتوسط اشرف  
 اصحاب الوحي واعظهم رتبة وارفعهم مرتبة وهو نبينا محمد البليغ في كونه  
 محمودا اداءً لبعض حقوقه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وامثالاً (لقوله  
 تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) على ان العلة الغائية  
 فيه انعكاس الانوار وانحاج البغية فالثمرة والفائدة راجعة الى المصلى كما  
 في التسبيح (وبهذا) تبين لك وجه التوسل بالال والاصحاب الكرام اذ  
 كلما كانت الملازمة والمناسبة اوفر واكمل كان امر الافاضة والاستفاضة  
 اكثر وانم (قوله المؤيد بساطع حججه الخ) اضافة الساطع اضافة الصفة  
 الى الموصوف اي المؤيد بالحجج الساطعة الظاهرة في الدلالة على صدق  
 دعوى النبوة وكذا قوله ووضح بيناته اضافة الصفة الى الموصوف والمراد  
 ووضح افادتها الصدق في دعوى النبوة يقال حجة ساطعة وبينت واضحة  
 اختلفوا في مرجع الضمير ومقام التمدح يقمض الرجوع الى الله تعالى  
 اذ هو اظهر في اظهار شرف مرتبة نبينا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 على سائر الانبياء بخلاف الانصراف الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم لان حجة كل شخص مؤيدة له فلا يفيد تخصيص التأييد بالساطعة  
 اظهار الشرف والتمدح ما لم يجعل من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف  
 (وبهذا) تبين وجه التصرف في صدر الحاشية وارادة ادلة النبوة من الحجج

دون ادلة الالهية لا ينافي الاولوية التي افادها الفاضل الخيالي على  
 ان الجمع المعرف بالاضافة للاستغراق فكل ما هو حجة الله مؤيد للنبي  
 عليه السلام وينعكس الى قولنا كلما ليس بمؤيد له عليه السلام فهو ليس  
 بحجة الله تعالى وغير خفى ان آيات سائر الانبياء لم تظهر في يده صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم فليست بمؤيدات له وليست بمججج الله تعالى  
 فيكون آية نبينا عليه السلام اعظم من آيات سائر الانبياء عليهم السلام  
 فتأمل حتى يتضح لك حقيقة المقام واطهار شرفه عليه السلام (قوله فان  
 مبنى علم الشرائع والاحكام) الخ (توضيح) المقام ان العلوم الشرعية اى  
 التفسير والحديث والفقهاء واصوله موقوفة على علم التوحيد والصفات اما  
 توفى التفسير فلانه انما يبحث فيه من احوال كلام الله تعالى من حيث  
 دلالته على مراد الله تعالى بحسب الطاقة البشرية \* وغير خفى ان ذلك  
 البحث والكشف سواء كان بالدراية او بالرؤية موقوف على معرفة موضوعه  
 وهو القرآن اى الكلام العربى المنزل على سيد الرسل الكرام صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم المنقول تواترا وعلى معرفة الله تعالى وصفاته فكان  
 علم الكلام مبنى علم التفسير الذى غايته معرفة الاحكام الشرعية اعتقادية  
 كانت او عملية واما توفى علم الحديث فلانه انما يبحث فيه عن احوال  
 النبي وافعاله واقواله من حيث الاسناد او من حيث دلالة تلك الاحوال  
 والاقوال والافعال على مراده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا البحث  
 يتوقف على العلم بالعقائد الدينية وعلى ثبوت الارسال وعلى البحث عن  
 احوال المعجزة وعلى اثباتها (واما توفى اصول الفقه فلانه انما يبحث فيه  
 عن احوال الادلة السمعية وهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس من حيث  
 دلالتها على الاحكام فتلك الادلة راجعة الى الكلام وبهذا تبين لك وجه  
 توفى الفقه على الكلام ايضا اذ توفى الاصل يقتضى توفى الفرع (قوله  
 اساس قواعد عقائد الاسلام الخ) ترقى فى مدح الكلام الذى هو اساس  
 اساس عقائد الاسلام اى المسائل التى يقصد بها نفس الاعتقاد كقولنا  
 الله حى عالم مرید بجميع الكائنات قادر على جميع الممكنات سميع بصير  
 متكلم اى موصوف بصفة الكلام (ووجه) الترقى ان اساس عقائد الاسلام  
 واصل المسائل الاعتقادية هو الكتاب والسنة وقد سبق انهما موقوفان  
 على الكلام فكان اساس اساس عقائد الاسلام \* نعم قد استبعد من

ليس في قلبه استحكام الاحكام واستقرار قواعد عقايد الاسلام (ولا يخفى)  
ان هذا الاستبعاد انما نشأ من عدم رسوخ الايمان في قلبه ومن قلة  
الممارسة بقواعد عقايد الاسلام ومن فرط التقليد بما كتب في كتب  
الروافض كما هو دأبه في جميع مؤلفاته (قوله الموسوم بالكلام الخ)  
صفة علم التوحيد الذي هو خبر ان قال المولوى عبد الحكيم قوله الموسوم  
بالكلام صفة موضحة لقوله علم التوحيد والصفات بمنزلة عطف البيان كما  
يقال جاءنى ابو حفص الموسوم بعمر ولم يقل هو علم الكلام الموسوم بعلم  
التوحيد والصفات مع ان النسبة اليهما سواسية رعاية لما اشتهر بين  
المتأخرين قيل هو العلم بالعقايد الدينية عن الادلة اليقينية واليه العلامة  
في شرح المقاصد وقد يفسر بانه علم يعرف فيه المسائل الاعتقادية  
المتعلقة بتوحيد الواجب وصفاته (وفيه) اشارة الى ان موضوعه هو ذات  
الله تعالى وصفاته ورد على المعتزلة ومن يحدوحدوهم اذ معناه علم يحصل  
فيه توحيد البارى بمعنى نفى الشريك في ذاته وصفاته الكاملة وفي افعاله  
ايضا وغير خفى عند كل تقى وزكى ان كلام المعتزلة هو علم يحصل فيه  
توحيد البارى فقط (وبهذا) تبين لك وجه الرد عليهم من الطرفين  
الاول باعتبار اثبات الصفات والثاني باعتبار التوحيد في الافعال \* فاندفع  
ما اورده المولوى عبد الحكيم \* وما خص كلام الشارح ان الكلام اساس  
لجميع العلوم الشرعية (وقد) سبق تحقيقه بما لا مزيد عليه فنذكر وتشكر  
(قوله المنجى عن غياهب الشكوك والاهام الخ) صفة الكلام يعنى ان  
غايته هى السعادة الابدية والنجاة عن ظلمات الاهام وعن الشكوك  
الواردة من طرف المعاندين الذين تشبثوا بالآيات والاحاديث في ترويح  
عقايدهم الفاسدة اذ الكلام ما يفيد الاقتدار على اثبات العقايد الدينية  
وايراد الحجج الشرعية او العقلية ودفع الشبهة الواردة بتحقيق مناط الحكم  
في الآيات والاحاديث الشريفة فهو اساس جميع العلوم \* وبه يحصل  
النجات عن ظلمات الاهام ويمكن تأييد هذا الكلام بما افاده الشيخ  
الاكبر حيث قال اجناس العلوم كثيرة ولكل جنس من هذه العلوم فصول  
والذى يحتاج من هذه الفصول ومن فصول هذه الاجناس فصلان فصل  
يدخل تحت النظر وهو علم الكلام ونوع آخر يدخل تحت جنس الخبر  
والعلوم الداخلة تحت هذين النوعين الذى يحتاج اليهما في تحصيل السعادة



الابدية ثمانية واجبة الاختصاص لكل من طلب نجاة نفسه فقد جعل علم  
 الكلام من العلوم التي يحتاج اليها في تحصيل السعادة الابدية ومن مقولة  
 العلوم الداخلة تحت النظر في معرفة الله تعالى وقد انعقد الاجماع على  
 وجوب النظر في معرفة الله تعالى فمن تأمل فيما حققناه لايشك في وجوب  
 تحصيل علم الكلام ومن دفع عن نفسه النوم حين قرأ شرح الساهى وتأمل  
 في تنابع تسويده الاوراق العديدة في ذم الكلام ثم تأمل فيما نقله من  
 الروافض في تعريف اهل الحق ثم تأمل فيما نقله من كتب التواريخ  
 مع ظن تشريح عبارة المتن او تأمل في اغلاطه العشرة عند قول المصنف  
 رحمه الله تعالى وله صفات اربعة او تأمل في قوله عمدة اصحابه صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم هو على رضى الله تعالى عنه او تأمل في قوله ثم  
 كل من حديث المنزلة والموالاتة محكم في اعطاء الافضية لا يحتمل التأويل  
 بخلاف ما ورد في ابى بكر وعمر رضى الله عنهما حق التأمل ثم طالع كتابي  
 هذا اصباح المصباح حق المطالعة يحكم حكما صحيحا بان شرحه بعيد عن  
 مقاصد عقائد النسفى وعاجز عن اخذ مرامه وغير مربوط بعبارة المتن  
 لا شرعا ولا اجرا ويحكم ايضا بالتدافع بين اسمه ومسامه (قوله اعلم ان  
 الاحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية العمل) الخ \* اقول هذا شروع  
 الى تحقيق ما افاده اوّلا بقوله وبعد فان مبنى علم الشرايع والاحكام واساس  
 قواعد عقايد الاسلام هو علم الكلام \* فله سبحانه وتعالى در الشارح  
 التحرير حيث حقق المسئلة بدليل آخر ودققها بحيث لا تقوم حولها شبهة  
 كما لا يخفى (قوله ومنها ما يتعلق بالاعتقاد الخ) اى من الاحكام الشرعية  
 المأخوذة من الشرع ما يتعلق بنفس الاعتقاد اى ربط القلب بجميع  
 المعتقدات من جهة الكليات المطلقة كعقد القلب وربطه بالذات الاحدية  
 والصفات الكمالية وتقديس الذات عن الجسمية وعن لوازمها كما اشرنا  
 اليه في صدر الكتاب وشمول العلم واحاطة القدرة وتعلق الارادة بجميع  
 الكائنات وغيرها وتلك الاحكام المتعلقة بنفس الاعتقاد دون كيفية العمل  
 تسمى اصلية لانها مبنى علم الشرائع والاحكام كما ان الاحكام المتعلقة  
 بكيفية العمل تسمى فرعية لانها فرعها ثبوتا واعتقادا اذ العمل بدون الاعتقاد  
 الصحيح ليس بصحيح \* وغير خفى ان فرعية الاحكام العملية وكونها  
 متوقفة على الاعتقاد الصحيح الذى عليه اهل السنة والجماعة تدل على

ان امامه صاحب السراب ومن يخذو حذوه من احزابه ليست بصحيحة  
 بشهادة مؤلفاته وسيأتي البيان في هذا الكتاب ايضا في المواضع اللابقة  
 فانتظر (قوله والعلم المتعلق بالاولى) الخ اى التصديق المتعلق بالاحكام  
 الشرعية المتعلقة بكيفية العمل يسمى علم الشرايع اى الفقه والاحكام  
 المعلومة المكتسبة عن ادلتها التفصيلية فعطف الاحكام تفسيرى وقد يراد  
 بالعلوم المدونة نفس المسائل كما قيل حقيقة كل علم مسأله وقد يراد  
 الملكة اى الكيفية الراسخة المحاصلة من تكرار تلك المسائل والاطهر ان  
 تعلق الاحكام تعلق المعلوم بالعلم وتحقيق التعلق مع البسط مشروح في  
 الحواشى المعمولة ثم الاحتمالات العقلية في المحكم ستة اوسعة قد يراد به  
 ان النسبة واقعة اوليست بواقعة وقد يراد به ادراك وقوع النسبة اولا  
 وقوعها وقد يراد به نفس النسبة المحكمية وقد يراد به نفس المحمول  
 وقد يراد به نفس القضية وقد يراد به نفس ادراك النسبة وقد يراد به  
 خطاب الله تعالى او ما ثبت بهذا الخطاب الازلى كالوجوب والاباحة  
 ونحوهما ويجوز تعلقه بالمعلومات على انها حاضرة عنده تعالى باعتبار  
 الوجود الدهرى او مخاطبة على تقدير وجودها لا حال عدمها فاذا اردنا  
 النسبة النامة الخبرية جاز حملها في قوله والعلم المتعلق بالاولى يسمى  
 علم الشرايع والاحكام وبالثنائية علم التوحيد والصفات على كل واحد من  
 المعانى الثلاثة للعلم اعنى نفس المسائل او التصديقات بها او الملكة  
 المحاصلة عنها دون تعسف وتكلف بخلاف الاحتمالات الباقية فانها تحتاج الى  
 التكلف ومن اراد تحقيق التوجيه فعليه مطالعة حواشى الخيالى فتأمل تجده  
 (قوله لما انها لا تستفاد الا من جهة الشرع الخ) الماء مرسولة والصلة  
 محذوفة اى لما ثبت من انها التصديقات المتعلقة بالاحكام الشرعية المتعلقة  
 بكيفية العمل لا تستفاد ولا تدرك الا بالشرع بخلاف الثانية اذ منها اى  
 من الاحكام الشرعية المتعلقة بنفس الاعتقاد ما يستقل العقل ويكفى في  
 اثباته كوجود البارى تعالى ووهده سبحانه ونحوهما من المسائل الاعتقادية  
 الثابتة بالادلة الكلامية الكافية في الافادة \* واما وجوب التطبيق بالشرع  
 واخذها منه فمن حيث الاعتداد \* والفرق بين التوقف الذاتى وبين  
 التوقف الاعتدادى غير خفى (قوله وقد كانت الاوائل من الصحابة  
 والتابعين الخ) جواب مع الاشارة الى السؤال يتوجه الى قوله مبنى علم

الشرائع والاحكام واساس قواعد عقايد الاسلام هو علم الكلام ما حاصله  
انه لم يكن في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا في عهد  
الصحابه والتابعين وكيف اهلوا ما هو مبنى علم الشرائع والاحكام وما  
هو اساس قواعد عقايد الاسلام ولو كان له شرف وعاقبة حميدة لما  
اهملوه \* وتاخيص الجواب ان المدون بالفتح موجود في زمانهم على  
طريق الاجمال اذ القرآن مشحون بالبحث عن المبدأ والمعاد (واما  
اهمال التدوين المتعارف بترتيب الابواب والفصول وايراد الأدلة مع  
الايضاح ورد شبهة الخصوم في خير القرون فوجهه ظاهر مشروح في الشرح  
تفصيله في المصباح (قوله الى ان حدثت الفتن بين المسلمين) الخ  
(اقول) من تأمل في هذه الغاية اى غاية الاستغناء عن تدوين العلمين  
وتلك الغاية هى حدوث الفتنة والابتلاء والامتحان كما في زمان هارون  
الرشيد \* لا يعترض بتأليف الامام الاعظم رحمه الله تعالى الفقه الاكبر  
اذ الاستغناء ليس بمطلق بل مقيد بحدوث الفتن وتوضيح حدوثها في  
تأريخ العلامة ابن الاثير الجزرى وكذا غلبة البغى على ائمة الدين  
مثل خروج يزيد بن معاوية على امير المؤمنين حضرت على كرم الله  
وجهه مشروحة في الكتاب المرقوم وفي كتاب نور العين ايضا فصلناها  
في تحفة الاحبة في رد الوفية فراجع وفي مصباح الحواشى فاذا مست الحاجة  
الى تدوين العلمين بعد حدوث الفتن في زمان التابعين وظهور الحوادث  
القادرة والبدع الشنيعة فاحتياجنا الى هذه التأليفات لابطال التأليفات  
القادرة في العقائد الاسلامية اخرى واشد واحق فتأمل تجده (قوله  
فاشتغلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد الخ) اى اذا كان حدوث الفتن  
وتكثر الحوادث والوقائع باعثا لتدوين العلمين فاشتغلوا بالنظر والاستدلال  
والاستنباط والاجتهاد فلا بد من تدوين علم الكلام والفقه مع تهذيب القواعد  
والاصول وترتيب الابواب والفصول وتكثير المسائل مع بسط الأدلة وايراد  
شبهة المبتدعين مع تحقيق الاجوبة فقوله بالنظر والاستدلال سواء كان  
من العلة الى المعلول كما في الاستدلال اللغوي او من المعلول الى العلة  
كما في الاستدلال الاثني ناظر الى علم الكلام وقوله والاجتهاد والاستنباط  
ناظر الى علم الفقه والضمير في فاشتغلوا راجع الى المتكلمين والفقهاء  
الكرام وغيره حتى ان المطالب النظرية انما تحصل بالحركة من المطلوب

الى المبادئ المناسبة له وبالحركة من المبادئ الى المطلوب الذى هو  
مجهول من وجه ومعلوم من وجه فالحركة الاولى جنس والثانية فصل وسيأتى  
انا لانعنى بالمتكلمين الا الذين حصلوا المطالب الكسبية بالنظر والاستدلال  
مع التطبيق بالشريعة ومع تنقيح المناط اى مناط الاحكام فى الاحاديث  
وايات القرآن وهذا هو معنى كفاية القرآن \* فاذا كان ما ذكر فى  
الشرح سببا للاشتغال بالكلام فما عصيان المتكلمين الذين عرفناهم فقس  
تدوين العلمين على جمع القرآن بين الدفتين بالعلة المشتركة بينهما  
وهى الاختلاف فى القرآنية وقد صح انه اى الاختلاف المذكور قد اوجب  
الجمع فشرعوا له فى عهد افضل الخليفة مولانا الصديق الاكبر رضى الله  
تعالى عنه وتم الجمع فى عهد المستحق للخلافة مولانا حضرت عثمان رضى الله  
تعالى عنهم مع انه لم يكن مكتوبا ولا مجموعا فى عهده صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم (قوله وسما ما يفيد معرفة الاحكام العملية عن ادلتها التفصيلية  
بالفقه الخ) وقد يراد به ملكة الاستنباط الصحيح من الكتاب والسنة والقياس  
 واجماع الامة اى الحالة البسيطة التى هى مبدأ التفاصيل واليه صدر  
الشريعة وقد يراد به القوة الحاصلة من ممارسة العلوم الشرعية ويمكن  
حمل ما يفيد معرفة الاحكام العملية عليهما اما على الاول فظاهر واما على  
الثانى فلان تلك القوة لها مدخل فى حصول مرتبة الاجتهاد فهى ما يفيد  
المجتهد معرفة الاحكام العملية عن ادلتها التفصيلية \* ومن هذا الحمل  
قد ينتزع وجه اندفاع اتحاد المفيد مع المقاد فانترع وتأمل حتى يتضح لك  
وجه التعلق بسما وقس عليه تعريف اصول الفقه فهو علم يفيد معرفة  
احوال الادلة السمعية فى افادتها الاحكام الشرعية فكما ان المبحوث عنه  
فى فن الاصول كيفية الافادة كذلك فى الفقه كيفية العمل (قوله لان  
عنوان مباحثه كان قولهم الكلام فى كذا وكذا) الخ \* اقول هذا وجه  
تسمية ما يفيد معرفة العقائد هن ادلتها باسم الكلام ولم يتعرض لوجه  
تسمية الفقه اذ المقصود بالذات ههنا بيان علم الكلام ثم القول المركب  
من حيث احتماله الصديق او الكذب يسمى قضية وباعتبار السؤال عنه  
واقامة البرهان عليه واثباته بالبرهان يسمى مسئلة وباعتبار وقوع البحث  
فيه يسمى مبحثا فالكل متحد بالذات وقد يراد بالعنوان معنى الاول فالمعنى  
لان اول مباحثه كان قولهم الخ اى اول مباحث الكتب المؤلفة القدامية

هكذا ثم غير هذا العنوان وبقى الاسم كما كان (قوله بالمنطق للفلسفة الخ) يعنى كما ان المنطق يورث ويفيد قدرة على المنطق فى تحقيق الفلسفة والحكمة فسموا ما يفيد قدرة على النطق وما يفيد العصمة عن الخطاء فى الفكر باسم المنطق لظهور القوة النطقية به فكذلك المتكلمون سمو العلم الباحث عن الواجب وعن صفاته وعن الممكن وعن اقسامه باسم الكلام لظهور قوة التكلم به فى تحقيق المسائل الاعتقادية والعملية والزام الخصم باقامة الحججة عليه وليس المراد بالالزام محض الجدل مع الفرق الضالة كالمعتزلة والشيعية كما توهم وبكى من يحدوحدوهم \* بل المراد انهم لما تشبهوا بالايات القرآنية والاحاديث النبوية فى ترويج عقايدهم الفاسدة اجاب المتكلمون عما اوردوها بتحقيق مناط الاحكام وتبديق مدارها وهذا معنى الالزام اذ به يحصل دفع ملاحظاتهم بالايات والاحاديث الشريفة كما هو دأبهم ودأب من يحدوحدوهم (قوله ولانه اول ما يجب من العلوم الخ) اذ الواجب على كل عاقل بالغ مكلف معرفة الصانع ومعرفة صفاته وسائر العقايد الدينية وتلك المعرفة انما يعلم بالكلام اختلفوا فى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم فمنهم من حمّله على الفقه ومنهم من حمّله على التفسير ومنهم من حمّله على الحديث والتحقيق يقتضى حمّله على الكلام اذ الواجب عليه اولا هو الاعتقاد بان للعالم صانعا واحدا قادرا مريدا بجميع الكائنات ثم الصلوة الخمس والصوم والزكوة والحج وغير ذلك من ضروريات الدين فكان الكلام اول ما يجب على المكلف فيجب اولا تصحيح الاعتقاد على وفق الكتاب ثم يجب ما هو فرعه من سائر العلوم فاطلق على ما يفيد معرفة العقايد عن ادلتها اسم الكلام كذلك اى باعتبار وجوبه اولا ثم خص به تميزا بين ما يجب اولا وبين ما يجب ثانيا (قوله ولانه انما يتحقق بالمباحثة وادارة الكلام من الجانبين) الخ \* ويمكن تأييد هذا الوجه بان الامام الاعظم رحمه الله تعالى قد صنف الكلام بعد تحقق المخالفين كما اشار اليه قول الشارح التحرير الى ان حدثت الفتن الخ فلا يمكن تحققة الا بعد المباحثة وادارة الكلام من الجانبين وبهذا تبين لك وجه خلط الفلسفيات فى الكلام على ان الرد عليهم لا يمكن بدونه ولانه لما كثر فيه المخالفون دون غيره من سائر العلوم سمي بالكلام (قوله ولانه

كان اشد العلوم تأثيرا في القلوب الخ) وذلك لان مبناه هو الادلة العقلية  
القطعية واكثرها مؤيدة بالادلة السمعية فله تأثير في الفرق بين الحق  
والباطل وبين الحسن والتبع وفي اطهار ما خفى من معاني آيات القرآن  
والاحاديث الشريفة ايضا (قوله وهم سموا انفسهم اصحاب العدل والتوحيد)  
الخ \* اعلم ان المعتزلة لما اوجبوا على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب  
العاصي ونفوا عنه خلق الافعال القبيحة وارادتها وزعموا ان صفاته تعالى  
عين ذاته ولا يفتقر في ذاته الى صفات قديمة سموا انفسهم اصحاب العدل  
والتوحيد وقالوا نحن نعتقد بان الله تعالى عادل لا يفعل قبيحا وليس له  
صفات قديمة والا يلزم تعدد القدماء فمن اصحاب التوحيد وتشبثوا  
باذيال الفلاسفة في كثير من اصول كلامهم وشاع مذهبهم فيما بين الناس  
الى ان قال الشيخ ابو الحسن الاشعري لاسناده على الجبائي ما تقول في  
ثلاثة اخوة فبهت الجبائي وتخير دون الاقتدار على التكلم وترك الشيخ  
ابو الحسن الاشعري مذهبه اى مذهب اسناده الجبائي \* ولما اراد الله  
تعالى ظهور الحق وغلبة اهل السنة والجماعة اشتغل هو والشيخ ابو المنصور  
الماتريدي بابطال رأى المعتزلة والشيعة واثبات ما ورد به السنة ومضى  
عليه الجماعة اى الصحابة فهذا سمي هو والشيخ ابو المنصور الماتريدي  
باسم اهل السنة والجماعة وهذا الاسم اخص من اهل القبلة لانه شاملة  
للشيعة والمعتزلة ثم وجه ادخال الماتريدي في ضمير الجمع الذى في  
سموا للعلة المشتركة وهى حفظ السنة وما مضى عليه الجماعة اوهى الاشتغال  
بابطال مذهب المعتزلة واختيار ما ورد به السنة (قوله ثم لما نقلت الفلسفة  
الى العربية الخ) اى الحكمة الباحثة عن احوال الموجودات الخارجية  
على ما هى عليه بحسب الطاقة البشرية من اللغة اليونانية التى دون بها  
ارسطو ونقلها الفارابي الى العربية وبهذا تبين لك وجه تسمية ارسطو  
باسم المعلم الاوّل ووجه تسمية الفارابي بالمعلم الثانى (قوله فخلطوا  
بالكلام كثيرا من الفلسفة) الخ \* الظاهر انه تفرغ على جواب لما اعنى  
به قوله حاولوا الرد على الفلاسفة (قوله حتى كاد لا يتميز عن الفلسفة  
او لا اشتماله على السمعيات الخ) اى حتى قرب الكلام لا يتميز عن  
الحكمة بسبب ادراجهم معظم الطبيعيات اى بسبب خلط البحث عن حقايق  
الممكنات والبحث عن الالهيّات لولا اشتمال الكلام على السمعيات قيل

المراد بالسمعيات احوال البرزخ وقد يراد بها الادلة السمعية من القرآن  
 والسنة والقياس واجماع الامة وفيه اشارة الى ان تمايز العلوم قد يكون  
 بالادلة اى على المطالعة الثانية فامتياز الحكمة باعتبار ان مسائلها انما  
 تثبت بمحض العقل لا يقصد تطبيق ادلتها او نفس اثباتها بالشريعة  
 بخلاف مسائل الكلام وادلتها فانها واجبة التطبيق بالشريعة (قوله وبالجملة  
 هو اشرف العلوم الخ) اى سواء كان الكلام كلام القدماء وهو ما يفيد  
 معرفة العقائد بدون خلط الفلسفة او كلام المتأخرين وهو ما يفيد معرفة  
 العقائد مع خلط الفلسفة اى الكلام المخلوط بالفلسفة سواء كانت المسائل  
 الفلسفية جزءاً منه ام لا اشرف العلوم على انه اساس الاحكام الشرعية  
 وغايته النجاة من عذاب النار وبراهينه مؤيدة بالادلة السمعية (قوله  
 وما نقل عن بعض السلف الخ) جواب سؤال يتوجه على قوله وبالجملة  
 هو اشرف العلوم \* حاصله انه قد نقل عن الامام الشافعى والامام مالك  
 وعن اهل الحديث الطعن فيه والمنع عن تحصيله \* فما وجه منعهم عن  
 تحصيل اشرف العلوم وعن اساس المشروعات \* فاجاب عنه بقوله انما  
 هو للمتعصب في الدين (والقاصر عن تحصيل اليقين) الخ \* حاصله ان  
 المنع المذكور محمول على المتعصب في الدين يريد ان يكفر صاحبه  
 في المباحثة ومن اراد ان يكفر صاحبه في المناظرة والمباحثة فقد كفر  
 قبل ان يكفر صاحبه او محمول على القاصر عن تحصيل اليقين لم يفرق  
 بينه وبين الظن ولم يعلم كيفية اثبات المطلوب او محمول على الكلام  
 المشحون بالادلة المرجوحة وبالنقول القادحة في اعتقاد اهل الحق المنقولة  
 عن كتب الشيعة الامامية كالشرح المسمى باسم الحكمة البالغة التى قد  
 وضعها لنقل النقول القادحة فيما ذهب اليه اهل الحق واعرض عن نقل  
 الاجوبة الدافعة الموصوفة من اهل السنة والجماعة كما سيأتى وغيره  
 ان هذا المنع صحيح بل واجب اذ الطلبة يقعون بمطالعة الشرح المرقوم  
 في الجهل المركب لانه مشتمل على المغلطة وايراث المضرة وان سماه  
 باسم الحكمة البالغة وستطلع على تفصيل هذا فيما يأتى بعد هذا على  
 انا نقول نحن نرجح ما ذهب اليه الامام الاعظم على ما ذهب اليه الامام  
 مالك والامام الشافعى رحمهم الله تعالى رحمة واسعة (قوله ثم لما كان مبنى  
 الكلام على الاستدلال بوجود المحذئات على وجود الصانع) الخ \* اعلم

ان النظر في معرفة الله وصفاته واجب بالنصوص القاطعة وطريف النظر في تلك المعرفة اما انى وهو الاستدلال بوجود المصنوع على وجود الصانع اولمى وهو عكس القسم الاول \* ولما كان الطريق الاول طريق ارباب النظر والاستدلال والثانى طريق ارباب الذوق والكشف حكم بان مبنى الكلام على الاستدلال بوجود المحدثات (توضيح) المقام ان الاستدلال \* اما بامكان الذات وهو كون الذات بحيث لا يقتضى الوجود ولا العدم اى عدم اقتضاء الذات الوجود والعدم \* واما بامكان الصفات وهو كون الوجود والعدم بحيث لا يقتضيان ارتباطهما للذات واما بحدوث الذات وهو كون الذات مسبوقه بالعدم بمعنى رفع الذات (واما بحدوث الصفة وهو كون الوجود مسبوقا بالعدم بمعنى رفع الوجود فالاقسام اربعة ولما كان اكثر المقدمات فى مسلك الحدوث اسهل واجلى من مسلك الامكان اذ سلب الاقتضاء سواء كان ذلك من الذات او من الصفة لا يوجب انخفاض النسوية فلا بد من ابطال الاولوية الذاتية \* بخلاف مسلك الحدوث \* اذ تجوز الرجحان الذاتى مع حفظ الحدوث مكابرة اختاروه على مسلك الامكان على انه فرق بين مطلب الصانع وبين مطلب الواجب بحفظ الاثر والاصطلاح واما تجوز استناد ما ثبت حدوثه من الاعيان والاعراض الى عقل من العقول العشرية او الى الاتصالات الكوكبية او الى الحركة السرمدية الارضية كما جوزه من تشبث بازيال الفلاسفة فى جميع مؤلفاته فمرة اختار الحدوث الذاتى ومرة اختار الحدوث الدهرى كشيخ غير بالغ تارة لحس انا الفلاسفة وتارة لحس انا السيد الباقر وفر من التقليد باهل السنة والجماعة كالفرار من الاسد مع الاعتراض عليهم قهقرى \* بما لا يرد عليهم عند اهل التقى \* وهو لازال فى الفرح والسرور \* كمن حج البيت الحرام فى سابق الدهور \* فهو مع ما فيه من المناقضات والاضطرابات ونفى الصفات تجوز \* لم يقم على ذلك دليل \* بل هو قائم على نقيضه على ما يأتى بيانه بعد هذا فانتظر (قوله ثم منها الى سائر السمعيات الخ) اى ثم ينتهى البحث او ثم الانتقال من وجود المحدثات بعد اثبات الصانع وتوحيده وصفاته الى سائر السمعيات التى لا يستقل العقل فى اثباتها ولا يدرك لولا اخبار الشارع بها فعلى هذا لو فسرنا بقولنا ثم ينتهى البحث من وجود الصانع وتوحيده وصفاته



انطباق تعريف الناجية على الاشاعة والماتريدية بشهادة سياق عبارة المتن حيث افتتح **أولا** بالتنبيه على ثبوت الحقايق ثم حدوث العالم ثم ثبوت الصانع فذلك الترتيب يدل على ان مراده من اهل الحق ومن الفرقة الناجية هم الذين حصلوا العقائد الدينية بالنظر والاستدلال على وفق الشريعة مع التزام دوام الاعتقاد بما روى عن النبي وعن اصحابه صلى الله عليه وسلم على ما عرفهم صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال هم على ما انا عليه واصحابي والنكته فى التعبير بالجملة الاسمية هى الدوام المذكور فعليك استخراج القياس بالشكل الاول هكذا المتكلمون اى الاشاعة والماتريدية هم اهل السنة والجماعة والفرقة الناجية لانهم معتقدون بما روى عن النبي عليه السلام واصحابه بخلاف الشيعة الامامية لانهم معتقدون بما روى عن ائمتهم وبهذا تبين لك وجه ارادة الاشاعة والماتريدية من مطلق المتكلمين فى عرف اهل السنة والجماعة (منه

عنى عنه)

الى سائر السمعيات كالسؤال والحساب وكاحوال المحشر من اعادة الروح فى الاجسام وغير ذلك من احوال القيامة لكان اظهر واولى ايضا (قوله) ناسب تصدير الكتاب بالتنبيه على وجود ما نشاهده) الخ \* ضرورة تقدم المقدمة على المقصود الاصلى فعلى هذا ناسب له ان يقول يجب تصدير الكتاب بدل قوله ناسب يؤيده قوله ليتوسل بذلك الى معرفة ما هو المقصود الاهم اذ الوسيلة لا بد من ان تكون متقدمة على ما هو المقصود لامتناع الوصول اليه بدونها فلا بد من تقدمها كتقدم الطهارة على الصلوة الا ان البحث عن وجود المحادثات سواء كان الوجود محموليا او رابطيا لما كان مقدما طبعا وذلك رعاية الموافقة بين الوضع والطبع دون وجوب الرعاية بينهما عبر بقوله ناسب وايماء كان اى سواء عبر بهذا اوبذاك لا سترة ولا خفاء فى اندفاع ما يتراءى وروده ههنا وهو انه ينبغى ان يصدر الكتاب بما هو المقصود الاهم وهو وجود الصانع وتوحيده وصفاته وافعاله وسائر السمعيات اى المسائل السمعية الكلامية (قال المصنف رحمه الله تعالى (قال اهل الحق) الخ (اقول) لا بد من تفسير المضاف اليه ههنا **أولا** حتى يتضح ما صدق عليه المضاف فى الخارج ويمتاز من غيره من الخوارج امتيازاً تاماً فمن ثم فسر الشارح التحرير حيث قال وهو الحكم المطابق للواقع اى اللوح المحفوظ على ما ذهب اليه المتشرعون واما اهل فم اهل السنة والجماعة اى ٢ الاشاعة والماتريدية بشهادة المضاف اليه على ما فسر الشارح ومنهم المصنف رحمه الله تعالى السالك مسلك النظر والاستدلال فى معرفة الله تعالى وصفاته بشهادة عنوان كتابه \* والحد الضابط فى تعريف اهل الحق والفرقة الناجية قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (هم على ما انا عليه واصحابي) الحديث وغيره ففى ان قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واصحابي عطف على قوله انا عليه فالمعنى واصحابي على هذا الاعتقاد الحق يؤيده قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم) فالحديث السابق كما يحد الفرقة الناجية كذلك يدل على ان الاصحاب الكرام متبوع الفرقة الناجية فى الارشاد والدلالة على الاعتقاد الصحيح كل منهما مفهوم من منطوق الحديث \* ومن غفل عن هذه النكته قال الفرقة الناجية الصحابة والتابعون والذين اتبعوهم باحسان وهم الحنفية فلم يفرق

هذا القائل بين التابع وبين المتبوع وشتان ما بينهما وسيأتي الكلام عليه ايضا ومن اراد ان يكون مجمدا على رأس المافة الآتية وقصد دفن علوم العلامة ورام ادراج الشيعة الامامية في الفرقة الناجية كما جزم به في الوقية اعرض عما افاده الشارح التحرير كما ينبغي في تشریح المقام وتصدى لنقل العبارة التي هي متعارضة المرام حيث قال اى الذين يدينون بما ثبت وتقرر عند الله من الدين ويلازمونه واصله المتقرر الذى لا يسوغ انكاره من الاعيان الثابتة الى ان قال وقال الله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ان فى ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون وقال الله جل ذكره اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء \* والذى يتوهم ان ثبوته يتوقف على وجود الشارع وعلمه وقدرته فلو انعكس الامر لزم الدور ساقط فان النظر فى احوال النبى ومعاملاته والبحث عن حركاته يوجب العلم الضرورى بصدقه فيما يقوله ويخبره عن الله تعالى الى آخر ما نقله من الملاعبات التى لا مبدخل ولا دخل لها فى هذا المقام فانظروا الى شيخ غير بالغ قد اخذ الله تعالى عنه العقل السليم والفقہ المستقيم فحرم من بركات سلوك الصراط المستقيم قد اعرض عما كتبه العلامة من الصواب جاهدا \* وسعى فى ترويح الاغلاط من المناكر جاهدا (فاعلم) اما اولاً فلان قوله اى الذين يدينون بما ثبت عند الله من الدين مع ما كتب فى السطر التاسع من الصفحة الخامسة لادخال الشيعة الامامية ومن يحدو حدوهم من الظاهرية تقليد فاحش كتقليد الاعمى \* لا يجوز عند اصحاب النهى \* اذ لا يكفى مجرد التثبت بايات القرآن فى معيار التجاة بل الظاهرية يخرجون من الدين كخروج السهم من الرمية على ما نص فى صحيح البخارى فى باب قتل الخوارج فراجع مع انهم اشد واقوى تشبثا ومعاضدة بالآيات القرآنية فى اثبات عقايدهم الفاسدة ويعضون عليها بالنواجذ فى اصولهم وفروعهم فيلزموه دخول الخوارج باسرها فى الفرقة الناجية وخروج اهل السنة والجماعة لانهم قد اعطوا معانى آيات القرآن من الواجب الى السبعة ومنها الى سبعين معنا وهذا الاعطاء منهى عند صاحب السراب باتفاق اهزابه والتالى كما ترى بط الاجماع \* واما ثانيا فلان قوله واصله المتقرر الذى لا يسوغ انكاره من الاعيان الثابتة ردا على العلامة الشارح التحرير

حيث فسره بالحكم المطابق للواقع والمجدد فسره بالمتقرر الذي لا يسوغ  
 انكاره ثم قال من الاعيان الثابتة فاني بالعجائب المزخرفة والغرائب  
 المضحكة وسرّ بها كل من حضر مجلسه من الغفول \* وضحك منها كل حاضر  
 القلوب \* اذ الاعيان الثابتة لكل واحد واحد من افراد الانسان اعيان  
 قابلة حاصلة بالفيض الاقدس غير معمولة فمن ثم قالوا ما شمت الاعيان  
 الثابتة رايحة الوجود والاستعداد الكلي غير معمول ولا فرق بينها وبين  
 الاستعداد الكلي الا بحسب العبارة والاصطلاح فالاول اصطلاح الصوفية  
 والثاني اصطلاح اهل الكلام والحكمة ويتم تحقيقها في بحث الحقايق  
 فانتظر وشتان بينها وبين العقايد الثابتة بالكتاب والسنة \* واما ثالثا  
 فلان معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى قال اهل الحق قال ارباب العقايد  
 الحقّة وارباب الاحكام المطابقة للواقع فمن ثم فسره بالحكم المطابق للواقع  
 حتى لا يذهب الوهم الى المعنى المصدرى والى اسم من اسما الله  
 تعالى فله سبحانه در الشارح التحرير اذ قد فسره بعين مراد المصنف  
 رحمه الله تعالى واما الاعيان الثابتة فلم يذهب اليه وهم احد من نوع  
 الانسان الا وهم صاحب السراب \* واما رابعا فلانه يلزم منه ان يكون  
 جميع افراد الانسان من اهل الحق اذ معنى الكلام على ما نص به صاحب  
 السراب قال اهل الاعيان الثابتة \* ووجه الملازمة ظاهر غير خفى اذ  
 جميع افراد الانسان اهل الاعيان الثابتة اى ارباب الاستعدادات الكلية  
 الثابتة في الحضرة العلمية الالهية فيلزم ان يكون المجوسى وغيره من  
 الطائفة الاجنبية من مصداقات اهل الحق وهذا مما يباه مقول القول  
 المذكور في هذا الكتاب كما لا يخفى \* فان قلت انه قد عطف قوله  
 والعقايد الصحيحة والاقوال الصادقة على الاعيان الثابتة التى هى بيان  
 الموصول وعطف قوله ويشارك الصدق فى المورد على صلة الموصول  
 اعنى قوله لا يسوغ انكاره فيجوز ان يكون هذا العطف بيان المراد  
 من الاعيان الثابتة \* قلنا قد وقفت بعد مطالعة مؤلفاته انه ما اشعر به  
 وليس له تأمل ولا شعور فى امر العطف ولا فيما نقله ولا شغل له فى  
 انطباق المعطوف والمعطوف عليه بل التزم مجرد النقل كيف ما تيسر  
 وشحن مؤلفاته بالتقول التى هى متناقضة المرام دون التزام صحة النقل  
 بل ظن ان التزام صحة النقل ومطالغته من البدعة بل ظن ان اختيار

التزام الصحة موقع في المهالك \* غاية ما في الباب ان العطف المذكور من المفاسد الواردة عليه \* فالعطف من المفاسد الخامسة ظاهرة الورد عليه ابتداءً فمن قلنا \* واما سادسا فلان قوله وقد بينهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله ما انا عليه واصحابي رواه احمد واصحاب السنن الاربعة والحاكم وابن حبان وكذا قوله وقال الترمذى حسن صحيح وكذا قوله وقال الامام فخر الاسلام الاصل في علم التوحيد والصفات التمسك بالكتاب والسنة اضحوكة عجيبة واغلوطه موقعة احزابه في المهالك والجهل المركب فيظنون ان صاحب السراب عامل بالكتاب وآت بما لم تستطه الاوائل ويظنون ان العلامة شارح العقائد لم يأت بشيء من الكتاب كما هو زعم صاحب السراب فاعلموا ان هذه النقول المجردة لا تفيد له ولكم شيئا ولا تضر العلامة رأسا بل توجب عليه اثما وتخرجه عن زمرة اهل الحق اصلا وتدل على انسلا ب عقله سلبا حيث جادل بتسويد الاوراق العديدة دون الافادة ودون التعلق بعبارة المتن ولا بعبارة الشرح لا شرها ولا جرها ولا خصم له في هذه النقول التي لا طائل تحتها \* واما سابعا فلان قوله والذي يتوهم ان ثبوت الشرع يتوقف على وجود الشارع وعلمه وقدرته فلو انعكس الامر لزم الدور ساقط مضحكة قد قام في ميدان الاعتراض قيام العميان \* ودور حول دائرة الاقتراض حوم الصبيان \* ولأم على خصمه ملامة السكران \* فياليت علمى بلغ اليه ان القول المذكور قد كان من تنمة نكتة التفسير اى تفسير الاحكام الشرعية بالاحكام المأخوذة من الشرع ثم قالوا ولو فسرناها بما يتوقف على الشرع لدار ولخرج بعض الاحكام الشرعية الاعتقادية كمسئلة وجود الصانع وتوحيده وغيرها مما يستقل العقل في اثباتها ثم قالوا ان المسائل الكلامية سواء كان العقل كافيا في اثباتها اولا واجبة التطبيق بالشرعية والا تكون من قبيل الفلسفة الصرفة وفرقوا بين التوقى الذاتى والاعتدالى وبه قد صرح العلامة في مواضع وهذه المسئلة قد كانت في درس قد مضى ومسئلة تعيين الفرقة الناجية مسئلة قد حضرت في هذا الدرس وبين هذين الدرسين دزوس كثيرة فالذى يتوهم من ان ثبوت الشرع يتوقف على وجود الشارع فلو انعكس لزم الدور في واد واعتراض الشيخ المجدد في واد غير بالغ اليه وان نادى

باعلى صوت \* واما ثامنا فلان قوله كيف فان النظر في احوال النبي  
 ومعاملاته والبحث عن حركاته وسكناته الى قوله ولذلك كان القرآن معجزة  
 مع انه ليس مما يتعلق في تعيين الفرقة الناجية ولا مما يوجب توقف  
 اثبات الصانع وتوحيده على الشرع كما ادعاه مصادرة على مطلوبه اذ  
 النظر في احوال النبي لا يتصور بدون النبي المرسل ووجود النبي  
 المرسل يتوقف على وجود المرسل بالكسر \* فالشيخ المجدد لما حكم  
 على الامر الثابت بالساقط \* التزم الدخول في هذه المهالك التي  
 مضطربة المرام \* غير متعلقة بالمقام \* واما تاسعا فلان قوله (بخلاف  
 تقليب العشاء واليد البيضاء وبراء الاكهم واحياء الموتى وانشقاق القمر  
 وتسليم الحجر فانها عند خلوها عن القرائن المتكاثرة المحفوفة بها لا تأمنها  
 من ان تكون تلبسا وحيلة او تكون من خاصية او وضع فلك او القاء  
 جن او ملك يطلع هو عليه دون غيره او تكون ابتداء عادة او مسوقا  
 لا لغرض تصديقه بل اجابة لدعوة من الاحتمالات التي تقح في القطعية  
 الى قوله فقد تبين المذموم والمحمود وامناز المهروب عن المقصود)  
 انتهى كلام الشيخ المجدد في الحكمة البالغة من اخير الصفحة الخامسة  
 الى السادسة اضحوكمة عاطلة فاسدة خامدة جامدة هالكة قاسية عاصية  
 طاغية باغية واهية لاهية ساهية كارهة ناهقة متروكة غير مسلوكة يشبهه  
 عاملها بالعجزة الفسقة عليها غيرة تاحقها قتره \* فيا ايها الشيخ المجدد  
 لعلك توهمت ان الافتراء \* لا تؤخذ به في الابتداء ولا في الانتهاء \*  
 او توهمت ان ما ابدعت لا يظهر على العلماء \* ولا على الجهلاء \* او  
 مادريت ما اشتهر ان لكل فرعون موسى \* ولكل دجال عيسى \* ما اشنع  
 ما اتيت \* وما اقبح ما كتبت \* بمس ما قدمت \* وما اخرت \* وما  
 اخفيت \* وما ابرزت \* اذ حاصل هذه المغالطة مع ما فيها من ايرات  
 المضرة الى ما ادعاه من الامور المركبة من انواع المصادرة قاذحة في  
 آيات القرآن مقتضية لانقلاب الاختصاص الالهي الى الامر الكسبي بل  
 مشتملة على ارتفاع الامان عن جميع آيات القرآن \* وبالجملة كون  
 المعجزة من الاختصاصات الالهية ثابت بنص القرآن فلا بد من ان  
 تكون خالية عن شبهة التلبس وعن احتمال الحيلة \* ولو تنزلنا تماشيا  
 مع الخصم اي الشيخ المجدد ولو فرضا محالا \* نقول ان قيام الاحتمالات

الرواية عند العقول السقيمة العليقة غير قادمة في الامور القطعية والا يلزم ارتفاع الامان عن جميع الايات القرآنية والتالى كما ترى باطل بالنصوص القاطعة \* واما عاشرا فلان قوله بلى ان العقل لا يخالف النقل في مداركه ويستنبط بالادراك في مواضعه اذ هو حجة من حجج الله تعالى للعباد وهى لاتتناقض ولاتتضاد الى قوله فلم يعتد به في الامور الدينية ما لم يعتضد بالشرع مع انه متناقض المرام لا يرتبط بالمقام \* فرجعنا الى ما نحن في صدده وهو ان الحد الضابط في الفرقة الناجية قوله عليه السلام (الذين هم على ما انا عليه واصحابي) وقد عرفت انه معطوف على قوله انا بشهادة قوله عليه السلام اصحابي كالنجوم فالاصحاب متبوع الفرقة الناجية بشهادة العطف المؤيد بمجديث النجوم لانفس الفرقة الناجية كما توهم الشيخ المجدد وقد صرح بهذا المعيار المحقق التفنازاني والمحقق الدواني وغيرهما من علماء اهل السنة والجماعة فلا عبرة بسوء الظن الصادر من الشيخ المجدد بحض خياله ومصداق هذا المعيار المنصوص ابو الحسن الاشعري وابو المنصور الماتريدي وقد انتشرت اتباع الشيخ الاول في اكثر الديار كالعراق والشام وغيرهما واتباع الثاني فيما وراء النهر وقد حقق المحقق الكوانى انطباق المعيار المنصوص على الشيخ الاشعري وعلى الشيخ المنصور الماتريدي بوجوه فصلناها ووضحناها في مرآت الحواشي وبسطناها في مصباح الحواشي حاشية التتمة والمختاهى ثم مفهوم الناجية كلئ مشكك يصدق على الناجية المطلقة اى الناجية من حيث العمل والاعتقاد معا من خواص الاشاعرة وغيرهم من الذين يدخلون الجنة بلا حساب ويصدق على الناجية المقيمة اى الناجية من حيث الاعتقاد فقط وهم جمهور اهل السنة والجماعة ولقد احسن المحقق الكوانى في المدافعة مع تلميذ المحقق الطوسى حيث قال ابن المطهر الحلى فى بعض تصانيفه قد باهتنا فى هذا الحديث مع الاستاذ نصير الدين الطوسى فى تعيين المراد من الفرقة الناجية فاستقر الرأى على انه ينبغى ان تكون تلك الفرقة مخالفة لسائر الفرق مخالفة كثيرة وما هى الا الشيعة الامامية فانهم يخالفون غيرهم من جميع الفرق مخالفة بيينة بخلاف غيرهم من الفرق فانهم متقاربون فى اكثر الاصول انتهى كلام ابن المطهر الحلى وكلام الطوسى وحاصل معياره هو المخالفة الكثيرة

٢ (قوله فلا يصدق معياركم النخ) فمن تأمل فيما حققناه في الاصل حق التأمل يتضح عنده حال ما تفوه في تعليقه على شرح الدواني حيث قال واما التكمون فهم ليسوا من اهل السنة والجماعة وكذا يتضح كونه اى الشيخ المجدد من مصدقات قوله عليه السلام من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم الحديث ثم بعد ما تم المرام من الالزام بوجوه فصلناها

— ٢٣ —

في الاصل نقول ان اراد بالتكلمين الشيعة والمعتزلة فتحسن نساءك في تلك الارادة فيلزم اخراج نفسه من اهل السنة والجماعة بقلم نفسه لانه على طريقة الشيعة والمعتزلة والفلاسفة بشهادة ما كتبه في الحكمة البالغة وان اراد بهم الاشاعرة والماتريديّة كما هو الظاهر من وضع المشاجرة معهم فتلك الارادة اما مبنية على ما تفوه في تعليقه المرقوم فقد عرفت سقوطه بوجوه فصلناها في مرآت الحواشي واما مبنية على ما تفوه في الوفية فلا يخفى انها من قبيل بناء الفاسد على الفاسد اذ هو لم يؤلفها على ما هو التحقيق \* ولم يفرق فيها بين العدو والرفيق \* وما التزم فيها فائدة التاريخ \* اذ الغرض الاصلى منه الاطلاع على الامور النفس الامرية والاحوال الواقعية والوقوف على وفيات العلماء والكبراء ودرجاتهم ومراتبهم على ما اتصفوا به

وحاصل معيار ابن المطهر الحلي هو المخالفة الظاهرة او المخالفة البعيدة \* وقال المحقق الدواني على طريق المعارضة ردا على ابن المطهر هكذا قال الشيعة توافق المعتزلة في اكثر الاصول ولا يخالفها الا في المسائل القليلة اكثرها يتعلق بالامامة وهي بالفروع اشبه \* فلا ٢ يصدق معياركم على الشيعة الامامية ثم عارض على وجه الترفي وقال بل الاليف بالمخالفة الكثيرة وبالمخالفة البينة الواضحة التي هي المعيار عندكم هم الاشاعرة فان اصولهم مخالفة لاكثر اصول المذاهب ولا يوافقهم كرؤية الله تعالى مع كونه غير جسم وتترهه عن المكان والجهة بل جوز وارؤية كل موجود من الاعراض وغيرها حتى جوز وارؤية كل من الاصوات والطعوم والروايح وجوز وارؤية اعمى الصين بقعة اندلس واستناد جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداء وكون الصفات الزائدة لا هي عين الذات ولا غيرها والفرق بين الارادة والرضاء وغير ذلك بل لنا وجوه ثلثة سوى هذه المعارضة الالزامية \* الاول ان قوله عليه السلام (هم على ما انا عليه واصحابي) يدل على ان الفرقة الناجية داهمون على اعتقاده وعلى اعتقاد اصحابه وذلك بشهادة الجملة الاسمية فمن ثم قال المحقق الدواني وذلك انما ينطبق على الاشاعرة ردا على مقدمة كل فرقة تزعم انها ناجية \* وفرق بين الاشاعرة وبين الاشعرية اذ المراد بالاول ما يقابل المعتزلة والشيعة فيراد به عموم اهل السنة والجماعة بشهادة الامثلة التي اوردها في مقام المعارضة على المحقق الطوسي بخلاف الاشعرية لانها مقابل الماتريديّة \* والوجه الثاني ما افاده الفاضل القرباغى حيث قال ثم لا تغفل عن لفظ الاصحاب فانه جمع الجمع والتبعية لجميع الاصحاب هي مذهب الاشاعرة اى مذهب اهل السنة والجماعة \* توضيحه ان الشيعة ذهبوا الى ان المقبول في رواية الاحاديث ليس جميع الاصحاب بل هو

في نفس الامر حتى يأمن العاقل من اقامة العالم مقام الجاهل ولا ينزل الاعلى الى الادنى ولا يصعد بالادنى الى الاعلى وهذه الغايات من تأليف التواريخ كلها مفقودة في الوفية بل الامور النفس الامرية والحالات الواقعية منعكسة فيها ومن اراد الوقوف على حقيقة الانعكاس فعليه بمطالعة تحفة الاحبة في رد الوفية (منه عنى عنه)

حضرت على وابو ذر وبلال رضى الله تعالى عنهم وفي رواية منهم هو  
اهل البيت فقط وفي رواية هو حضرت على مع اولاده رضى الله تعالى  
عنهم فلفظ الاصحاب الوارد بصيغة جمع الجمع في تعريف الفرقة الناجية  
نص في اخراج الشيعة ومن يحدو حدوهم من المبتدعين ونص في ان  
الاشاعة القائلين بترتيب الخلافة والافضلية بين الخلفاء المعتقدين بهم  
هم الفرقة الناجية اذ الاصحاب الكرام من الائمة الحقة كلهم عدول عند  
الاشاعة \* والوجه الثالث ما افادة الفاضل القرباغى في الختاهى حيث  
قال بل الحق انه يجب ان يكون مسلك الفرقة الناجية مسلكا متوسطا  
لقوله تعالى ( اعدلوا هو اقرب للتقوى ) الآية اذ العدل هو التوسط  
بين طرفى الافراط والتفريط اما اذا بنى على ما في كتب الحكمة فظاهر  
انها اى العدالة عبارة عن الوسط واما اذا بنى على ما في كتب الاخلاق  
فكما قال في التتمة بعد نقل العبارة الفارسية (ميانه چون صراط مستقيم  
ست \* زهر دو جانبش قهر جميم ست) فلها طرفان افراط وهو الظلم على  
الغير وتفريط وهو الظلم على نفسه فهى اى العدالة سواء كانت عبارة  
عن الكيفية الرابعة وعن الكيفية البسيطة كما هو مختار المحقق الدوانى  
فى الاخلاق الناصرية او عبارة عن المجموع من الحكمة والعفة والشجاعة  
كما صرح به فى شرح الهياكل توسط المسلك فعليه مدار التجارة وغير  
خفى ان مسلك الاشاعة ومسلك الماتريديية مسلك متوسط بالنظر الى  
مسالك الفرق الاسلامية \* فلنا فى دعوى انطباق تعريف الفرقة الناجية  
على الفرق المخصوصة \* ووجه خمسة ثلثة منها تحقيقية والوجهان الزامية  
وقد حققناهما على ما استقر عليه رأى المحقق الطوسى وابن المطهر  
الملى \* وهكذا ينبغى ان يفهم وينفع المقام ولعمري اذا كان مراد المجدد  
شرح العقائد ونشره كما قال سمينه بالحكمة البالغة الجنية فى شرح  
العقائد الحنفية فبما معنى قوله رواه احمد واصحاب السنن والحاكم ثم وقال  
الترمذى اخرجته الحاكم اخرجته ابن عساکر ثم وقال الامام فخر الاسلام  
ثم قال الله تعالى ثم بخلاف تغليب العصا وانشقاق القمر وتسليم الحجر  
فانها لا يخلو من ان يكون تلبيسا وهيلة ثم وقال الشافعى ثم وقال احمد  
عند قول المصنف رحمه الله تعالى قال اهل الحق \* ولا يخفى ان هذا  
لا يفيدك شيئا ولا يوصل نفعا اليك ومع هذا قال (وانى وان كنت الاخير



زمانه \* لات بما لم تستطعه (الاول) وقال ولبئس المصنوع يريد به  
 شرح العلامة واما اهزابه وغيرهم ممن سلب ادراكه وقد اعتمدوا على  
 ما سطره فاعرضوا عن شرح العلامة وجعلوه شبيها فرياع ان النقل الصرف  
 يضل الانسان اذ لا يتم امر النقل الا بالعقل ولست انا ممن ينقل كمنقل  
 النقل ويسرق كسرقة البطلال من غير ان يقف ما فيه على انا نقول لا  
 نزاع لاحد من العلماء الكرام في ان تعريف الفرقة الناجية ما عرفه صاحب  
 الشرع حين قيل من هم (قال هم على ما انا عليه واصحابي) وانما الاختلاف  
 في استنباط وجه انطباقه وتعيين مصداقه فعليك ايها المجدد بمطالعة  
 شرح العقائد للعلامة دون تسويد الاوراق بالنقول المجردة او مطالعة  
 مصباح الحواشي حاشية التتمة والحنقاها (قوله واما الصدق فقد شاع في  
 الاقوال خاصة) الخ دفع توهم الاتحاد بينه وبين الحق ووجه اختياره على  
 الصدق وتلخيصه ان المقصود في هذا الفن معرفة العقائد الدينية والحق  
 لكونه عبارة عن الحكم المطابق للواقع شامل على الاقوال والعقائد والاديان  
 بخلاف الصدق اذ هو شائع الاستعمال في الاقوال خاصة فلا يطلق على ما يقصد  
 به نفس الاعتقاد والمبحوث عنه هو هذا \* فمن ثم قال اهل الحق ولم يقل قال  
 اهل الصدق وقد ينتزع منه وجه معقول المعنى في توجيهه كلام المحشى الخبالي  
 الفتح لا يلايم قوله واما الصدق فقد شاع آه فانتزع (قوله حقيقة الشئ وما هيته  
 ما به الشئ هو هو الخ) اى ما به يكون الشئ ذلك الشئ فقوله هو هو  
 معناه الاتحاد تحته انواع اذ لا يخلو اما ان يكون ذلك الاتحاد في وصف  
 ذاتي او عرضي وهو قد يكون في الكيف وهو المشابهة وقد يكون في  
 الكم وهو المساواة وقد يكون في الاضافة وهو المناسبة وقد يكون في  
 الخاصة وهو المشاكلة وقد يكون في اتحاد الاطراف وهو المطابقة وقد  
 يكون في اتحاد الاجزاء وهو الموازاة والاتحاد الذاتى قد يكون في الجنس  
 وهو المجانسة وقد يكون في النوع وهو المماثلة وقد عرفت في صدر  
 الحاشية معنى هو هو تمقابله الغير \* ولما استحالت سببية الشئ لنفسه  
 يراد به استغناؤه عن السببية \* قيل يرد عليه النقص بالعللة الفاعلية  
 \* واجيب عنه بان الفاعل ما يكون به الشئ موجودا وليس هو ما به  
 يكون الشئ ذلك الشئ وعللوه باننا نتصور حقيقة المثلث وان لم  
 نعلم له وجودا ولا فاعلا كذا في الحكمة وعلله الفاضل الخبالي بقوله

اذ الماهية ليست بجعل الجاعل وفي حكمة العين والفاعل لا تأثير له في  
 الماهية معناه انه لا تأثير له في كون الماهية ماهية لا انه لا تأثير له  
 فيها اصلا اذ التأثير فيها باعتبار كونها موجودة بدبهي اولى وقولنا فيها  
 ناظر الى مذهب الاشراقية فائر الفاعل عندهم نفس الماهية وقولنا  
 باعتبار وجودها ناظر الى مذهب المشائية والمقصود دفع توهم صدق  
 التعريف على العلة الفاعلية وليس المقصود ان الحقيقة الكلامية او المنطقية  
 مستغنية عن تأثير الفاعل اذ احتياجها الى تأثير الفاعل من القضايا  
 الضرورية الاولية بخلاف الحقيقة الصوفية \* قال العلامة ابو البقاء في  
 كلماته ( واعلم ان الحقايق من حيث معلوميتها وعدميتها وتعين صورها  
 في العلم الالهي الازلي يستحيل ان تكون مجعولة لكونه قادما في صرافة  
 وحدته ازلا غير ان فيه تحصيل الحاصل فالتأثير انما هو في انصافها بالوجود  
 هذا ما عليه المحققون من اهل الكشف والنظر) انتهى كلامه اقول لعله  
 يريد بها الحقايق الصوفية بشهادة الوجوه الآتية فالمعنى ان الحقايق  
 الصوفية وهى الاعيان الثابتة ليست بمجعولة لا بالجعل البسيط ولا بالجعل  
 المركب لما سيأتى \* توضيح المقام ان الحقيقة اما كلامية وهى ما به الشىء  
 هو هو فقوله الشىء مبتدأ والضمير الاول خبره والثانى تأكيد له والجملة  
 الاسمية فاعل ما به وما فى صدر الحاشية يقتضى حذف العامل \* فالمعنى  
 ما به يكون الشىء ذلك الشىء واما منطقية وهى ما يجب به عن السؤال  
 فى جواب ما هو او مقول فى جواب ما هو وكل منهما مجعولة بشهادة قوله  
 ثابتة اذ المراد به هو الوجود فى الخارج لا الثبوت الذهني فقط لما سيأتى بعد هذا  
 فلا بد من ان تكونا مجعولتين لا تصافهما بالوجود نعم كون الماهية ماهية  
 غير مجعول وفرق بينهما واما صوفية وهى الحقايق الالهية والاعيان الثابتة  
 الحاصلة بالفيض الاقدس اى بالتجلى الذاتى الموجب لاستعدادات  
 الاشياء فى الحضرت العلمية كما قال جل ذكره كنت كنزا مخفيا فمن ثم  
 قالوا ما شمت الاعيان الثابتة رايحة الوجود اذ لا يتصور التأثير والجعل  
 فى مرتبة الذات الاحدية اى فى مرتبة الكنز المخفى \* والانصاف بالوجود  
 فرع التأثير والجعل وهما لا يتصوران الا فيما يتصف بالوجود فى الخارج  
 وهو صور تلك الاعيان الثابتة وتلك الصور الحاصلة مع لوازم الوجود  
 الخارجى حاصلة بالفيض المقدس اى بالتجليات الصفاتية الموجبة لظهور

ما تقتضيه استعدادات تلك الاعيان في الخارج فبالفيض الاقدس تحصل  
 الاعيان الثابتة واستعداداتها الاصلية في حضرت العلم الالهي الازلي  
 وبالفيض المقدس تحصل تلك الاعيان في الخارج مع لوازمها بواسطة  
 الصفات الزائدة فالتأثير والمجمل انما هو في هذه المرتبة \* وانما حملنا  
 كلام الكليات على الحقايق الصوفية بقريئة قوله من حيث معلوميتها وبقريئة  
 قوله ومن حيث عدميتها وبقريئة قوله وتعين صورها في العلم الالهي  
 وبقريئة التعليل الآتي \* اما القرينة الاولى والثانية والثالثة فواضحة  
 الدلالة على المراد \* واما القرينة الرابعة فلان الحقايق الصوفية عبارة  
 عن الاعيان الثابتة المحاصلة بالفيض الاقدس فاذا كانت معمولية لكانت  
 حاصلة بالفيض المقدس اي بالصفات الزائدة التي هي امهات الصفات  
 وسيأتي بيانها وكانت متصفة بالوجود الخارجي \* وتلك الملازمة اعني  
 اتصافها بالوجود الخارجي ومجوليتها وحصولها بالفيض المقدس تستلزم  
 تكثر صور الاسماء الالهية وعدم استهلاك الاسماء والصفات في حضرت  
 الوحدة الذاتية مع ان الصور والاسماء والصفات الزائدة كلها مستهلكة  
 في مرتبة الذات الاحدية ومرتبة اللاتعيين وغيب الهوية وتلك الاستهلاك  
 هو مراد الصوفية الزكية من عينية الصفات وقد اشرنا اليه في صدر  
 هذا الكتاب وحققناه في عدة مواضع \* وايضا انه اي معمولية الاعيان  
 الثابتة المحاصلة بالفيض الاقدس يستلزم انقلاب الفيض الاقدس بالفيض  
 المقدس وانقلاب مرتبة اللاتعيين بالمرتبة التعيين الاول والثاني اما الاول  
 فلان معمولية والتأثير والايجاد انما يكون بالفيض المقدس وهذا  
 الفيض انما يكون بواسطة الصفات الزائدة واما الثاني فلان اتصاف البارئ  
 تعالى بالصفات ليس في مرتبة اللاتعيين اذ هي مرتبة غيب الهوية المقدسة  
 ومرتبة استهلاك الاسماء والصفات واذا كانت الاعيان الثابتة المحاصلة  
 بالفيض الاقدس معمولية يلزم اتصاف البارئ تعالى بالاسماء والصفات  
 الزائدة في مرتبة اللاتعيين وهذا الاتصاف مع انه محال يستلزم انقلاب  
 مرتبة اللاتعيين بمرتبة التعيين الاول وبمرتبة التعيين الثاني اذ الاتصاف  
 بالصفات انما هو في مرتبة التعيين الاول والتأثير والمجمل في مرتبة التعيين  
 الثاني كما لا يخفى على من احاط رموزات المكتوبات الربانية بالاحاطة  
 الصحيحة وقد ينتزع من مقدمة انقلاب الفيض وجه الملازمة اي وجه

لزوم تحصيل المحاصل كما قال غير ان فيه تحصيل المحاصل فالصواب ايراد  
كلمة على او مع واثباتها بدل كلمة الغير التي لا يمكن حملها على النفي  
المجرد على ان المقام مقام العلاوة في اثبات لزوم المقاسد على تقدير  
معمولية الاعيان الثابتة المحاصلة بالفيض الاقدس هكذا حققناها حين استفسر  
عنى شريكى فخر الملة والدين البلغارى في البلدة الفاخرة ثم قلت  
له فرق بين مسئلة الجعل البسيط والجعل المؤلف التي عليها كلام صاحب  
الحكمة اذ حاصلها ان الاثر بالذات ما ذاهل هو نفس الماهية او الوجود  
او الانصاف به وليس معناها ان الماهية الكلامية مستغنية عن جعل الجاعل  
رأسا واما قول صاحب الكليات واعلم ان الحقايق من حيث معلوميتها  
وعدميتها المح قد سبق تحقيقها ان المراد بالحقايق هي الحقايق الصوفية لوجوه  
اوضحناها ثم سودناها في خنقاه استاذى سيد السادات مولانا الفاروقى الميره  
كانى \* وبتحقيقنا هذا قد اندفع ما اوردوه في تقرير البرهان المتوقف  
في اثبات الواجب الوجود جل ذكره متمسكين بقول الصوفية ما شئت  
الممكنات رايحة الوجود على المقدمة القائلة بانه لاشك في وجود ممكن  
ما \* ووجه الاندفاع ان الرواية الصحيحة منهم هي ما شئت الاعيان  
الثابتة رايحة الوجود كما في الفتحوات وقد حققناها آنفا فتذكر ونحن  
لا نطلب العلة الجاعلية على تلك الاعيان الثابتة المحاصلة بالفيض الاقدس  
التي لا تقبل الجعل كما مر بل نطلبها على صور تلك الاعيان الحادثة  
بالفيض المقدس اى بواسطة الصفات في المرابا ولو ساعدنا ما اشتهر  
من ان الممكنات ما شئت رايحة الوجود صرفناها على نفي الوجود بالحمل  
الذاتى فارتفع حديث لزوم ارتفاع الشرع وارسال النبوة \* وايضا قد  
اتضح بالتحقيق السابق معنى كلام السيد الزاهد الهروى في الحاشية  
الكبرى الاستعداد الكلى غير معمول والاستعداد الجزئى معمول انتهى  
كلامه \* ووجه الاتضاح ان الاستعدادات الكلية اى الاستعدادات الاصلية  
للاعيان الثابتة السابقة على الوجود الخارجى كنفس الاعيان  
الثابتة حاصلة بالفيض الاقدس والجعل والخلق انما هو في مرتبة الفيض  
المقدس اى الفيض المحاصل بواسطة الصفات الزائدة بخلاف الاستعدادات  
الجزئية لانها حاصلة بالفيض المقدس الذى هو بواسطة الصفات فلا بد  
من ان تكون حادثة هذا ومن تأمل فيما حققناه في المقام يعرف حال

ما سطره الشيخ المجدد في تحشية هذا المقام من الاوهام قد تصنع اولا  
 حيث قال في الصفحة السابعة الحقيقة الامر المتأصل الوجود بحسب العين  
 او العلم ردا على العلامة وزعم ورود خياله الفاسدة عليه وليس فليس  
 اذ الحقيقة عبارة عن ماهية الشئ الذي هو هو كما هي الانسان تصدق  
 على افراده في الخارج فالمراد بالثبوت في قول المصنف رحمه الله تعالى حقايق  
 الاشياء ثابتة هو الوجود الخارجى الرابطى الذى عليه مدار الاستدلال وتصنع  
 ثانيا حيث قال خلافا للاشعرية فانهم ينكرون وجود الاشياء في الازهان  
 انتهى مع ان الاشعرية والماتريدية سواسية في قضية الانكار للوجود  
 الذهنى وايضا ان الامام من الاشعرية مع انه قائل بالاضافة الذهنية  
 في العلم فالمراد بالثبوت هو الوجود في الخارج اذ المتكلمون اشعرية  
 كانت او ماتريدية لا يقولون بالوجود الذهنى \* وتصنع ثالثا حيث قال  
 بمعنى ان لهذا العنوان حقيقة في الواقع انتهى كلامه اقول هذا الخيال  
 الفاسد مردود عليه \* اما اولا فلانه يظن ان هذا التصنع يندفع به  
 ما اشتهر من لغوية الحكم كما نادى به عدليه اعنى به قوله او المعنى  
 ان ما نعتقه حقايق الاشياء آه مع انه غير خفى عند غيبى اوصبى ان  
 ما اشتهر في واد ولهذا العنوان حقيقة في واد \* واما ثانيا فلان قوله  
 بمعنى ان لهذا العنوان حقيقة في الواقع يدل على قلب الموضوع وعلى  
 اشتباهه فيه مع ان الموضوع في هذه القضية حقايق الاشياء والمحمول  
 قوله ثابتة \* واما ثالثا فلان كلام المصنف ليس في مصداق العنوان \* واما  
 رابعا فلان الواقع اعم من الوجود في الخارج ومن الموجود في الذهن وقد  
 كانت النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان فيها اذا كان الشئ  
 موجودا في الذهن والخارج كوجودنا ويفترق الخارجى في وجود الله تعالى  
 لامتناع التصور فيه ويفترق الذهنى في الحقايق الباطلة على ان المصنف  
 رحمه الله تعالى لا يقول بالوجود الذهنى فلا بد من حمل الثبوت على  
 الوجود الخارجى \* واما خامسا فلان الظاهر المجزوم من العنوان في  
 قوله بمعنى ان لهذا العنوان حقيقة في الواقع هو قوله الحقيقة الامر الثابت  
 المتأصل الوجود ولا يخفى انه يستلزم المنكرين قد فر عنهما ادون  
 الطلبة من الثقلين الاول القول باتحاد المضاف والمضاف اليه وان لم  
 يشعر الشيخ المجدد \* والثانى الغاء الخبر الذى هو محط الكلام والحكم

وهما مع انهما محالان في واد والمطلوب في واد آخر \* واما سادسا فلان قوله ولهذا المفهوم مصداق في نفس الامر يدل دلالة واضحة على ان الشيخ المجدد قد ظن ان المطلوب المصنف رحمه الله تعالى اثبات المصداق لمفهوم الماهية وهذا كما ترى قلب المطلوب وعكس المشروع يناقض منطوق عبارة المتن \* واما سابعا فلان قوله فاقول لب الحكمة ومخ المعرفة ان صحة انتزاع الوجود عن كل شىء الى قوله وما يقال من انه زائد عارض في الممكن والواجب فمما اخترعه جهال اهل الكلام بظن الرد على العلامة مع انه ظن مردود على نفسه تقول مجردة مضطربة المراد \* ومع هذا الاضطراب لا دخل لشيء من هذه النقول في شرح هذا المقام \* والله سبحانه در سعد الملة والدين الشارح التحرير اذ قد حقق المقام ودقق الكلام حيث قال حقيقة الشىء وماهيته ما به الشىء هو هو وعطف الماهية الى الحقيقة ثم عرفها مع اشعار الاتحاد بينهما اشارة الى ما سيأتى من ان العالم اسم الاجناس والى ان الحكم في الموجبة المحيطة اعنى بها قول المصنف رحمه الله تعالى العالم بجميع اجزائه محدث على نفس الطبيعة من حيث انطباقها الى جزئياته حقيقية كانت او اضافية و اشار بقوله هو هو الى ان ثبوت تلك الحقايق الى الاشياء اى الى افرادها لا يفتقر الى العلة ولم يصرح بالاستغناء اكتفاء بقوله بخلاف مثل الضاحك والكاتب وبقوله فانه من العوارض \* وبهذا التدقيق السابق قد اتضح لك وجه زيادة الحقايق حيث لم يقل الاشياء ثابتة بل قال حقايق الاشياء ثابتة \* والسر فيه ما بيناه فليس المقصود من قوله بخلاف مثل الضاحك بيان الفرق بين الذاتيات والعرضيات بحسب الماهية كما توهم به الفاضل المحشى الخبالي وتصدى الناظرون من ارباب الحواشى المعمولة المفيدة الى توجيه ما افاده واطال المسافة وصرف النقض الى التعريف المستفاد للذاتى مع ان التعريف المستفاد والتعريف المذكور سواسية وشريكة فى الانتقاص \* وحاصل توجيه الفاضل عبد الحكيم ان المقصود من ذكر الاستفادة الاشارة الى ورود الاعتراض عليهما ودفعه عنهما وحينئذ يكون الضمير فى قوله عليه راجعا الى كل واحد من التعريفين تأمل انتهى كلامه (اقول) اذا كان وجه التأمل افراد الضمير فى مقام المثنى فالامر فى مثله سهل لا يليق فى مثله الامر بالتأمل واذا كان وجهه ما سبق من

حديث الكفاية فالجواب ما اشرنا اليه من ان القصر مبنى على حفظ المقام  
 \* وجوابه من وجوه الاول منع الاستفادة \* والثاني منع كون المستفاد  
 من الخاصة المطلقة اذ يجوز حمله على الخاصة الاضافية \* والثالث ان  
 تصور الشيء عين تصور ذاتياته فتصورهما في زمان واحد واما تصور  
 اللازم وتصور الملزوم فزمانهما متغايران والسر فيه ان الذات والذاتي  
 متحدان كما قيل (حدثت تصورات مجموع \* ومجموع تصورات محدود)  
 بخلاف اللازم والملزوم اذ هما متغايران بالذات فلاجرم يكون تصورهما  
 في زمانين \* وبهذا تبين لك اندفاع ما عرض في اذهان السحشى مولانا  
 عبد الحكيم رحمة الله عليه باستعانة مقدمات فصلناها في الاصل اى في  
 مصباح الحواشى \* ثم الحكم في قولنا حقايق الاشياء ثابتة وان كان يدهيا  
 الا ان المقصود منه رد السوفسطائية على ان الحقيقة منقولة من الوصفية  
 الى الاسمية في عرف اهل الكلام واصطلاحهم وهو ما به الشيء هو  
 وما يتعقل منه كالحيون الناطق المتعقل من الانسان حين تصوره على  
 انهما متحدان فقوله ( فان قيل فالحكم بثبوت الحقايق لغو الخ ) انما  
 يتوجه على ما هو الظاهر لا على اصل المراد (قوله قلنا المراد ما نعتقه  
 حقايق الاشياء امور موجودة في نفس الامر الخ) حاصله ان الحكم بالثبوت  
 على ما فرض اتصافه بالشيئية على ما هو التحقيق في مذهب الشيخ  
 وتفصيله في الحواشى المعمولة وتحقيقه في الاصل اى في مصباح الحواشى  
 وربما يتراءى ان عقد الوضع تركيب تقييدى توصيفى فما وجه اعتبار  
 الاعتقاد فيه \* واجاب عنه الفاضل الجندى حيث قال لعل الشارح المحقق  
 اراد بالاعتقاد الفرض دون المعنى المصطاح له والا لزم لغوية الحكم  
 \* اقول هذه الارادة يمكن تأييدها بما وقع في بعض النسخ من عطى  
 قوله ونفرضه على ما نعتقه \* وايضا تحقيق مذهب الشيخ هو انصافى  
 ذات الموضوع بعنوانه بحسب الفرض وقد بنى الجواب على مذهب الشيخ  
 \* وايضا ان الظاهر من قول الشارح نعتقه هو التصور المطلق فالمعنى  
 نتصوره حقيقته في الاصل (قوله وهذا الكلام مفيد ربما يحتاج الى البيان  
 الخ) فاذا احتاج ثبوت المحمول للموضوع الى البيان يكون المحمول  
 مغايرا للموضوع فكان قولنا حقايق الاشياء ثابتة كلاما مفيدا والفرق بين  
 البيان والتأويل كالفرق بين التفسير بين بقولنا اى وبقولنا يعنى تحقيقه

في الاصل (قوله ولا مثل قوله انا ابو التجم وشعري الخ) اى ليس قولنا حقايق الاشياء ثابتة مثل قول الشاعر انا ابو التجم وغير خفى ان نفى المماثلة ليس باعتبار الافادة وعدمها بل باعتبار الاحتياج الى التأويل في التصحيح فالمعنى ان قول الشاعر انا ابو التجم وشعري يفتقر الى التأويل في الصحة فلا يصح بدونه واما قولنا حقايق الاشياء ثابتة فهو صحيح بدون التأويل وفرق بين الاحتياج اليه وبين الاحتياج الى البيان فتأمل حتى يندفع به ما افاده الفاضل الجندى من المناقشة الساقطة واعجب من هذه المناقشة قوله ان الاخذ بحسب الغرض دون نفس الامر خلاف العرف واللغة انتهى كلامه مع ان اعتبار انصاف ذات الموضوع بعنوانه بحسب الغرض والانصاف بالفعل في احد الازمنة مما تلقاه المحققون بالقبول نعم قول الفارابي من اعتبار الانصاف بالامكان خلاف العرف واللغة اذ يستلزم دخول الرومى في قولنا كل اسود كذا وهذا كما ترى ليس بصحيح \* واذا عرفت هذا فاعلم ان المشار اليه في قوله وتحقيق ذلك هو الجواب السابق اعنى قوله قلنا المراد نعتده الخ على ما هو الظاهر ويمكن صرف الاشارة الى تحقيق الجواب بنوع آخر لكن ليس هذا الصنف بمبنى على بطلان مذهب الشيخ في عقد الوضع كما هو زعم الفاضل الجندى اذ قد اعتبر الانصاف بالفعل اما بحسب نفس الامر وهو المشهور من مذهبه او بحسب الغرض وهو التحقيق من مذهبه والعلماء لما وجدوا ما ذهب اليه الفارابي من الانصاف بالامكان مخالفا للعرف واللغة اختاروا ما ذهب اليه الشيخ دون ما ذهب اليه الفارابي اذ دخول الرومى اى الانسان المتصف بالبياض على الدوام خلاف العقل والوجدان (قوله اى بالحقايق من تصوراتها والتصديق بها الخ) لما كان مدار الاستدلال على صفات الصانع ومبناه على خصوص احوال الحقايق الثابتة عمم العلم من التصور بها ومن التصديق باحوال تلك الحقايق الثابتة كالحدوث والثبوت وغيرها فلا حاجة الى تقدير الثبوت بناء على هذه العلة وبهذا تبين ان توجيه الفاضل محمد بن ابي بكر الحنفى البخارى حيث قال المراد بها العلم بثبوتها للقطع بانه لا علم بجميع الحقايق وكذا جواب الشارح التحرير بان المراد الجنس ردا على القائلين بانه لا ثبوت اشىء من الحقايق ليس كما ينبغي وكذا قول الفاضل الحياىلى



فمن قدر الثبوت فقد غلط غلطين ليس كما ينبغي حقه في الاصل اى  
 في مصباح الحواشى (قال المصنف رحمه الله تعالى خلافا للسوفسطائية الخ  
 قد اشتهر هذا في نظائره هكذا فانصابه اما على الحالية على الاشهر  
 واليه الفاضل المحشى مولانا عبد الحكيم حيث جعل خلافا حالابمعنى مخالفا  
 فالمعنى ما ذكرناه في مذهب اهل السنة والجماعة ثابت مخالفا لما ذهب  
 اليه السوفسطائية \* وفيه نظر لانه يلزم حينئذ ان يكون احداث الخلاف  
 منسوبا الى اهل الحق وليس الامر كذلك لانهم قد وضعوا المسئلة قبل  
 حدوث السوفسطائية فينبغى اسناد المخالفة اليهم على انه اى ما ذهب  
 اليه الفاضل المحشى مولانا عبد الحكيم يستلزم مرجوحية قول اهل الحق  
 ورجحان قول السوفسطائية وهذا كما ترى باطل بالوجدان والبرهان  
 \* واما على المصدرية فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق وعلى ان  
 اللام في قوله للسوفسطائية زائدة فالمعنى خالف هذا المقول السوفسطائية  
 على انه فاعل الفعل المقدر وهو الحق اذ حق المقام يقتضى ان ينسب  
 احداث الخلاف اليهم ومقول القول لا يلزم ان يكون مجذافه مقصودا  
 بالنقل وقد يكون المقصود تحذير السامع عن مذاهب امثالهم من  
 المبتدعين كذا في المصباح (قوله والزاما الخ) اى حصل لنا دليل الزاما  
 على السوفسطائية اذ هو معطوف على قوله ولنا تحقيقا وهو في قوة قولنا  
 حصل لنا دليل تحقيقا وحاصل الالزام على ما في شرح المواقف ان النفى  
 حكم اى سلب وانتزاع والحكم كيفية نفسانية والسكيفية النفسانية من  
 الاعراض والاعراض حقيقة من الحقايق فالحكم حقيقة من الحقايق وان  
 شئت فقل ان لم يتحقق نفي الاشياء فقد ثبت ما ادعيناه وان تحقق  
 بطل ما ادعينتم ولا يخفى انه اى الدليل الذى ذكرناه على طريق الالزام  
 انما يتم الرد به على العنادية فقوله ولا يخفى شروع الى بيان الفرق  
 بين الدليلين حاصله ان الدليل الاول عام اى يشتمل الرد على جميع  
 الطوائف السوفسطائية بخلاف الدليل الثانى (قوله قالوا الخ) استدلت  
 السوفسطائية على مذهبهم ما حاصله الاشياء ثلثة اقسام حسيات ونظريات  
 وبديهيات والكل غير ثابت ولا علم له ايضا اما الحسيات فلانه لو اعتبر  
 حكم المحس فلا يخلو اما في الكليات او في الجزئيات وكلا الشقين باطل اما  
 الاول فلان المحس لا يدرك الكليات بل مدركها هو العقل \* واما الثانى

فلان الحس قد يغلط في الجزئيات فلا يكون حكم الحس مقبولا \* اما  
 البديهيات فلانها لو كانت ثابتة لما اختلفت فيها الاراء والافكار \* اما  
 النظريات فلانها فرع البديهيات والحسيات فاذا كان الاصل فاسدا كان  
 الفرع اولى واحق بالفساد فلا يكون شئ من الحقايق ثابتة (قوله او  
 خفاء في التصور لا ينافي البدهاهة الخ) يعنى وقوع الاختلاف لنوع الخفاء  
 في التصور لا ينافي البدهاهة اذ قولنا نور القمر مستفاد من الشمس  
 بديهى وخفى التصور ولا يخفى ان خفاء التصور لا ينافي بدهاهة القضية  
 المذكورة وهذا جواب عن الدليل الثانى منهم وكذا كثرة الاختلافات  
 بالانظار الفاسدة لا ينافي حقية بعض النظريات لجواز ان يستدل عليها  
 بالانظار الصحيحة وهذا جواب عن الثالث ولا يخفى ان الاشتغال بالزام  
 امثال السوفسطائية تضعيع الاوقات وفتح ابواب الخيالات الفاسدة لهم  
 (قوله وهو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت الخ) اختلفوا في العلم  
 فذهبت الاشراقية الى ان الاشياء حاصلة بذواتها فالعلم تابع للمعلوم  
 عندهم فعلم الجوهر من مقولة الجوهر وعلم العرض من مقولة العرض  
 وهكذا واختاره المحقق الدوانى وذهبت المشائية الى ان الاشياء حاصلة  
 بصورها واشباهها فمنهم من قال انه من مقولة الكيف واختاره الجمهور من  
 الفلاسفة ومنهم من قال انه من مقولة الاضافة الذهنية واختاره الامام الرازى  
 ومنهم من قال انه من مقولة الانفعال واختاره البعض ومنهم من قال انه  
 من مقولة الاضافة الخارجية واختاره جمهور المتكلمين \* وقال المحققون  
 منهم هو صفة اى صفة حقيقية قائمة بالنفس الناطقة ينكشف المذكور  
 اى المعلوم بتلك الصفة عند من قامت هى به فقوله لمن قامت هى  
 به لخراج علم الحيوانات على ان المراد بمن ذوى العقول واما تفسيره  
 بذوى العلوم فدور و خروج علم الله تعالى عنه لا يضر اذ المراد بالمعرف  
 هو العلم الانسانى بشهادة قوله للخلق وفوائد القيود الباقية مشروحة  
 فى الاصل اى فى مصباح الحواسى وكذلك وجه التفريع اعنى قوله فيشمل  
 ادراك الحواس وادراك العقول مذكور فى الاصل مع ايضاح ما افاده  
 الفاضل المحشى ومع التعريض عليه ايضا سواء كان المذكور من الذكر  
 بالكسر او من الذكر بالضم والراجع هو الاول اذ لو اريد الثانى لا  
 يجوز تفريعه بقوله فيشمل ادراكات الحواس الخ اذ ادراكات الحواس

ليست من فروع العلوم القلبية (قوله صفة توجب تميزا لا يحتمل النقيض الخ)  
وقد يراد به نقيض التمييز او نقيض الصفة او نقيض المتعلق او نقيض  
المحل والضمير في لا يحتمل اما راجع الى التمييز او الى المحل او الى  
المتعلق فحصل لك من ضرب الثلاثة في الاربعة اثني عشر احتمالا والاحتمال  
الاول من المضروب والمضروب فيه هو الراجع فقوله لا يحتمل صفة  
التمييز على المطالعة الراجعة واما على مطالعة صاحب المواقف فالجملة  
المذكورة صفة المتعلق اذ قد ارجع الضمير في لا يحتمل الى المتعلق  
ويمكن تأييد ارادة نقيض الصفة بانها هو العلم فالمراد بالنقيض المذكور  
نقيض تلك الصفة ❁ وههنا اشكال بالعلوم العادية مثل انقلاب الجبل ذهباً  
بناء على تجانس الجواهر الفردة التي هي اصول الاجسام متساوية الاقدام  
في قبول الصفة او على انها ممكنة والقادر المختار له اعدام الجبل وابداد  
الذهب مكانه فنقيض الصفة او الامتياز محتمل سواء كان بالانقلاب او  
بالاعداد وجوابه ان مجرد الفرض لا يضر اذ ليس المراد من عدم الاحتمال نفى  
الامكان الذاتي بل المراد نفى الامكان الوقوعي ولا يلزم من نفى الأخص  
نفى الاعم ❁ ولا يخفى ان هذا الاشكال انما يرد لو اردنا من النقيض نقيض  
المتعلق ومن التمييز المعنى المصدرى اى الايضاح فالمعنى صفة توجب  
تلك الصفة لموصوفها كشف المتعلق لا يحتمل ذلك المتعلق اى المتصور  
نقيضه اذ احتمال النقيض هو جواز زواله وحصول نقيضه مكانه وغير خفى  
انه مرجوح ادخ تكون الصفة نفس الصورة لا ما يوجبها مع ان التعريف  
الاشعرية يحكم بالايجاب العادى فاوضح المعانى له هو انه اى العلم صفة  
قائمة بالنفس الناطقة يخلق الله تعالى عقيب تعلقها بالشئ تميزاً له اى  
ما به التمييز وهو الصورة في التصورات والنفى والاثبات في التصديقات  
لا يحتمل ذلك التمييز اى ما به التمييز نقيضه بوجه من الوجوه فخرج  
الظن والشك والوهم والجهل المركب والتقليد اما الاول والثاني والثالث  
فظاهر ❁ واما الجهل المركب والتقليد فلاحتمال ان يطلع صاحبه في  
المستقبل على ما هو في الواقع فيزول ففيه التجويز العقلى من حيث  
المآل والمراد بعدم احتمال النقيض عدم تجويز العقل النقيض لا حالا  
ولا مآلاً وتفصيل هذا التعريف بحيث يتفجر منه انهار المعانى المذكور  
في الاصل اى مصباح الحواشى هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ❁ واما

من بخل واستغنى فقال العلم هو ظهور الشيء وتبينه على ما هو عليه الى آخره وهو في زعم الرد به على العلامة وفي صدد التعريض عليه وغير خفى ان هذا التعريض غير وارد على العلامة بل ينقلب هذا الى الشيخ المجدد بوجوه \* اما اولاً فلان العلامة الشارح التحرير خبير بان كتاب عقايد النسفى من فن الكلام فمن ثم شرح عبارة المتن على وفق مرام المصنف رحمه الله تعالى مع حفظ مقاصد الفن فلقد احسن في المقام حيث عرفه اولاً بما هو مختار الاشاعرة فقال هو صفة يتجلى بها المذكور الخ وعرفه ثانياً بما هو مختار الشيخ الماتريدى من اهل الكلام وفيه اشارة الى ان اصطلاح المتكلمين ليس عين اصطلاح المنطقيين بل يخالفهم ثم اشار الى ترجيح مختار الاشاعرة مع تضعيف ما اختاره الشيخ الماتريدى بقوله بخلاف قولهم صفة توجب تميزاً الخ وبقوله بناءً على انها لا نقايض لها على ما زعموا اذ هذا الزعم على اختيار الشيخ ابى المنصور الماتريدى واعتمد عليه القدماء من الماتريديين حيث قالوا ان تصور الشيء وعدمه يجتمعان في الذهن فلا نقيض له بخلاف الحكم على الشيء نفياً او اثباتاً \* والتحقيق هو المحاكمة فاذا كان نقيض الشيء رفعه فله نقيض واذا كان سلبه فليس له نقيض اذ السلب حكم ولا حكم فيه هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام مع حفظه على وفق ما ذهب اليه اهل الكلام \* دون التصنع الذى يضر الشيخ المجدد فى جميع ما رآه \* واما ثانياً فلان قوله هو ظهور الشيء وتبينه ليس معنى العلم لا على مذهب اهل الكلام ولا على مذهب اهل المنطق ولا على مذهب غيرهم من الفرق بل هو معنى المكاشفة وشتان ما بينهما \* واما ثالثاً ان قوله وحقيقته صفة نورانية توجب انكشاف الشيء وظهوره حال حضوره عنده اما بهويته المجردة كما فى الحضورى او بصورته المنتزعة او المخترعة كما فى الحصولى وما ينبو عن الحصول فيعرض للصورة من جهة انتسابها اليه حالة ادراكية مع فعلية الانكشاف تصدق عليها صدقاً عرضياً حمل الضاحك على الانسان وعرفوها بحصول الصورة على ارادة الحاصل بالمصدر الى قوله نحرف التعريف فى عبارة المتن للاشارة الى ما هو المتعارف منه عند اهل الشرع انتهى \* يشتمل على عدة مفاسدة \* مع فقدان ارتباط ما سرقه من الحالة الزاهدية بمخالفه \* المفاسدة الاولى ان قوله

وحقيقته صفة نورانية وان كاد ان يكون علما مسروقا من القاضى شرح  
 السلم الا ان الضمير فى قوله وحقيقته راجع الى العلم المعرف بقوله هو  
 ظهور الشئ وتبينه وقد مر انه المكاشفة فيلزم التنافى بين الضمير  
 والمرجع \* المفسدة الثانية ان قوله فيعرض للصورة من جهة انتسابها  
 اليه حالة ادراكية هى فعلية الانكشاف رجوع الى الحالة الزاهدية وتلك  
 الحالة مع انها لم يقم على ذلك دليل قول بالتوارد بل قد ابطالها القاضى  
 ما حاصله ان وجود المعلوم باحد الاتماء الثلاثة من العينية والنعتية والمعلومية  
 كافية فى الانكشاف فالصورة العلمية القائمة بالنفس متكشفة عندها بنفس  
 وجودها للنفس فانكشاف ماله الصورة يكون على سبيل الاستتباع \* واما  
 الحالة الباقرية فحالة راجعة الى حال العلم \* المفسدة الثالثة من مغالطته  
 التى قصد بها التعريض على العلامة الشارح التحرير الذى تصدى  
 لتحقيق التعريفين فى تشریح عبارة المتن على وفق ما رامه المصنف  
 رحمه الله تعالى فنقل ما اختاره رئيس اهل السنة والجماعة من الفريقين  
 قد افصحناهما آنفا \* فاعلم ان العبارات التى قد سرقتها المحكمة البالغة  
 من الكتب الباقرية مع قطع النظر عن هلاكة الحالة سواء كانت زاهدية  
 او باقرية وعن كونها كالصورة العلمية ومع قطع النظر عن بعدها عن  
 هذا المقام من الامور الواهية مضطربة المرام واين هذه المضحكة واين  
 ما افاده العلامة \* واما استدراكه بقوله الا ان المعتبر فى نظر الشارع  
 \* فهو كاستدراك الشوكانى فى مؤلفاته فلا يقصد به احقاق الحقيقة والتزام  
 الصحة نظير هذا الاستدراك هو الركوب مركب الاعتساف او كالاغوى  
 تصدى لرؤية الهلال (قوله لانها بخلق الله تعالى وابتجاده الخ) هذا يدل  
 على ان العلم من مقولة الكيف وليس من مقولة الاضافة والانفعال لانهما  
 من الامور الاعتبارية عند اهل الكلام \* وتخصيص الاعتراض ان السبب  
 مقول على المؤثر الحقيقى وعلى السبب الظاهرى وعلى السبب المفضى  
 فى الجملة بالاشترار والكل لا يستقيم فى مقام تثليث القسمة \* اما الاول  
 فلان السبب الحقيقى هو الله تعالى لان العلوم كلها بخلق الله تعالى وابتجاده  
 من غير تأثير للحاسة والخبر والعقل \* واما الثانى فلان السبب الظاهرى  
 هو العقل لما سيأتى \* واما الثالث فلان السبب المفضى فى الجملة لا  
 ينحصر فى الثلاثة كما سيأتى (قوله قلنا هذا على عادة المشايخ فى الاقتصار

على المقاصد الخ اى انحصار اسباب العلوم فى الثلثة مبنى على عادة  
 الاصوليين والفقهاء السكرام وعلى رأى اهل الكلام فقد استقام التقسيم  
 والانحصار مع اختيار الشق الثالث من اقسام الترديد على انه اى المحصر  
 استقرائى يؤيده قوله ووجه الضبط الخ فصلناه فى الاصل (قوله ولما لم  
 تثبت عند هم الحواس الباطنة الخ) اذ مقدماتها مبنية على الاصول الفاسدة  
 كما قالوا فى اثبات الحس المشترك والخيال ما حاصله انه لا بد لصور  
 المحسوسات من القبول والحفظ وهما فعلان مختلفان مختلفان فلا بد لهما من مبدئين  
 متغايرين لما تقرر عند هم من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد  
 فكان مبداء القبول هو الحس المشترك ومبدأ الحفظ هو الخيال ولا يخفى  
 ان هذه المقدمة لا تتم على الاصول الاسلامية المقبولة عند الاشعرية  
 والماتريدية وهذا هو المراد من عدم الثبوت \* فلا يرد الاعتراض  
 تشبها بما فى التوضيح على ان قوله والمشهور ان الحواس الباطنة خمسة  
 لا يدل على صحة مقدماتها التى كلام اهل الكلام على تلك المقدمة  
 \* وما يخص الكلام ان الحواس الباطنة مشكوكه الوجود \* واما الحواس  
 الظاهرة فهو معلومة الوجود بداهة فمن ثم قال الشارح التحرير عند  
 قول المصنف رحمه الله تعالى فالحواس خمس بمعنى ان العقل حاكم  
 بالضرورة بوجودها يعنى ان الحواس الظاهرة معلوم الوجود بداهة او  
 قطعاً والثانى هو الاشبه (لقوله تعالى وجعل السمع والابصار والافئدة)  
 الآية وبهذا تبين لك وجه تقديم السمع على سائر الحواس واما قوله  
 واما الحواس الباطنة فلا يتم دلائلها على الاصول الاسلامية فهو راجع  
 الاشارة الى ما اوضحناه \* اختلفوا فى العقل فمنهم من قال هو العلم  
 ببعض الضروريات ومنهم من قال هو قوة خلقها الله تعالى للنفس الناطقة  
 ومنهم من قال انه جوهر نورانى محله القلب وقيل محله الرأس ومنهم من  
 قال هو النور الاشرقى فى النفس الناطقة ومنهم من قال هو جوهر  
 قدسى واليه الامام الرازى فى تفسيره وذهب صاحب الاحياء الى ان  
 العقل والنفس الناطقة والروح والقلب متحدة المعانى مختلفة الاسامى  
 وهذا مما لست احصله \* والتحقيق ان العقل والنفس الناطقة شيان  
 لفظاً ومعنى اذ تعلق النفس الناطقة بالاجسام والابدان تعلق التدبير  
 والتصرف بخلاف العقل لانه وان تعلق بالاجسام لكنه ليس ذلك التعلق

مثل تعلق النفس من حيث التصرف ولانه قوّة تابعة للقلب فمن ثم يمنح صاحبه عن الارتكاب بالقبايح فمتابعة العقل القلب عناية الهية وتوفيق ربانية \* واما اقتداء القلب بعقله او نفسه بان مات قلبه فهو خذلان وحرمان وبهذا تبين معنى قولهم صاحب القلب محفوظ عن الخطاء بخلاف صاحب العقل اذ من شأنه الخطاء اللهم الا اذا اقتدى بقلبه ثم عقول الانبياء والاولياء من الكملة الذين تحت اقدامهم في الطبقة العليا فهذا القسم يقال له العقل الاعلى والعقل الاول ايضا عند صاحب الفتوحات وعقول سكان الافلاك سواء كانت تلك العقول محرّكة لها اولا في الطبقة الثانية فهذا القسم يقال له العقل الاوسط \* واما العقل المعاد فهو عقل كلى فله احاطة تامة ويقال له عقل قدسى صاحبه سريع الانتقال والاحاطة الكلية الجامعة \* واما العقل الادنى فهو عقل جزئى يقال له العقل المعاش وليس له احاطة تامة ويدخل فيه عقل صاحب المؤلفات السرايية اذ مؤلفاته شهادة بانه لا احاطة له في عقايد اهل الكلام \* ولما قرعت سمعه ملامة فضلاء العصر او لما وصل كتابي مرآت الحواشي اليه والثاني هو الاشبه اذ قد ارخ تشكيله هكذا ١٣٥٦ وقد ارسلت اليه كتابي قبل هذا التاريخ بسنة او سنتين فرعما كتبه اولا وغير النسخة حيث قال عند قول المصنف رحمه الله تعالى محدث اى مخرج من العدم الى الوجود والبس لباس التبليس فاستقرت عليه اذهان احزابه ممن لا مهارة لهم في العلوم ولا غلالة لهم من الفهوم (اقول) هذه المكيذة مردودة عند العقول السليمة فلا ينجو صاحبها من الطعن ولا يجعل معذورا فيما هنالك بل يعاب عليه ويعاتب بهذا الفعل اما اولا فلانه ينبغى بل يجب عليه ان يقول اى محتاج الى الغير وهذا معنى المحدث والحادث عند الحنفية كما هو دأبه \* واما ثانيا فلان قوله لاعلى الانتقال التدريجي حتى يكون العدم مبداء والوجود منتهى ولا الدفعى ساقط غير وارد على العلامة اذ ملخص كلامه ان الحدوث الزمانى يطلق على معنيين احدهما كون الوجود مسبوفا بالعدم فمح يكون صفة الوجود وثانيهما هو الخروج من العدم الى الوجود فمح لا يكون الحدوث صفة الوجود سواء كانت الانتقال دفعيا او تدريجيا فزمان الخروج من العدم مندرج فيه اذ هو اى زمان الخروج من العدم ليس غير زمان الوجود والعدم حتى يتوهم الواسطة

٢ (قوله) وليس كذلك الخ (وإذا قيل) غرض الشيخ المجدد من ارجاع اهل السنة والجماعة الى مذهب الفلاسفة اثبات ما كتب على نفسه من الرد على العلامة حيث قال عند قول المصنف رحمه الله تعالى العالم بجميع اجزائه محدث اى يخرج من العدم الى الوجود خلافا للفلاسفة فلزم على الشيخ المجدد ارجاع اهل المذهب بين المتباعدين اشد التباعد

— ٤٥ —

بينهما وقد رجح الشارح التحرير المعنى الثانى واختاره حيث قال بمعنى انه كان معدوما فوجد فعلى ما فسره العلامة يكون معنى الاحداث والابتعاد هو الاخراج من العدم الى الوجود واليه اهل الحق عن آخر هم \* واما ثالثا فلان قوله والحديث بهذا المعنى لا محالة يوجب التعلق بغيره مدخول بوجوه \* الاول باعتبار اداء العبارة \* فالصواب والحديث بهذا المعنى يوجب التعلق بدون الضمير البارز فى يوجب الرجوع الى الحديث اذ الضمير المستتر الراجع اليه يكفى على ان الضمير البارز المنصوب يفسد المعنى \* والثانى انه يظن ان الاشاعة يذكر هذا التعلق وليس ٢ كذلك \* والثالث انه اى تغيير النسخة مع انه نقيض ما سطره فى السطور الآتية لا يدفع ملامة الفضلاء الذين هم الفرقة الناجية \* والرابع ان الحديث بمعنى الاحتياج الى الغير لا ينافى القدم الزمانى فما معنى الفرار عما كتبه أولا وما معنى الاقرار بالمجرد بالحديث بعد ما كتبه ما ينافيه فى مواضع \* واما رابعا فلان قوله اليس من الضرورة الفطرية ان ما يساوى وجوده وعدمه لا يكون وجوده الا بتأثير غيره تهمة بلا شبهة اذ احتياج ما يساوى وجوده وعدمه الى تأثير العلة قضية اولية عند الفرقة الناجية وعند غيرها من ارباب العقول على الاطلاق \* واما خامسا فلان قوله بل العدم ليس من شأنه ان يتصف بذلك مردود عليه لانه ان اراد بالشار الىه عدم سبقة العدم على الوجود كما هو الظاهر وكما هو مطلوبه فهذا كما ترى باطل اذ قد برهن واقيم البرهان على تقدم العدم على الوجود تقدا انفا كما بوجوه فصلناها فى مرآة الحواشى على شرح المحقق الدوانى ودققناها فى مصباح الحواشى حاشية التتمة والحنقاها وان اراد به وقوع العدم فى الامتداد المقدارى بان يكون زمان الخروج من العدم واسطة بين الوجود والعدم فقد سبق ان تخيل الواسطة على

الى الآخر فلم لا يجوز ان تكون الاغلاط اللازمة لهذا الارجاع من قبيل اللوازم البشرية (قلنا) كون الشئ من لوازم البشر لا يقتضى ان تكون كثرته من اللوازم البشرية اذ لازم الشئ ما لا ينفك عنه دائما كما فى اللازم الحقيقى او غالبا كما فى العرفى وكثرة التهافت وتضاعف الاغلاط مما ينفك عن افراد البشر واذا قطعت نظرك عما حققناه فى الاصل كفاك فى رفع الارجاع ما استدلووا على سبقة العدم على الوجود سبقا ذاتيا بمقدمات فصلوها فى اسفارهم حيث قالوا فى اثبات السبقة الذاتية المعلول له ليس من نفسه ومن علته ايس وما للشئ فى نفسه اقدم بالذات وفيه نظر فمنهم من حمل على الاحقية واليه الفاضل ميرزا جان ومنهم من حمل على قلة المؤنة فى جانب العدم وفيه نظر وله جواب

تقدير

وقال المحقق الهروى المراد بالسلب مصداقه اى نفس الماهية وهى متقدمة على جميع العوارض فى اعتبار العقل ولو كان مرادهم بالحديث الذاتى مسبوقية الوجود بالغير مطلقا كما هو زعم الشيخ المجدد لما احتاجوا الى المقدمات التى اسلفناها وايضا احتياج الممكن الى اصل العلة بدبها لا يتصور فيه النزاع بين الفريقين مع ان مسئلة حدوث العالم من المسائل النظرية الفراضية (منه عفى عنه)



تقدير الحدوث الزماني \* انما هو من اوهام المرجاني \* واما سادسا  
فلان قوله ان العدم لا يسمى بالعدم او النفي مع انه خلاف الوجود ان  
لا يقتضى عدم سابقة العدم على هذه الحدود اى حدود الاكوان حتى  
يثبت به قدم العالم واستمرار الاكوان \* كما توهم به من انصف بالاوهام \*  
فقوله كما قد يتبادر الى الاوهام مقلوب ومردود عليه على ان تسمية العدم  
بالعدم بديهية \* واما سابعا فلان قوله حتى يحكم عليه بمفهوم ثبوتى  
يريد بالمفهوم الثبوتى السابقة ساقط غير وارد اذ معنى سابقة العدم سلب  
الوجود قبل هذه الحدود وهذا السلب منطوق النصوص \* واما ثامنا  
فلان قوله بل هو عبارة عن عدم تحقق مصداق حمل الوجود فى الحقيقة  
التقديرية ترق او اضراب يفيد ويثبت ما عليه اهل الحق ويخالف ما  
سطره فى الصفحة الرابعة والعشرين \* واما تاسعا فلان قوله هذا الذى  
بيناه هو معنى الحدوث عند الحنفية اجمعين والاشعرية الاقدمين تهمة  
بلا شبهة قول الكذاب دون الديانة على ما حققناه فى مصباح الحواشى  
وسياتى بيانه بعد هذا فى هذا الكتاب ايضا \* واما عاشرا فلان قوله  
سوف يتلى عليك فى محله سواء اشار الى ما فى الصفحة الرابعة والعشرين  
او فى الصفحة الخامسة والعشرين اشارة الى ماركب من تحريراته المتناقضة  
اذ قد قال فى السطر الثالث من الصفحة الرابعة والعشرين فالقديم  
لا يكون الا واجب الوجود بالذات ولا يتصور قدم غيره مخالفا على مذهبه  
بمحض الخوف من مرآة الحواشى وقد قال ما يناقضه فى اثناء السطور  
من الصفحة الخامسة والعشرين وقد سطر فيما بينهما اقوالا شتى مضطربة  
المرام فإى فائدة فى هذه الحوالة الى هذه الجهالة ويأتى بيانها بعد هذا  
(قوله خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا الى قدم السموات بموادها الخ) يراد  
بهم ارسطو واتباعه كالشيخ والفارابى وغيرهما من المتأخرين منهم قالوا  
هيولات السموات قديمة اذ لو كانت حادثة لا بدلها من هيولى اخرى  
اذ كل حادث مسبوق بمادة ومدة فيلزم تركيب الاجسام من الاجزاء الغير  
المتناهية على فرض حدوثها فاذا كانت قديمة لا بدلها من الصورة لامتناع  
خلو الهيولى من الصورة عندهم فكانت الاجسام قديمة اذ الجسم عبارة  
عن المادة والصورة عندهم (توضيح المقام) على ما هو المذكور فى  
اسفار الاعلام ههنا مذاهب \* الاول مذهب اهل السنة والجماعة وهو

الحدوث الزماني لكل جزء من اجزاء العالم واليه العلامة النسفي مفتى  
 الثقيلين حيث قال العالم بجميع اجزائه محدث اذ هو اعيان واعراض  
 واكتفى بذكر الصغرى مع حوالة الكبرى الى بيان الشراح والشارح  
 التحرير عامله الله بلطفه الخبير قد حقق القياس مع بسط الصغرى  
 والكبرى بحيث يندفع به ما عرض في اذهان الشيخ المجدد من اوهامه  
 الصغرى والكبرى كما لا يخفى والى هذا الحدوث الزماني ذهب القدماء  
 من الفلاسفة \* والثاني حدوث الدهرى قد ابدعه باقر العلوم في مؤلفاته  
 ردا على ارسطو وعلى اتباعه ومذهب الشيخ المجدد مركب من مذهب  
 الباقر ومن مذهب ارسطو ايضا فصلناه في مصباح الحواشي بحيث يتضح  
 اعترافه بالنقيضين وسيأتي \* والثالث مذهب الاشراقية والرواقية ذهبوا  
 الى قدم العقول والنفوس وقدم المقارقات والانوار القاهرة ومنعوا كون  
 حركات الافلاك سرمدية \* الرابع مذهب جالينوس وهو التوقف في  
 الحدوث والقدم \* والخامس مذهب ارسطو واتباعه قالوا ان العالم قديم  
 بحسب الذات والصفات وذهبوا الى قدم السموات والافلاك وذهبوا الى  
 ان الحركات الدورية سرمدية والحوادث اليومية مستندة اليها واختاره  
 الشيخ المجدد في مؤلفاته حتى كفر من يخالفها ومع هذا قال في كتابه  
 المسمى بالحكمة البالغة فالقديم لا يكون الا واجب الوجود ولا يتصور  
 قدم غيره ثم قال في هذه الصفحة ان ما ذهب اليه ارسطو واتباعه لا ينافي  
 ما هو الحق من القول بحدوث العالم بجميع اجزائه مع زعم الرد قول  
 العلامة الشارح التحرير خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا الى قدم السموات  
 بموادها وصورها نعم اطلقوا القول بحدوث ما سوى الله تعالى لكن بمعنى  
 الاحتياج الى الغير لا بمعنى سبق العدم عليه \* وانا مع فضلاء عصرى  
 اشهد ان ما صرح به العلامة التحرير عين ما ذهب اليه ارسطو وما  
 ذهب اليه اتباعه كما حققناه في صدر الحاشية \* وانا مع الظرفاء اشهد  
 بان ما افتراه الشيخ المجدد خلاف العقل والنقل واقتراء على الفلاسفة  
 بل كون مانفوه مخالفا للعقل والنقل يعرفه كل من ارباب النقل والعقل  
 وبالجملة قوله فالحق انه لا ينافي ما هو الحق من فرط الجهالة لا يرضى به  
 ارسطو ولا اتباعه هل قرأت حكمة العين هل قرأت شرح المطالع وشرح  
 المقاصد وشرح المواقف وشرح اليها كل وغيرها من كتب الفضلاء الذين

٢ ( قوله ولما ذهبوا ) الخ تلخيص الفرق بين الفريقيين نحن معاشر اهل السنة والجماعة نعتقد بان العالم بتقيرها وقطميرها مستندة الى الفاعل المختار والصفات الذاتية رابطها الى الله فلا بد من عدمها في مرتبة ذات الفاعل وفي

٤٣

مرتبة القدرة قبل تعلق الارادة ولو كانت قبلية العدم ذاتية لا زمانية لتحقق الاشياء قبل تعلق القصد في مرتبة القدرة فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ مرتبة القدرة مرتبة صحة الطرفين والترجيح شأن الارادة \* وبهذا تبين لك ان ثبوت الصفات الزائدة التي هي الايات الكبرى يقتضى حدوث العالم باسرها حدوثا زمانيا \* واما الفلاسفة فقالوا لا يتقرر في ذاته تعالى صفة والا يلزم ان يكون فاعلا وقابلا وهو اجتماع الضدين فلا بد من الطبيعة المستمرة لربط الحوادث اليومية بالقديم وهي الحركة السرمدية ذات جهتين من جهة الاستمرار صدرت من القديم ومن جهة التجدد صارت واسطة في صدور الحوادث \* وبهذا تبين حال ما تفوه الشيخ المجدد في تعليقه على شرح الدواني عند قوله استدلت الفلاسفة على مذهبهم بانه لا يخلو من ان يكون جميع ما لا بد منه حاصلا في الازل

كانوا كراما برة قد حققوا عن آخرهم ما حققه ارسطو واتباعه وابطلوا ما ذهب هو مع اتباعه من القول بالحركة السرمدية وقدم السموات بموادها وصورها اي بهيولاتها وصورها بناء على ان الاجرام والاجسام فلكية كانت او عنصرية مركبة من الهيولى والصورة لامتناع تركيب الاجسام من الجواهر الفردة عندهم فيا ايها المجدد قد انكرت وشنعت انت على تركيب الجسم من الجواهر الفردة في السطر السادس في صفحة من العشرين حيث قلت ان قول باطل اخترعه قداما المعتزلة وانتحلها الاشعرية ولا يقول به الحنفية اصلا ولا يرضونه رأسا انتهى ما كذبت واقتريت انت على الحنفية ومع هذا الانكار على ثبوت الجواهر الفردة تقول ما ذهب اليه ارسطو لا ينافي ما ذهب اليه اهل الحق فيا ايها الكذاب هل قرأت الهداية والكفاية وهل قرأت العناية حاشية الهداية فاعلم ان الحنفية قد بنوا كثيرا من الاحكام الفقهية على تركيب الاجسام من الجواهر الفردة وعلى بطلان تركيبها من الهيولى والصورة فمن ثم قال العلامة الشارح التحريير عامله الله بلطفه الخطير في اثبات الجواهر الفرد نجاة عن كثير من ظلمات الفلاسفة مثل اثبات الهيولى والصورة حيث قالوا الهيولى قديمة والا يلزم التسلسل المحال وقدمها يستلزم قدم الصورة لانها ممنوعة الخلو عن الصورة فيلزم قدم الاجسام لانها مركبة عن الهيولى والصورة عندهم ويلزم ايضا ارتفاع حكم الطهارة عن الحوض الكبير على اصولهم اذا وقعت التجاسة فيه فيتجسس ومن المعلوم انه لا يتجسس عند الحنفية والاشعرية اجمعين كما لا يخفى لمن طالع الهداية مع الحواشى المعمولة في البلدة الفاخرة حق المطالعة وايضا انهم اى الفلاسفة قالوا لا يتقرر في ذاته تعالى صفة كما في حكمة العين وغيرها \* ولما ذهبوا الى عينية الصفات والى نفيها قالوا لا بد من الحركة السرمدية التي هي الرابطة ذات جهة الاستمرار وذات جهة التجدد وتلك الحركة السرمدية القديمة المقترضة لقدم الاجسام الفلكية في مقابلة الصفات الزائدة في ربط الحادث بالقديم

الخ مع ان هذا هو عمدة الكلام في مقام استدلال الفلاسفة على قدم العالم ومنشأ غلط الشيخ المجدد هو خلط المطلبين بتحقيقه في مرآت الحواشى ومصباح الحواشى (منه)

عندنا وذهب الاشراقية والرواقية الى بطلان تلك الحركة السرمدية  
لاقتضائها قدم العالم والمحقق الرواني قد ابطالها بالوجه الخمسة فصلناها  
في مرآة الحواشي وحققناها ودققناها في مصباح الحواشي حاشية التتمة  
والخنقاهى بحيث ينكشف لك ان مشاجرة المحقق الدواني انما هى مع  
ارسطو ومع اتباعه من الحكماء المشائية وكذا مشاجرة العلامة الشارح  
التحرير انما هى مع المشائية الذين ذهبوا الى تركيب الجسم من الهيمولى  
والصورة وفي قوله المؤدى الى قدم العالم ونفى حشر الاجساد اشارة  
الى مقدمات الفلاسفة فصلوها في اسفارهم حيث قالوا امكان العالم ازلية  
والامكان صفة ثبوتية فلا بد له من ثبوت المحل في الازل وهو الهيمولى  
اصل جميع الاجسام ولا بد لها من الصورة لامتناع خلوها عنها فيلزم قدم  
الاجسام على انها مركبة منهما عندهم كذا في حكمة العين وغيرها  
\* ومن المعلوم المكشوف ان قدمها واستمرارها يناقض ثبوت الآخرة  
بشهادة نصوص القرآن والحشر انما يكون في الآخرة وقد فصلنا وجه  
المنافضة في مصباح الحواشي حاشية التتمة والخنقاهى فيا ايها المجددان  
تشبثك باذيال الدهرية في مثل هذه الجريمة مع تضاعف صور الخطيئة  
والزلات الفاحشة والسقطات المتفاحشة ونفى الشريعة كان هون وانجى  
من الافتراء على اهل السنة والجماعة \* اذ لو نفيت انت الشريعة  
ابتداء دون الاشتغال بتحرير انواع المخادعة والسقطات المتفاحشة المقتضية  
لوقوع الطائفة التى لا مهارة لهم في العلوم فى المهلكة لخلصت احزابك  
عن السقوط فى المهالك \* ولما تعبتم واشتغلتم بتحرير انواع المخادعة  
المتفاحشة المتناقضة القيمم احزابك الى واد المهالك والمهلكة فبقوا فى  
اقليم الجهل المركب منكرين على العلماء الذين كانوا كراما بررة فوا  
حسرتاه على هذه النصرة والصنعة المنهية ووا اسفاه على هذه العسرة  
المهلكة كيف خادعهم وارجع الضمير المستتر فى قول المصنف رحمه الله  
تعالى ( وهو الجزء الذى لا يتجزى ) الى الجسم حيث قال يعنى الجزء  
الاتحادى الذى يتقوم به الجسم ويتحد معه وجودا وقواما فلا يطره التجزى  
ولا يرد عليه الانفكاك وصرح به فى هامش كتابه حيث قال الاجزاء الاتحادية  
التى لا يتجزى عليها الجسم انتهى ثم صرح فى السطر السادس بابطال  
الجزء الذى لا ينقسم وهو اصل مذهب المجدد راجع الى نفى الاحكام

الشرعية كما سبق مع انه غير خفى عند كل تقى وزكى ان الضمير المستتر  
 في لا يتجزى كالضمير البارز راجع الى الجوهر الفرد على اصول اهل  
 الحق فوا عجباً انه قد شرع الى تأليف الحكمة البالغة الجنية مع مدح  
 المتن ومع مدح الحنفية مع انه قد شرحه على خلاف مرام المصنف رحمه  
 الله تعالى وعلى خلاف ما عليه الحنفية في جميع المباحث بجاك الله تعالى  
 وامثالك من اهزابك عن مثل ذلك وادخلكم في زمرة ارباب الاذعان  
 والشعور واخرجكم من زمرة اهل القبور وعصمنا الله تعالى عن قولك  
 ومن ثم قال الامام الاعظم رحمه الله تعالى قاتل الله عمرو بن عبيد فانه  
 فتح باباً من الكلام انتهى كذبك الصريح اما كذبه في المشار اليه بتم  
 فلما مر من ان الحنفية قد بنوا بعض الاحكام الفقهية على ثبوت الجواهر  
 الفردة واما كذب المنقول فلان الامام الاعظم رحمه الله تعالى قد صنف  
 كتاباً في الكلام وسماه بالفقه الاكبر وهو معرفة النفس عن الادلة ما  
 يصح لها وما يجب علمها في العقائد الدينية وقد سماه المتأخرون بالكلام  
 بناء على انهم اخذوا اصوله من تصريح كلام الله تعالى الملك العلام  
 فالمسمى واحد والاختلاف انما هو في الاسم ووجه التسمية ولها وجوه قد  
 حققها الشارح التحرير في صدر الكتاب فراجع \* وايضا ان نوع الديانة  
 تقتضى تعيين الكتاب في اسناد النقل اليه بل تعيين بابيه بل تعيين سطره  
 في مثله وكذا كلامى على على القارى فتأمل على انه اى على القارى  
 قد اقر بثبوت الجوهر الفرد في سطر قبل هذا النقل في شرحه على  
 الفقه الاكبر وهو من الحنفية ايضا \* واما تناقضه الفاحش الواقع بين  
 قوله وانه لا يتجزى وان قبل مطلق القسمة والتبعيض لا الى نهاية وبين  
 قوله والا لم تكن الخردلة اصغر من الجبل فليس باعجب من مناقضانه  
 الفاحشة السابقة \* فاعلم ان الشيخ المجدد قد جعل موضوع القضية في  
 قول المصنف رحمه الله تعالى لا يتجزى الجسم بارجاع ضمير المستتر  
 اليه وصرح به في هامش كتابه وغير خفى انه قلب الموضوع وعكس  
 المشروع كما سبق كيف وقد كان كلام اهل الحق وكلام المصنف رحمه  
 الله تعالى في اثبات الجزء الذى لا يتجزى وحققه الشارح التحرير بوجوه  
 ثلثة على ما ذهب اليه المشايخ \* الاول قوله واكوى الادلة في اثبات  
 الجزء انه لو وضع الخ \* والثانى جدلى \* والثالث برهاني وهو قوله

واشهرها عند المشايخ وجهان وقد صرح المجدد في السطر الثاني بانصال  
 الجسم وبتركبه من الهيولى والصورة حيث قال وانه لا يتجزى وفي السطر  
 الخامس ايضا حيث قال على خلاف متوهمات جماهير الخلف من انه مركب  
 من اجزاء لا تتجزى فانه قول باطل انتهى فقد ارجع المستتر في السطر  
 الثاني الى الجسم حيث قرأ بصيغة المذكر الغائب وفي الخامس بارجاع  
 المستتر الى الاجزاء حيث قرأ على صيغة المؤنث الغائبة في سطر ابطال  
 الجوهر ومع هذه السقطات الفاحشة الباطلة زعم ان الدليل الجدى للمشايخ  
 مثبت لمطلوبه الفاحش مع ان الدليل الجدى للمشايخ الكرام انما وضعوه  
 لاثبات الجوهر الفرد ما حاصله انه لو كان كل عين قابلا للانقسام لا الى  
 نهاية كما قالت به الفلاسفة لم يكن الخردلة اصغر من الجبل لان كل  
 واحد منهما غير متناهى الاجزاء قابل للانقسام الى غير النهاية على اصولهم  
 مع ان اضغرية الخردلة من الجبل معلوم بالمشاهدة وان شئت فقل لو  
 كانت الخردلة والجبل غير متناهية الاجزاء وقابلة للانقسام لا الى نهاية  
 كما صرحوا به في مواضع لزم تساوى الخردلة مع الجبل ومساواته مع الجبل  
 انما يلزم على اصولهم اذ قد بينوا اثبات الهيولى على بطلان الجزء  
 الذى لا يتجزى حيث قالوا لما لم يكن اتصال الجسم وانفصاله باجتماع  
 الاجزاء وافتراقها بل هو متصل واحد كما هو عند المحس قابل للانفصال  
 والانقسام لا الى نهاية بمعنى ان الانقسام لا يقف عند حد يلزم ثبوت  
 امر يبقى مع الاتصال والانفصال وفي رواية منهم يقبل الاتصال والانفصال  
 والانقسام وهو المراد بالهيولى واليه المشائية ومن يحنو حذوهم من  
 ارباب الحركة السرمدية كالشيخ المجدد حيث اعترف بانها الرابطة ردا  
 على اهل السنة والجماعة الذين قالوا بان الرابطة هي الصفات الزائدة  
 ويأتى بيانها بعد هذا الكلام ومع هذا اى مع وجود اعتقاده بالحركات  
 السرمدية يقول بغمه فالقديم هو الواجب الوجود ولا يتصور قدم غيره  
 هكذا قال بما لم يكن في قلبه عند تشریح قول المصنف رحمه الله تعالى  
 القديم في السطر الثالث من الصفحة الرابعة والعشرين ولم يستحي  
 بمثل هذه المخادعة والجهالة من اهزابه ولا من الفلاسفة المشائية حيث  
 حمل اصولهم على مثل هذه المضحكة فالشيخ المجدد اشر في الاعتقاد  
 من المشائية وبهذا التفصيل قد تبين لك ان ما تفوه في تشریح قول

المصنف رحمه الله تعالى ( الجزء الذى لا يتجزى ) صريح البطلان اما  
 على مذهب اهل السنة والجماعة فلما سبق تحقيقه فتذكر ما حاصله ان  
 الضمير المستتر واجب الرجوع الى الجوهر الفرد كالبازر وممتنع الرجوع  
 الى الجسم \* واما بطلانه على مذهب الفلاسفة فلانهم قالوا واعتقدوا  
 بان الجسم قابل الانقسام لا الى نهاية والفرق انهم ينكرون على انتهاء  
 انقسامه الى الجزء الذى لا يقبل الانقسام ونحن نقول ان انقسام الجسم  
 واجب الانتهاء الى الجزء الذى لا يقبل الانقسام اصلا اى لا كسرا لصغره  
 ولاوهما لعجز المتوهم عن تميز طرف عن طرف آخر ولا فرضا عقليا  
 مطابقا للواقع لعجز الفارض عن استحضاره فى الخيال وان كنت فى ريب  
 فيما افصحناه من بطلان شرحه على كلا الفريقين فانظر الى حاصل الاشهر  
 الدليل الثانى البرهاني وهو قول الشارح التحرير الثانى ان اجتماع  
 الجسم ليس لذاته والا لما قبل الافتراق فالله تعالى قادر على ان يخلق  
 فيه الافتراق الى الجزء الذى لا يتجزى \* تاخيصه انه لو كان اجتماع  
 اجزاء الجسم لذاته كان ذلك الاجتماع من لوازم ذاته ولازم الذات لا  
 ينفك عن الذات والا يلزم زوال ما بالذات فلا يقبل الافتراق واللازم  
 وهو عدم قبوله الافتراق باطل بالاتفاق وكذا الملزوم باطل بالبرهان  
 \* فقوله فالله قادر على ان يخلق فيه الافتراق تفريع على ما قدرناه  
 فى تاخيص المقام وافصح له \* فالمعنى اذا قبل الجسم الافتراق او اذا  
 كان الجسم قابلا للافتراق كان الله تعالى قادرا على خلق الافتراق الى  
 الجزء الذى لا ينقسم اصلا لانه تعالى قادر على جميع الممكنات فقوله  
 لان الجزء الذى تنازعنا فيه ان امكن افتراقه كما جوزتم لزم قدرة الله  
 تعالى عليه دفعا للعجز مقدمة الزامية عليهم توضيحها اذا كان الافتراق  
 لا الى نهاية كما صرهتم به لزم احد المحالين اى عجز الواجب سبحانه  
 او تركيب الاجسام من الاجزاء الغير المتناهية وان لم يمكن افتراق  
 ذلك الجزء الذى تنازعنا فيه ثبت المطلوب لانا اذا اعترفنا بانه غير  
 ممكن التفريق كان انقسامه محالا والقدرة الالهية لا تتعلق بالمحال لانتهاء  
 مصحح المقدورية \* ولا يخفى ان هذه الادلة واضحة المعاني وكذا  
 الاعتراضات الواردة على تلك الادلة سهلة التناول \* الا ان المقصود  
 ما استقلناه من عدم انطباق ما سوده الشيخ المجرد لاعلى ما ذهب اليه

اهل الحق ولاعلى ما ذهب اليه الفلاسفة فتنبه \* (قوله قلنا نعم في اثبات  
 الجوهر الفرد نجاة عن كثير من ظلمات الفلاسفة الخ) قد عرفت ان  
 الشارح التحرير قد اشار بعنوان المؤدى الى ان التجارة انما تحصل بابطال  
 ادلة نفى الجزء الذى لا ينقسم وباباطال مقدماتها \* ومنها انهم قد بنوه  
 على اثبات الهيولى وقالوا انها قديمة ممتنعة الخلو عن الصورة فلا بد  
 من قدم الاجسام على انها مركبة منهما \* ومنها انهم قالوا ان الحشر لا  
 يمكن ان يكون باجتماع الاجزاء بعد تفريقها لبطلان الجزء بل يعود الصورة  
 والاعراض واعادة المعدوم محال فيمتنع الحشر \* وماخص المقام ان تركيب  
 الاجسام من الهيولى والصورة وان القول بامتناع الحرق والالتيام وان  
 القول بان الرابطة هي الحركة السرمدية اثبات قدم العالم دون الدليل  
 وانكار الحشر والنشر وانكار الوعد والوعيد وتكذيب الانبياء والرسول  
 الكرام فيما جاؤا به وتحقيق هذه المسئلة في مصباح الحواشى حاشية التتمة  
 والحنفاهى (قوله لان القديم ان كان واجبا لذاته فظاهر الخ) وجه  
 المقدمة القائلة بان القدم يناقئ العدم التى تدل على ان طريان العدم  
 دليل الحدوث وتوضيح الوجه ان القديم اما واجب لذاته او مستند اليه  
 بالايجاب لامتناع استناد القديم الى الفاعل المختار فالاول يناقئ العدم  
 السابق واللاحق بداهة وكذا الثانى لان المستند الى الموجب القديم  
 قديم اى لا ينعدم اصلا ضرورة دوام المعلول بدوام العلة ولا يجوز  
 استناده اليه بطريق القصد والاختيار اذ الصادر عن الفاعل المختار  
 حادث بالضرورة اذ لو وجد قبل تعلق القصد لزم القسم المحال من تحصيل  
 الحاصل وايضا لو جوز قدم الصادر بالاختيار لكان موجودا قبل تعلق  
 الارادة فى مرتبة القدرة القديمة وهذا مع انه محال يستلزم محالا آخر  
 ايضا وهو الترجيح بلا مرجح اى الرجحان بلا مرجح \* ووجه الاستلزام  
 ان شأن القدرة هو التأثير فقط \* واما الترجيح فهو شأن الارادة على  
 انا نقول انه قد تقرر ان تعلق الارادة من تمة العلة النامة ولو جوز  
 قدمه لزم وجود المعلول بدون العلة النامة فالصادر بالقصد والاختيار  
 كما هو صدور العالم على ما نطق به نص القرآن لا بد من ان يكون  
 معدوما قبل تعلق القصد ومن المعلوم المكشوف عند العقول السليمة  
 ان صدور العالم من الله تعالى انما هو بالقصد والاختيار يدل عليه



(قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار) \* وغيره من الآيات القرآنية \* لا يقال يلزم من هذا جهله تعالى قبل ايجاد العالم \* لانا نقول ما ثم زمان اذ هو انما يتأتى في مرتبة الابدان اى ليس بين وجود العالم في علمه تعالى وبين عدمه الاصلى زمان حتى يقال لزم جهله قبل الابدان تعالى عن ذلك علوا كبيرا \* وبهذا تبين لك معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان الله ولا شىء معه اذ ليس المراد به التقييد الزمانى اذ الموضوع اى موضوع القضية مقدس عن الزمان فليس بفعل يدل على الزمان بل هو من الأدوات الوجودية فيراد به دوام الكون واختصاص الأزلية به تعالى فقوله ولا شىء معه يدل على ان ما سوى الله تعالى ليس بازلى فثبت حدوث ما سوى الله تعالى بنص هذا الحديث المذكور فى صحيح البخارى فالواجب لذاته صح له نعمت المعية بخلاف العالم فانه ممتنع المعية فالازل والقدم مما تفرد به الله تعالى اذ الازل عبارة عن معقولية القبليه له تعالى والقدم عبارة عن انتفاء مسبقته تعالى بالعدم فالازل يدل على انه قبل الاشياء والقدم يدل على انه غير مسبوق بالعدم فى نفس قبلينه على الاشياء واما ما ورد ان الله تعالى قال فى الازل للارواح (الست بربكم قالوا بلى) فالمراد بذلك الازل هو ازل المخلوقات وتلك الأزلية عبارة عن حال تعين المخلوقات فى العالم العلمى فلا بد من الحكم على جميع اجزاء العالم بالانصرام والانقطاع ولا بد من تقدس البارى تعالى عن نسبة الدخول والخروج والاتصال والانفصال حققناه فى خانة مصباح الحواشى حاشية التتمة والمختاهاى ومن تأمل فيما حققناه من الفرق بين الصدور بالانجاب كما فى الصفات وبين الصدور بالقصد والاختيار كما فى العالم يطالع على سر قولنا صدور الصفات بالاختيار نقصان وصدور العالم بالاختيار كمال ويطالع على وجه اندفاع ما اورده الأمدى ايضا وعلى وجه اندفاع حديث الاشكال كما عرض هذا الحديث فى اذهان السيد السند قد فادفعه (قوله فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات الخ) اذ لو كان قديما لزم ان يكون فرد من افراده قديما فاذا كان المطلق قديما لكان الشىء الواحد قديما وحادثا \* تلخيص المقام ان عدم تناهى الجزئيات مع قدم المطلق كما هو ايمان الشيخ المجدد واذعانه فى مواضع مثل توارد الاستعدادات

الغير المتناهية على المادة القديمة في الامتناع والاستحالة ولو تنزلنا  
وسلمنا ان الوجود التعاقبي مانع عن اجراء البرهان نقول ان الامور  
المتعاقبة وان كانت غير مجتمعة في الزمان لكنها مجتمعة في الدهر على  
اصول الفلاسفة او في مجموع الازمنة على ان التطبيق بمعنى ملاحظة  
الانطباق النفس الامرى يجرى في الامور المتعاقبة وايضا ان وجود  
الامور الغير المتناهية يستلزم وجود المجموعات المترتبة وتلك المجموعات  
واجبة الانتهاء الى مجموع لا يكون بعده مجموع آخر فيتم الالزام وترتب  
الاستعدادات الغير المتناهية وترتب الحركات المتعاقبة قد حققناه في  
مرآة الحواشى ومصباح الحواشى حاشية التتمة والخنقاهى في حاشية المجموعات  
غاية التحقيق ونهاية التفصيل والتدقيق ولا يتحمل هذا الكتاب ومن  
تأمل فيما حققناه في الحواشى المرقومة يعلم ويحكم بان الحق الصريح في  
ربط الحادث بالقديم هو امتناعه اى امتناع وجود الحادث في الازل او  
تعلق الارادة الازلية بوجود الحادث فيما لا يزال من الاوقات الآتية فلا  
يوجد الحادث الا في هذا الوقت والزمان من جملة الممكنات وقد تعلقت  
الارادة الازلية بوجوده المتناهى وهذا بيان كيفية ربط الزمان الحادث  
بالقديم وفيه اشارة الى انه منقطع الوجود في جانب الازل فلا شىء غيره  
تعالى في الازل على انه فوق الزمان وتحقيق هذه المسئلة في مصباح  
الحواشى \* ويحكم ايضا بان ما تفجع الشيخ المجدد في الصفحة الخامسة  
والعشرين حيث قال والحق ان هؤلاء الفرق وان قالوا بعدم جريان  
الزمان على الله تعالى واطنبوا فيه القول الا انهم ناقضوه بمذاهبهم هذه  
وذلك قولهم بافواهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم انتهى ردا  
على اهل السنة والجماعة وتشنيعا عليهم مقلوب على نفس الشيخ المجدد  
حكما صحيحا فيا ايها الشيخ المجدد قد ثبت بالبراهين القطعية العقلية  
والنقلية ان العالم بجميع اجزائه مسبوق بالعدم بحسب الزمان وكل مسبوق  
بالعدم فمرجه الى ما كان عليه فلا بد من ان يحكم عليه بالانصرام  
والانقطاع والانعدام \* وما اتت السنة الشرايع الا مصرحة بانفراد البارى  
سبحانه بالازلية والابدية \* ولو لا ضيق المقام والحوصلة لانينا بمجلدات  
مشملة على براهين ومقدمات ناطقة بقطعية ما اشرنا اليه غير ان فيما  
اشرنا اليه كفاية لمن له الادراك وسلامة الاذعان (قوله الذى يكون

وجوده من ذاته الخ) صفة كاشفة لقوله اى الذات الواجب الوجود او  
 صفة مقيدة اذ ربما يحترز به عن المعلول الذى وجب وجوده عند  
 وجود علته التامة وعند وجود الجزء الاخير منها ولكن لا يكون وجوب  
 وجوده من ذاته \* والسر فى التفسير بالمفهوم الكلى كما فسر الشارح  
 التحرير به توجيه ذكر صيغة الفصل التى هى لاجل المحصر وتوجيه وقوعها  
 بين المبدأ والعلم الذى لا يتوهم فيه النعتية فاحتيج الى الصرف عنه  
 والى ارادة المفهوم الكلى منه \* واما من بخل واستغنى وغفل عن هذه  
 النكتة فاشتغل بتحرير ما اشتهر حيث قال والله اسم علم للذات الجامع  
 للصفات الالهية والنعوت الربوبية كما هو اى الاشتغال بتحرير ما لا  
 يسمن ولا يغنى دأبه فى مؤلفاته ( قوله وقريب من هذا ما يقال ان  
 مبدأ الممكنات باسرها لا بد ان يكون واجبا الخ ) \* توضيح المقام ان  
 هذا المطلب الاعلى قد يستدل عليه بامكان الذات وربما ينتزع هذا  
 من ( قوله تعالى والله الغنى وانتم الفقراء الآية ) \* وقد يستدل عليه  
 بامكان الصفات وقد ينتزع هذا من ( قوله تعالى الذى جعل لكم الارض  
 فراشا الآية ) وقد يستدل عليه بمحوث الذوات والاجسام كاستدلال حضرت  
 ابراهيم عليه السلام حيث قال ( لا احب الاقربين الآية ) وقد يستدل  
 عليه بمحوث الصفات والاعراض وهذا اقرب الطرق من حيث الاستدلال  
 بالبرهان وبه قد نطق اكثر نصوص القرآن والسالكين الى هذا الطريق  
 بعضهم آفاقية وبعضهم انفسية وبعضهم جامع على ان الادلة الآفاقية مندرجة  
 فى الادلة الانفسية بناء على ان الانسان الكامل هو العالم الكبير من  
 جميع العوالم وقد فصلنا هذا المقام فى الاصل اى فى مصباح الحواشى  
 حاشية شرح النفسى قال الفاضل المحشى مولانا عبد الحكيم فى بيان  
 وجه القرب ( اذ لا فرق بينهما الا بحسب الحدوث والامكان لكن الثانى  
 اقوى من الاول على ما بين فى محله انتهى كلامه ) اقول قد عرفت اقوائية  
 مسلك الحدوث عما اشرنا اليه فى تمشية قول الشارح ولما كان مبنى  
 الكلام على الاستدلال بوجود المحذات وايضا انه مسلك حضرت ابراهيم  
 عليه السلام على انا نقول يمكن تأييده ( بقوله تعالى وربك يخلق ما  
 يشاء ويختار الآية ) ووجه التأييد بهذه الآية انها تدل على ان الصانع  
 فاعل مختار بالنسبة الى العالم فتدل على حدوث ما سواه اذ القديم لا

يمكن ان يستند الى الفاعل المختار على ما سبق تحقيقه \* وبهذا تبين لك ان مسلك الحدوث اقوى من مسلك الامكان ثم لفظ هذا اذا كان اشارة الى العلاوة السابقة بلا واسطة وغير خفى انه لا مناسبة بينها وبين ما يقال وقاعدة القرب تقتضى المناسبة من وجه والمغايرة من وجه واذا كان اشارة الى الدليل الذى كان قبل العلاوة فوجه القرب ينبغى ان يكون اتحاد المقصود فى المسلكين فح تحقق المناسبة وتحقق المغايرة واضحة غير خفية (قوله وقد يتوهم ان هذا دليل على وجود الصانع من غير افتقار الى ابطال الدور والتسلسل الخ) اشارة الى ما استخرجه صاحب المواقف حيث قال المسلك الرابع وهو مما وفقنا لاستخراجه ان الموجودات لو كانت باسرها ممكنة لاحتاج الكل الى موجد الى قوله فيكون واجبا وهو المطلوب وحكم السيد السند فى شرحه بان هذا البرهان غير متوقف الى ابطال الدور والتسلسل فالظاهر من كلام الشارح وهو ليس كذلك تعريض على صاحب المواقف وشارحه معا \* ويمكن توجيه ما حكم به السيد السند قدس سره ما حاصله ان خصوصية المقدمة التى تستلزم بطلان التسلسل ملغاة فى هذا المسلك او نقول ان تسمية برهان الغير المتوقف مبنية على التفرقة بين الوضع صراحة وبين الوضع ضمنا على ان الفرق بين الافتقار وبين الاستلزام واضح (قوله بل هو اشارة الى احد ادلة بطلان التسلسل الخ) هكذا وجدناه فى كثير من نسخ الشرح وفى نسخة الى احد ادلة ابطال التسلسل ولا يخفى ان النسخة الثانية ليست بصحيحة اذ معنى ابطال التسلسل اقامة الدليل على بطلانه ومن المعلوم ان هذا البرهان ليس كذلك اذ هو انما وضع لاثبات الواجب لذاته لا لاقامة الدليل على بطلان التسلسل وكذا النسخة الاولى غير خالية عن ضعف اذ بطلان التسلسل ما اخذناه مقدمة فى هذا المسلك حتى يحتاج ويفتقر اليه \* واذا اراد الشارح التحرير من الاشارة لازم هذا المسلك فنقول لانكار من صاحب البرهان فى لازم الكلام الا انه يكون غير منظور فى الكلام على انه فرق بين الاشارة والافتقار ثم ٢ حديث عليه المجموع لامعا على المجموع معا بان يقول لم لا يجوز ان يكون المجموع لامعا علة للمجموع معا كما فى تعليق الفاضل ميرزا جان على شرح حكمة العين مع جوابه مشروح فى مصباح الحواشى

العقلية فى جانب المعلول  
 اى فيما يلاحظ فيه الهيئة  
 الاجتماعية يتصور على  
 وجهين احدهما ملاحظتها  
 على طريق الجزئية وثانيهما  
 ملاحظتها على طريق  
 العروض وكذا فى جانب  
 العلة فالاحتمالات العقلية  
 اربعة وعدم ملاحظة الهيئة  
 الاجتماعية اعم من سلب  
 الجزئية ومن العروض  
 ايضا وعلى كل من التقادير  
 يحصل المطلوب وكذا  
 الاولوية الذاتية لها اربعة  
 معان واذا ضربنا ملاحظة  
 الذات وحدها وملاحظتها  
 مع غيرها الى هذه الوجوه  
 الاربعة تكون على ثمانية  
 اوجه ولما كان المقصود  
 من ابطال الاولوية الذاتية  
 نفى انسداد باب اثبات  
 الصانع تعلق الغرض  
 العلمى بابطال الاقسام  
 الاربعة منها وهى ما يكون  
 الذات فيهما مأخوذة وحدها  
 اذ الاربعة الاخيرة وهى  
 ما تكون الذات فيها  
 مأخوذة مع انضمام غيرها  
 ليس فيها توهم الانسداد  
 على ان الاستحالة المترتبة  
 على الاولوية من التناقض  
 والتوارد وانقلاب الممكن  
 واجبا انما تترتب على  
 الاقسام الاربعة التى هى  
 ما يكون الذات فيهما مأخوذة وحدها (منه رحمه الله تعالى)

وكذا كون ايجاد الكل عبارة عن افاضة الكثرة وعن افاضة العدد على  
الطبيعة المشتركة كما قال السيد الهروي في اثبات عليّة الشيء لنفسه  
على تقدير ان يكون الجزء علة لكل مشروح في الحاشية المرقومة واذا  
نظرنا الى مقتضى الحال اى الى السكيفية الخاصة في قول المصنف رحمه  
الله تعالى والمحدث للعالم هو الله واعتبرنا الكلام المكيف بالسكيفية  
المخصوصة ثم نظرنا الى انطباق ما في الشرح الى هذا الكلام المكيف  
فالحق ان هذا البرهان لا يثبت الواجب الوجود لذاته وحصر الفاعلية  
فيه تعالى ردا على المعتزلة القائلين بان المؤثر في افعال العباد قدرة  
العبد وردا على جمهور الفلاسفة القائلين بان المؤثر في عالم الكون  
والفساد العقول العشرة (قوله يعنى ان صانع العالم واحد لا يمكن ان  
يصدق مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحد الخ) قد اشتهر بين  
ناظرى هذا الشرح من ارباب الحواشى المعمولة ان هذه العناية لدفع  
الاستدراك واليه الفاضل الخيالى حيث قال اشارة الى دفع توهم الاستدراك  
بناء على ان الله تعالى علم للجزئى الحقيقى وهو لا يكون الا واحدا  
وحاصل الدفع ان المراد الوحدة في صفة وجوب الوجود لا في الذات  
كما في (قوله تعالى قل هو الله احد) فتأمل انتهى وجه التأمل انه فرق  
بين قل هو الله احد وبين عبارة المتن لان الله في الآية مبتدأ فلا يحتاج  
الى الصرف عن العلمية بخلاف ما في المتن فانه خبر فيحتاج الى الصرف  
عن العلمية كما بينا في وجه التفسير بالمفهوم الكلى \* وقد يقال في وجه  
التأمل ان القياس على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ الواحد يستعمل  
في الذات والصفات فهو اعم من الاحد والتحقيق في وجه العناية دفع  
توهم كونه صفة وايضاح كونه خبرا بعد الخبر ففى هذه العناية اشارة الى  
ان المراد به عدم اعتقاد الشريك في الالهية وخواصها والمراد بالالهية  
هو وجوب الوجود وبخواصها هو خلق جميع الاشياء والاستحقاق للعبادة  
وغيرها من الامور المتفرعة على وجوب الوجود فحاصل العناية هو الاشارة  
الى ان هذه المسئلة كالمسئلة السابقة نظرية برهانية يطلب اثباتها  
بالبرهان \* توضح المقام ههنا ثلاثة مطالب الاول اثبات الوحدة في صفة  
وجوب الوجود والثاني اثبات الوحدة في صفة الخالقية والثالث اثبات  
الوحدة في صفة المعبودية كما قال المحقق الدواني التوحيد اما بحصر

وجوب الوجود او بحصر الخالقية او بحصر المعبودية \* فهنا مطالب ومقاصد الاول قد تقرر في الحكمة ان التعيين الواجبي نفس حقيقة واجب الوجود فاذا كان نفس البهائية كان نوع تلك الحقيقة منحصر في فرد واحد بالضرورة وقد يقال لو تعدد واجب الوجود لتقدم عليه شئ \* اذا المجموع واجب الوجود على هذا الفرض لانه كثير من افراد واجب الوجود والكثير فرد من افراد المفهوم الكلي وقد تقرر ان جزء المجموع مقدم على المجموع كالواحد المقدم على الاثنين وقد قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (كان الله ولا شئ معه) الحديث فاذا امتنع معية شئ \* كان امتناع قبلية شئ \* اية قبلية فرضت اجلى واظهر قال المحقق الدواني الانفراد كمال وكل كمال ثابت له تعالى فالانفراد ثابت له تعالى اما الصغرى فمن الفطريات واما الكبرى فلقولهم متصف بجميع صفات الكمال منزّه عن سمات النقصان وقد اجمعوا على تلك المقدمة عن آخرهم \* المقصد الثاني في بيان انتزاع هذا التوحيد عن التوحيد في الخالقية وقد تجدلى اى سنج لى مرة بعد اخرى ان قول الشارح التحرير والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار اليه (بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا وتقريره الخ) اشارة الى هذا الانتزاع بشهادة وصله على قوله لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الا على ذات واحدة وبشهادة قوله وتقريره بعد هذا \* تاييده انه لو امكن الهان صانغان قادر ان بالقدرة التامة لامكن التمانع بينهما فيلزم عجزهما او عجز احدهما اذ معنى الآية لو تعدد الآله غير الله او لو كان اله غير الله في ايجاد السموات والارض اى في صفة الخالقية لا يمكن وجود العالم فخصوصية الجمع ملغاة فالمعنى لو وجد غير الله تعالى لفسدنا اذ كون هذا الغير الهام محفوظ في مقدم الشرطية لان المذكور هو الالهية مع وصف الجمعية \* فلما كان محط الفساد ومداره هو الغيرية اسقط اعتبار الجمعية وبقيت الالهية مع وصف الغيرية فهنا ثلثة امور الآله والجمعية وغيريته وتلك الغيرية لازمة للجمعية \* ولما بطلت الغيرية بطلت الجمعية بالضرورة فبقى الآله واحدا ومعنى اسقاط الجمعية انه لم يتوجه الفساد الى جمعيته اذ قد سبق ان الاستحالة انما توجهت الى وجود اله غير الله تعالى فالجمعية مطروحة ساقط عن محط الكلام فثبت المرام \* بل هذه الآية الكريمة

لما افادت الوحدة في الخالقية لقد افاد الوحدة في المعبودية ايضا ويمكن تأييد الافادة بالنصوص القاطعة ( كقوله تعالى تعبدون ما تحتون والله خلقتكم وما تعملون) فقد جعل كونه خالفا علة لانكار معبودية الغير فينبل على ان الخالق لابد من ان يكون معبودا وما لا يكون خالفا لا يمكن ان يكون معبودا ( وكقوله تعالى ام جعلوا الله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم) (وكقوله تعالى خالق كل شىء فاعبدوه) وتفصيله في الاصل ونص عبارة الحاوي على القاضى هكذا \* واما ما سنعلى ان الايات الدالة على امتناع الشريك في الخالقية تدل على امتناع الشريك في الالهية وعلى امتناع الشريك في المعبودية فله سبحانه در العلامة الشارح التحرير حيث تفتن اولا ان مسألة الوحدة مسألة نظرية برهانية ثم تفتن في الوحدة بانها هي الوحدة الكبرى ثم اتى بالعناية حيث قال يعنى ان صانع العالم واحد لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحدة وغير خفى ان هذه العناية بشهادة الاستشهاد باية لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا تدل على ان العلامة قد حمل التوحيد على اعتقاد امتناع الشريك في وجوب الوجود وفي الخالقية وفي المعبودية وتفتن ايضا بان هذه الاية الكريمة كما تفيد حصر الخالقية كذلك دليل لحصر وجوب الوجود اى لحصر الالهية ودليل لحصر المعبودية كما حققناه في الحاوي حاشية القاضى \* وبالتحقيق السابق قد اندفع ما في حاشية الفاضل عصام الدين من فقد ان التقريب فادفعه هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام \* واما من يخل واستغنى فقد اتى بمضحكة الصبيان في هذا المقام ايضا ونص عبارته هكذا ( الواحد) على الاطلاق الذى يستحيل تقدير الانقسام في ذاته الى الاجزاء الفعلية والتحليلية والجزئيات النوعية والجنسية لما انها من لوازم الحدوث والامكان وموجبات الفساد والبطلان كما قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا لان التركيب ولو من الاجزاء التحليلية مع انه لا يتصور ان يكون من اجزاء ممكن الوجود هالكة الذات يوجب الافتقار وبالجملة صدق الموجود لا من حيث هو هو يوجب الافتقار وانه من مستلزمات الامكان فالتعدد باى وجه يوجب الامكان وهو يوجب بطلان السموات والارض وعدم تكونهما بل العوالم جميعا \* انتهى ما تفوه به الشيخ المجدد في الصفحة الثالثة والعشرين

واتى بشطط عظيم فيا احزابه الكرام انتم لما عجزتم عن مطالعة عبارات  
 شيخكم المجدد السراب ولما وقفتم عند ظهور الفاظة وقفة الهرة عند  
 المرآت حكتم بان العلماء عن آخرهم لا يطلعون على مؤلفاته وهذا  
 الحكم منكم مع انه اسائة عظيمة وجرأة قبيحة في بساط الوجود مثل موازنة  
 الجهود فاعلموا ان قول المصنف ره الواحد لما كان خبرا بعد الخبر فسرره  
 العلامة بقوله يعنى ان صانع العالم واحد لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب  
 الوجود الاعلى ذات واحدة ثم استشهد عليه بقوله تعالى لو كان فيهما  
 آلهة الا الله لفسدتا فحمل عبارة المتن على حصر الالهية وعلى حصر  
 الخالقية وعلى حصر المعبودية وذلك الحصر معلوم بشهادة استشهاد ووصله  
 على قوله لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحدة  
 وغير خفى عند كل تقى وزكى ان حصر مفهوم واجب الوجود على ذات  
 واحد حصر الالهية فادرج في الآية الكريمة ثلاثة اقسام من الحصر اللازم  
 معرفته على كل مسلم ومسلمة وقد حققنا وجه الاندراج آنفا \* واما الشيخ  
 المجدد لما قلق رأسه بضرب ارواح السلف والخلف عجز عن تشریح  
 عبارة المتن واتى باضحوة قد نقلناها مع تعيين الصفحة فهذه الاوهام  
 مردودة عليه \* اما اولاً فلان قوله على الاطلاق الذى يستحيل تقدير  
 الانقسام لما انها من لوازم الحدوث والامكان مع انه ليس بشرح لكلام  
 المصنف ره بل تحقير مضطرب من وجوه الاول ان قوله يستحيل تقدير  
 الانقسام فى ذاته الى الفعلية والتحليلية مع انه ليس تفسير الواحد يصدق  
 على الجواهر الفردة حيث لم يقل ولا يتركب منه شىء وقد نفاه فى صفحة  
 قبيل هذه الصفحة فتذكر \* الاضطراب الثانى قوله لما انها من لوازم  
 الحدوث والامكان تعليل يدل على نفى الامكان والحدوث عن الجوهر  
 الفرد مع انه ممكن حادث \* الاضطراب الثالث قوله وموجبات الفساد  
 والبطلان عطف على قوله من لوازم الحدوث والامكان فالمعطوف مع  
 المعطوف عليه علة لقوله على الاطلاق الذى يستحيل تقدير الانقسام  
 فى ذاته الى الاجزاء ثم بعد هذا التعليل الفاسد وبعد الاعراض عن  
 الشرح اللايق علل هذا التعليل الفاسد بالآية حيث قال كما قال الله  
 تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ثم قال بعده بلا واسطة لان  
 التركيب ولو من لوازم الاجزاء التحليلية يوجب الافتقار والحدوث



فانظروا الى ملاحظته بالايات ثم انظروا الى قوله لان التركيب فهاذه  
 السفاهة والحماقة هل قوله لان التركيب شرح الآيه اوشرح الفساد اوشرح  
 لو كان اوشرح الالهة اوشرح الا الله وهو مع هذه المضحكة يظن قوله  
 لان التركيب رد على قول العلامة وتقريره انه لو امكن الهان اى  
 ذاتان جامعان للالوهية وخواصها لامكن التمانع بينهما فيلزم عجزهما او عجز  
 احدهما مع ان هذا التقرير حق الآيه وحق المقام كما سبق اذالمقام  
 ليس مقام ايراد الالفاظ المجردة من كتب الفلاسفة ثم تعليل هذه الالفاظ  
 المسروقة البعيدة عن الارتباط بالمقام بالآيه الكريمة على طريق الملاعبة  
 بل المقام مقام حصر الالوهية وحصر الخالقية وحصر المعبودية كما سبق  
 تحقيقه على انا نقول يلزم على الشيخ المجدد اثبات الجوهر الفرد بالآيه  
 حيث قال بعد بيان عدم الانقسام كما قال الله تعالى (لو كان) الآيه  
 وهو قد انكره في مواضع \* فان قلت قوله كما قال الله تعالى ناظر  
 الى قوله موجب الفساد والبطلان \* قلنا لا فساد ولا بطلان في ثبوت  
 الجوهر الذى لا ينقسم اصلا \* اما المضحكة العاشرة فعلى ما تقع الشيخ  
 المجدد كان معنى الآيه الكريمة هكذا لو انقسم ذاته تعالى الى الاجزاء  
 الفعلية والتحليلية لفسدنا اذ قد قال في هذه الصفحة (الواحد) على  
 الاطلاق الذى يستحيل تقدير الانقسام في ذاته لما انها من لوازم الامكان  
 موجب الفساد والبطلان كما قال الله تعالى (لو كان فيهما آلهة) فالمعنى  
 لو انقسم ذاته تعالى الى الاجزاء الفعلية التى من لوازم الامكان لفسدنا  
 فقوله موجب الفساد هو هذا الفساد الذى في نالى الآيه الكريمة فاين  
 هذه الاضحوكة واين الآيه الكريمة وان كنتم في ريب في المعنى  
 المذكور فانظروا الى قوله لان التركيب ولو من الاجزاء التحليلية يوجب  
 الافتقار فى السطر الثالث والرابع وغير خفى ان هذا التعليل تعليل  
 نالى الشرطية من الآيه الكريمة وذلك النالى هو فساد السموات والارض  
 واين انقسام ذاته تعالى الى الاجزاء واين هذا الفساد الذى هو لازم  
 التعدد فى الالوهية وفى الخالقية وسبأنى بيانه (الحادى عشرة من المضحكة  
 المجددية فى تحرير المسئلة الواحدة قوله وبالجملة صدق الموجود لا  
 من حيث هو هو يوجب الافتقار فانظروا الى هذا الخيال الذى هو  
 من تمة التعليل المذكور ومر الكلام عليه (الثانى عشرة من المضحكة

٢ (قوله بشهادة خصوص  
المادة الخ) في مقام العناية  
لاتمام البرهان ومن تأمل  
فيما فصلناه في الاصل يتضح  
عنده اندفاع ما اورده  
المحشى ملا صادق في  
تعليقه على ايساغوجى  
حيث قال وانت خير بان  
في دلالة على الامتناع  
الذاتي نظرتفتن انتهى  
سواء كانت هذه الحوالة  
على جواز الانفاق او على  
منع الامكان النفس الامرى  
في جانب التالي قياسا على  
عدم العقل الاول او على  
منع الامكان الوقوعى في  
جانب التالي قياسا على  
عدم العتقاء ووجه الاندفاع  
ان هذه المنوع العارضة في  
الاذهان المتوسطة كما قال  
وانت خير الخ صحيحة في  
بادى النظر مع قطع النظر  
عن خصوصية المادة ومنفعة  
في النظر الدقيق بشهادة  
وجوب استثناء النقيض  
الذى يوجب نقيض المقدم  
اعنى به لو امكن الالهان  
بالامكان الذاتى فيبدل على  
امتناع التعدد مطلقا وهو  
المطلوب ووجه الايجاب  
مشروح في الاصل بوجوه  
فقوله فتفتن يمكن حمله  
على بعض ما اشرنا اليه  
في الاصل فعليك التفتن  
في وجه التفتن اذ المقام  
اخرى واحق به (منه رحمه الله تعالى)

المجددية قوله وانه من مستلزمات الامكان فانظروا الى هذه التتمة وقد  
مر الكلام عليها غير مرة (الثالث عشرة قوله فالتعدد باى وجه كان يوجب  
الامكان فانظروا الى هذه المضحكة فان التركيب من الاجزاء التحليلية  
او الاتحادية كالتركيب من الجنس والفصل كما نطق به قوله فلا بد  
من فارق ذاتى او عرضى انها يوجب امكان الواجب لا تعدده وامكان  
الواجب دون تعدده وان كان محالا في نفسه لا يقتضى فساد العالم فيها  
ايها الاحزاب الى ابن فرعم قوله فالتعدد باى وجه يوجب الامكان  
فلعله اراد من التعدد تركبه من الاجزاء التحليلية او الاتحادية فح  
يستقيم رجوع الضمير المستتر في قوله يوجب الامكان الى التعدد  
بمعنى التركيب لكن هذا في واد وما نحن يا معشر اهل السنة والجماعة  
في واد بعيد عن واد المحسر الذى فيه الشيخ المجدد واذا اراد من  
التعدد تعدد الواجب تعالى وغير خفى انه لا يوجب امكان الواجب  
كما صرح به في السطر السابق بل تعدد الواجب انها يوجب امكان  
التمانع وشتان ما بينهما فقوله وهو اى امكان الواجب يوجب بطلان  
السموات والارض سهو او ضلعة عن التفرقة بين امكان الواجب الذى  
هو لازم تحريره السابق وبين امكان التمانع الذى لا تدل عليه  
تحريراته السابقة فلا يوجب قوله لان التركيب ولو من الاجزاء  
التحليلية الخ بطلان السموات والارض بل يوجب بطلان اذهان احزابهم  
وقلق رؤسهم وقد كان الامر هكذا كما لا يخفى (قوله وتقريره انه  
لو امكن الهان لامكن بينهما تمنع الخ الاحتمالات العقلية في الامكان  
ثلاثة فقد يراد الامكان النفس الامرى في جانب المقدم والتالى وقد  
وقد يراد به الامكان الوقوعى في كلا الطرفين وقد يراد به الامكان  
الذاتى والوقوعى معا وهو المنصور عندى \* فالمعنى لو امكن تعدد  
البارى بالامكان الذاتى لامكن التمانع بالامكان الوقوعى بشهادة ٢ خصوص  
المادة وذلك لان التمانع لازم لمجموع الامرين وهما امكان العالم وتعدد  
الواجب بناء على الفرض فاذا فرض في جانب التالي انتفاء الامكان  
الوقوعى او النفس الامرى يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة \* وان

شئت فقل واذا منع في جانب التالي الامكان الوقوعى يلزم تخلف المعلول  
 عن العلة التامة لما مر من ان وقوع التمانع لازم لمجموع الامرين  
 فاذا منع الامكان الوقوعى يلزم انفكاك اللازم عن الملازم واذا منع  
 الامكان الذاتى لزم جواز المحال اى جواز التخلف \* وماخص الكلام  
 انه لو منع الامكان الوقوعى تلزم المفسدة العديدة الكثيرة منها تخلف  
 المعلول عن العلة التامة ومنها استغناء العالم عن المؤثر ومنها عجز  
 الاله على انا نقول ان مرتبة الالوهية تقتضى الغلبة فلا بد من وقوع  
 التمانع الذى هو عبارة عن ارادة احدهما وجود العالم وعن ارادة الآخر  
 عدمه وكل من وجود العالم وعدمه ممكن والاله قادر على جميع الممكنات  
 وبه صرح الشارح التحرير حيث قال بان يريد احدهما حركة زيد  
 والآخر سكونه سواء كانت تلك القضية مشروطة عامة او عرفية او ممكنة عامة  
 وتحقيق هذه القضية في مصباح الحواش حاشية التتمة والختماهى ويتم الكلام  
 على منع الامكان الوقوعى في جانب التالي في تمشية قول الشارح لجواز  
 الاتفاق على هذا النظام فانتظر \* فالخف هو ارادة الامكان الذاتى في  
 جانب المقدم و ارادة الامكان الوقوعى في جانب التالي فالمعنى كما مر لو  
 امكن تعدد البارى بالامكان الذاتى لا يمكن التمانع بالامكان الوقوعى  
 والايلزم اما عجز الواجب بالعجز الناشى من الغير او تخلف المعلول  
 عن العلة التامة فاذا امكن التمانع امكانا وقوعيا يلزم توارد العلتين  
 او عجز الواجبين او عجز احدهما او استغناء العالم عن المؤثر او فساده  
 وعدم تكونه مطلقا ونقيض كل من هذه اللوازم والتوالى واجب الاستثناء  
 بان يقال لكن التوارد محال والعجز محال والاستثناء محال والفساد محال  
 فالتعدد والتمانع محال لان استثناء نقيض التالي يمتنع نقيض المقدم على  
 ما تقرر في المنطق \* فماخصه ان وجود العالم وكذا وجود الشريعة  
 علة تامة تقتضى امتناع شريك البارى وكل من البراهين المحررة العقلية  
 مأخوذة من قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الاالله لفسدتا) ولو كره هذا  
 الاخذ الشبخ المجدد مع احزابه والله متم نوره ولو كره المجرمون اذ  
 قد مر غير مرة ان هذه الآية الكريمة تفيد حصر الالوهية وحصر الخالقية  
 وحصر المعبودية باستعانة مقدمة الانتزاع والنلازم \* وبهذا تبين لك  
 وجه الترديد كما قال المحقق الدوانى ان التوحيد اما بحصر وجوب

الوجود او يحصر الخالقية او يحصر المعبودية اذ قد مر ان المراد نفى الخالقين  
المستقلين بحيث يمتنع في حقه العجز فالعالم لحدوثه له خالق قادر مختار  
واحد اى ممتنع نظيره في الالوهية وخواصها اذ المسئلة المحررة في العلوم  
البرهانية نظرية مطلوبة بالبرهان \* وبهذا تبين لك سر قول الامام  
الاعظم في الفقه الاكبر حيث قال ( والله واحد لا من طريق العدد  
ولكن من طريق انه لا شريك له انتهى ) \* والسر فيه ان الوحدة من  
طريق العدد ما وقع في المرتبة الاولى حاصله نفى الاثنينية فتلك الوحدة  
لما كانت بديهى الثبوت لا تليق ارادتها في العلوم البرهانية اى في  
الكلام والوحدة بمعنى نفى الشريك في الالوهية وخواصها لما كانت معتبرا  
في التوحيد الفارق بين المؤمن والمشرك ومطلوبة بالبرهان ينبغى ان  
يراد في العلوم البرهانية وبهذا التحقيق قد تبين لك ان قوله والله واحد  
لا من طريق العدد ليس نفى الثبوت وليس نفى الاتصاف بل هو نفى  
المراد ولا يلزم من نفى المراد نفى الاتصاف والسر في نفى المراد انه  
لو اريد تصوير المسئلة بديهية واما لو اريد الوحدة بمعنى الشريك  
تصير المسئلة نظرية على انها هى الفارقة بين المسلم والمشرك كما  
مر واللائقة في العلوم البرهانية وكذا قول المحشى الجبالي المراد بالوحدة  
هو الوحدة في صفة وجوب الوجود لا في الذات ليس نفى الثبوت بل  
نفى المراد كما لا يخفى (قوله) (وهذا تفصيل ما يقال ان احدهما ان  
لم يقدر على مخالفة الاخر لزم عجزه الحج اى تقرير برهان التمانع على  
النتج المذكور وهو لزوم العجز او اجتماع الضدين \* وتوضيح ما يقال  
لو تعدد فاما ان يقدر كل منهما على ما يقدر عليه الاخر اولا فعلى الاول  
تلزم المفاسد العديدة كفاية احدهما في جميع الامور وتعطل الاخر  
وكونه مستغنى عنه في جميع الامور وكون كل منهما محتاجا اليه ومستغنى  
عنه وكون جميع الممكنات مفتقرا اليه ومستغنيا عنه فهذا الشق يقتضى  
تحقيق اجتماع التقيضين في الواجبين وفي جميع الممكنات ولا يخلو عن  
لزوم المتوارد في صورة الایجاد معا وعن لزوم الترجيح بلا مرجح في  
صورة ايجاد احدهما دون الآخر وعلى الشق الثانى وهو عدم اقتدار  
كل منهما على ما يقدر عليه الاخر لزم العجز والنقصان في الواجبين ولزم  
انعدام العالم ايضا \* فوجود العالم يكفى في اثبات امتناع شريك البارى

تعالى عن ذلك علوا كبيرا بعد حفظ الأدلة (قوله) (واعلم ان قوله تعالى  
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا حجة اقناعية) الخ \* الظاهر انه اشارة  
الى ما اشار اليه في قوله والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع  
المشار اليه بقوله تعالى ما حاصله ان الاشارة الى برهان التمانع ليست  
بمرضية عندي وان كان البرهان المشار اليه قطعيا على ما سبق تقريره  
فالاية حجة اقناعية من حيث العبارة عنده وان اشارت الى حجة قطعية  
وفرق بين الاشارة وبين المشار اليه \* ومأخذه ان الآية حجة اقناعية  
من حيث المنطوق بالنسبة الى العقول وحجة قطعية بالنظر الى برهان  
التمانع والاشارة الخفية عند عامة العقول ووفرق بينهما وبين المنطوق وشنع عليه  
ما حاصله انه قد ح في دلالة الآية وذلك لان الخصم اذا منع الملازمة لا يتم الاستدلال  
بها على المشركين فيلزم احد الامرين الجهل او السفه من حيث تعليم الشارع  
سبحانه بما لا يتم الاستدلال به \* واجاب عنه حكما الدين محمد البخاري الخنفي  
تلميذ الشارح التحرير التفاتاني ما حاصله ان الدلالة على وجود الصانع وتوحيده  
تعالى تختلف بحسب ادراك العقول والتكليف بالتوحيد يشتمل العامة والرسول  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مأمور بالدعوة ومحاجة المشركين وعامهم قاصرون  
عن الأدلة القطعية البرهانية فلا بد في باب التعليم من الأدلة الخطابية العادية  
على حسب ادراكهم تفهيمها لهم فيقال لمثل هذا التنزل الرباني ونظيره كثير  
الوقوع في القرآن \* ومن تأمل في نظم القرآن حق التأمل وتفكر في  
آياته حق التفكير تجدها مشتملة على حجج قطعية لا يعقلها الا العالمون  
بطريق الاشارة وعلى الخطايات الظنية يعقلها الجمهور والاكثر بطريق  
العبارة وذلك تكملة الحجة على الخاصة والعامة \* ولا تنافي ولا مانع في  
اجتماع المحجتين في آية واحدة بالطريقتين فالقطعية هي مدلول الاشارة  
وانعقد عليه اجماع المتكلمين اى الذين يحصلون مطالبهم بالنظر والاستدلال  
مع اتباع الشريعة اى تطبيق عقايدهم على الكتاب والسنة واجماع الامة  
وهم الاشاعرة والماتريدية فعلى الاشارة السابقة قالوا لو تعدد لا يمكن  
التمانع بينهما بالامكان الوقوعى فيلزم عجزهما او عجز احدهما \* واما  
الخطابي المدلول عليه بالعبارة فهو لزوم فساد السموات والارض وخروجهما  
عن النظام المشاهد عند تعدد الآلهة (قوله) (لجواز الاتفاق على هذا  
النظام الخ وجه منع الملازمة \* وانت خبير بما سبق من ان علة التخالف

والتمايع مجموع الامرين امكان العالم وتعدد الآله فهذا السند اى سند  
 المنع من الشارح التحرير يودى الى تخلف المعلول عن العلة التامة  
 والى استغناء العالم عن المؤثر واجتماع صفة الاستغناء والاحتياج فى الواجبين  
 على انا نقول لو توافقا فتلك الموافقة اما مع العجز عن الممانعة او مع  
 القدرة على الممانعة فعلى الاول يلزم عجزهما معا وعلى الثانى يصير  
 كل منهما مقدور الاخر فلا يصلح ان يكون الها \* تاخيصة ان الموافقة  
 اما ضرورية فيلزم عجزهما واضطرارهما او اختيارية فيمكن وقوع التمايع  
 كما سبق فى صدر حاشية التمايع \* الا ان كلام الشارح التحرير على  
 بادى النظر وعلى ظاهر العقول فالاقناعية بالنظر الى اذ هان العامة  
 القاضرين من احاطة الحجج القطعية فتأمل بعد اذ المقام احق به (قوله)  
 (فان قيل مقتضى كلمة لو الخ) حاصله ان الاستدلال بآية التمايع على  
 وحدة الصانع غير صحيح لان لو موضوع لانتفاء الشئ<sup>٦</sup> الثانى فى الماضى  
 بسبب انتفاء الشئ الاول فى الماضى فتدل على انتفاء الفساد فى الماضى  
 بسبب انتفاء التعدد فى الماضى \* والمطلوب بالبرهان والاستدلال هو  
 امتناع التعدد بشهادة انتفاء الفساد اى بدلالة انتفاء فساد العالم دون  
 التقييد بالماضى بمعنى ان وجود العالم فى جميع الازمنة يدل على امتناع  
 شريك البارى تعالى ازلا وابدا (قوله والاية من هذا القبيل) الخ حاصل  
 الجواب ان كلمة لو فى آية التمايع يستعمل للاستدلال بانتفاء الجزء  
 وهو الفساد على انتفاء الشرط وهو التعدد مطلقا فخصوصية الزمان الماضى  
 ملغاة ومطروحة فى مقام الاستدلال واما ما يتوهم من ان القرآن ما ورد  
 على اصطلاح المنطق والكلام فساقط غير وارد على الشارح التحرير اذ  
 قوله ولكن قد يستعمل للاستدلال بانتفاء الجزء على انتفاء الشرط مطلقا  
 استدراك عن قوله نعم بحسب اصل اللغة فيستفاد منه ان الاستعمال الثانى  
 ايضا لغوى غاية ما فى الباب ان الاستعمال الاول راجح كثير الاستعمال  
 بالنظر الى الاستعمال الثانى اذ كلمة قد فى الاستدراك عدل الاصل  
 فيراد به الكثير الراجح (قوله) (هذا تصريح بما علم التزاما) الخ \* اما  
 وجه الانفهام فلاستلزام وجوب الوجود القدم فلا يحتاج الى اقامة البرهان  
 على كونه تعالى قديما بعد العلم بانه هو الواجب الوجود الذى هو  
 المراد من قوله المحث للعالم هو الله تعالى فليس المراد من الالتزام

الدلالة الالتزامية الميزانية كما عرض هو في اذهان الفاضل الجندی  
فناقش \* واما وجه التصريح فلانه من المسائل المعتمدة عند اهل الحق  
فلا يكفى فيها الانقهاام الالتزامى الضمنى ويحتمل ان يكون التوصيف به  
لدفع توهم الترادف بينه وبين الواجب تعالى ما حاصله ان الترادف ليس  
بصحيح وان شئت فقل ليس بمستقيم كما قال الشارح به اذ مفهوم الواجب  
ما يكون وجوده ضروريا بالنظر الى ذاته او ضرورة وجوده ناشية من  
اقتضاء ذاته بمعنى ان ذاته تعالى يكفى في الاتصاف به او بمعنى انه تعالى  
غنى في وجوده عن غيره وهو قوله تعالى ( والله الغنى وانتم الفقراء )  
والقديم مالا ابتداء لوجوده توضحه من كان وجوده واجبا لذاته لم يكن  
مسبوفا بالعدم ومن كان غير مسبوق بالعدم لزم ان يكون قديما وكذا  
الفرق بينه وبين الازل ظاهر ايضا اذ القسم يفيد انه تعالى غير مسبوق  
بالعدم في نفس قبلية و الازل يفيد انه تعالى قبل الاشياء التى هى  
مسبوقة الوجود بالعدم سبقا انفكا كيا ( قوله ) ( وهذا الكلام فى غاية الصعوبة )  
الخ \* قد اشار الى كلام حميد الدين الضريرى حيث صرح بان  
واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته فقوله فان القول بتعدد الواجب  
لذاته منافي للتوحيد وجه الصعوبة ورد على من صرح بان الواجب لذاته  
هو الله تعالى وصفاته وقوله والقول بامكان الصفات يناهى قولهم كل ممكن  
حادث رد على من زعم ان القديم اعم من الواجب وعلل وجه العموم  
بان القديم صادق على صفات الواجب تعالى وحاصل الرد انهم قالوا  
كل ممكن فهو حادث والصفات ممكن فكيف يكون القديم اعم من الواجب  
لذاته بحسب الصق ( اقول ) فرق بين الواجب لذاته وبين الواجب  
بالذات واما الصفات فهى واجبة للذات اى لذات البارى تعالى لصورها  
بالايجاب وما ينافى التوحيد هو الواجب بالذات وقد عرفت ان الصفات  
واجبة للذات لا بالذات وكذا قولهم كل ممكن حادث فالمراد كل ممكن صادر  
بالقصد والاختيار فهو حادث فصفات البارى تعالى خارجة عن موضوع  
القضية وسيأتى بيانه هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام \* واما من نجل  
واستغنى فقال القديم من اسماء الله تعالى وقد ورد به الشروع ورواية  
ابن ماجه وغيره ولهذا اختاره المصنف على الواجب وان كانا بمعنى واحد  
فان القدم عبارة عن الوجود بلا اولية ثم قال كما ورد في الحديث ليس

عند ربك صباح ثم قال فالقديم لا يكون الا واجب الوجود بالذات ثم قال وما يورد عليه من برهان التطبيق وامثاله كلام عليل وخطا وبيل فان غير المتناهي لا يذ عن لتخيل جذبه وتعقل دفعه قط ولا قدحا على برهان التطبيق الذي عليه وثوق اهل الحق في اثبات الحدوث الزماني ولم يتصور معنى التطبيق الذي هو ملا حظة الانطباق النفس الامرى على طريق الاجمال وليس هو ايقاع المحاذات فيما بين الاحاد بالجذب او الدفع كما زعم به الشيخ المجدد وقدح عليه بهذا الزعم الفاسد وناقض بهذا الزعم الباطل قوله السابق فالقديم لا يكون الا واجب الوجود بالذات وقوله وهذا لا ينافى مذهب الحق ثم سود ورقتين بالمتناقضات الفاضلات في مسئلة واحدة اعنى قوله القديم وبعد الاطنابات التى لا طائل تحتها قال والمتكلمون وان قالوا بعدم جريان الزمان على الاول تعالى واطنبوا فيه القول الا انهم ناقضوه بمذاهبهم وذلك قولهم بافواهم يقولون بالسنتهم ما ليس فى قلوبهم انتهى ما تقع وتفوه وقد مر انه مردود على نفسه بوجه فصلناها فى مصباح الحواشى حاشية التتمة والحنقاى (قوله) (اى ذى صورة وشكل مثل صورة الانسان والفرس الخ) وغير خفى ان هذا التفسير مع تعليله الا ترى يدل على ان الصورة المنفية فى قول المصنف رحمه الله تعالى ولا مصورهى الصورة التى من خواص الاجسام والصورة بمعنى الصفات فقد نطق بثبوتها ما ورد من ان الله تعالى خلق آدم على صورته اذ المراد بالصورة ههنا امهات الصفات التى هى الصفات السبعة فالمعنى انه تعالى خلق آدم على صفة الحياة وصفة العلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام واما التوجيه بارجاع الضمير البارز الى آدم فليس بصحيح اذ قد ورد ان الله قد خلق آدم على صورة الرحمن فهذه الرواية الثانية تفسير الرواية الاولى كما لا يخفى وبهذا تبين لك ان حديث الصورة ايضا ناطق بزيادة الصفات السبعة التى هى امهات الصفات وسيأتى تحقيق الزيادة بعد هذا (قوله) (واذا لم يكن فى مكان لم يكن فى جهة لا علو ولا سفلى) الخ اذ الجهات كالمكان حادثة بحدوث الاجسام فالادلة الدالة على بطلان احدهما يدل على بطلان الاخر \* توضيح المقام قد ذكر الاستواء على العرش بعد ذكر خلق السموات والارض فى ستة مواضع من القرآن وقال ان ربكم الذى خلق السموات والارض



في ستة ايام ثم قال استوى على العرش يدبر الامر وختم بقوله ذلك  
الله ربكم فاعيدوه يدل على ان المراد بالاستواء هو الاستواء الرحمانى  
وهو عموم المحافظة فالمعنى يحفظ العرش وغيره من العالم وذلك بشهادة  
صدر الآيه وخانمتها ويمكن تأييد ارادة عموم المحافظة من الاستواء  
بالجملة الحالية ايضا وهى قوله تعالى يدبر الامر جملة حالية من فاعل  
استوى وتخصيص العرش بالاستواء مع ان المراد به عموم المحافظة انها  
هو لافادة هذا العموم على انه اعظم المخلوقات ومن المعلوم المكشوف  
ان المخلوق اى مخلوق كان لا يحفظ الا خالقه ولانه لو استقر لانقسم ولانه  
لو استقر فاما فى جميع الجهات والامكنة اوفى مكان دون مكان فعلى الاول  
يلزم استقراره فى الامكنة السافلة ولم يقل به احد من الفرق وعلى  
الثانى احتاج الى مخصص وايضا لو استقر لكان له تعالى مماثلا فى الاستقرار  
وقد ورد قوله ليس كمثله شىء \* اختلفوا فى توجيه قوله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم (لا تفضلونى على يونس بن متى) \* والذى ظهر لى  
من قول امام الحرمين انه لما وصل الى الرفرف ٢ الاعلى لم يكن اقرب  
الى الله تعالى من يونس عليه السلام هو عموم نسبة الحضور \* فالمعنى  
لا فرق فى نسبة حضوره الى الجهة العليا كما قال صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم اللهم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وفى  
نسبته الى الجهة السفلى كما قال حضرت يونس عليه السلام فى بطن  
الحوت الذى هو حامل الطبقة السابعة من الارض لا اله الا انت سبحانك  
انى كنت من الظالمين اذ الخطاب انما يكون للحاضر \* وثم وجه آخر  
وهو ان الرفرف الاعلى عبارة عن المكانة الالهية من الامور الذاتية  
التي قد اقتضتها الالهية والربوبية بنفسها وتلك المكانة انواع كثيرة  
كل منها يسمى رفرفا اعلى وكل رفررف عبارة عن المكانة الالهية واذا  
اختلف مقتضاها فانها من حيث شأنها الذاتى عين المكانة الالهية لانتفضيل  
فى بعضها على بعض اذ التفضيل فى الاشياء لا يكون الا فى مقتضيات  
الصفات والاسماء ولان الرفرف الاعلى عبارة عن العزة والكبرياء ولا يقال  
ان العزة افضل من الكبرياء ولا يقال الكبرياء افضل من العزة وكذلك  
العظمة الذاتية عبارة عن مقتضى الذات للمكانة الالهية \* فالذات الالهية  
لها اقتضاء مطلق واقتضاء مقيد فالاقتضاء المطلق هو ما استحقه

٢ (قوله ان الرفرف الاعلى  
عبارة عن المكانة الالهية  
(الخ) والفرق بينها وبين  
المكان من وجوه فصلناها فى  
الاصل كلها تقتضى تقديس  
البارى تعالى عن المكان  
واظهرها ان المكانة الالهية  
عبارة عن العزة والكبرياء  
باعتبار تجليات الاسماء  
والصفات وعن عموم النسبة  
الاقربية الافاقية العامة  
فى بحر الالهية فى مراتب  
عموم التعينات الكونية  
فلها السراية الوجودية  
العامة فى اجزاء ذرات  
العالم دون الاتصال ودون  
الانفصال ودون الحلول فى  
اجزاء العالم فاثبات المكان  
تجسيم واثبات المكانة  
تقديس وتنزيه كما لا يخفى  
على من تأمل فى الاصل  
وبهذا انضح معنى نزوله  
تعالى الى سماء الدنيا فى  
الثلاث الاخير من الليل  
ومعنى استواء الرحمانى  
ومعنى قوله تعالى والله من  
وراهم محيط الآيه ويتم  
الكلام فى بحث المعراج  
(منه عفى عنه)

لنفسه من غير اعتبار الالهية والرحمانية والربوبية فالاقتضاء المطلق  
 في صرافة الاحدية فليس له نسبة الارتباط بالاسماء والصفات التي هي  
 في مرتبة الواحدية واما الاقتضاء المقيد فهو ما اقتضته الذات بنوع من  
 انواع الكمالات كالالهية والرحمانية فالعزة والكبرياء والعظمة للمكانة الالهية  
 والعلم والسرمان الوجودي والاحاطة الكلية للمكانة الرحمانية الى غير ذلك  
 مما يستحقه لذاته باعتبار الالهى او الرحمانى او الربانى او غير ذلك من  
 الاعتبار التي لها نسبة الى العالم من مراتب اسمائه وصفاته \* واذا  
 عرفت هذه المقدمات فاعلم ان قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا  
 تفضلونى على يونس بن متى اذا حمل على المكانة الالهية التي اقتضتها  
 الالهية والربوبية والرحمانية لكان اولى اذلا مفاضلة في المكانة الربوبية  
 والالهية والمكانة الرحمانية الحاصلة بالاقتضاء المقيد الذي اقتضته الذات  
 المقدس بنوع من انواع الكمات كالالهية والرحمانية والربوبية اذ المكانة  
 الرحمانية والربوبية لها السراية الوجودية العامة \* والمفاضلة في الاشياء  
 انما تكون باعتبار مقتضيات الصفات والاسماء \* ولما كان صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم مظهرا لاسم الذات الجامع لجميع الاسماء والصفات كان  
 افضل المظاهر وانما فكان فلكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم افضل  
 الافلاك واوسعها واذا عرفت معنى الررفرف الاعلى والفرق بين الاقتضاء  
 المطلق وبين الاقتضاء المقيد وعموم المكانة الرحمانية السارية في جميع  
 اجزاء العالم وافطاره تطلع على سر قول امام الحرمين لما وصل النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى الررفرف الاعلى لم يكن اقرب الى  
 الله تعالى من يونس عليه السلام وعلى وجه دلالة قوله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم لا تفضلونى على يونس بن متى على تنزيه البارى  
 سبحانه وتعالى عن المكان وعن جميع الجهات فالتوجيه بانه قد كان قبل  
 النبوة او ممول على التواضع او كان صادرا قبل ان يعلم افضليته توجيه  
 واه بل ليس بصحيح في نفسه كما لا يخفى (قوله لان الزمان عندنا عبارة  
 عن متجدد يقدر به متجدد آخر الخ) يدل على ان المراد بالجرمان  
 لازمه وهو التغير فالمعنى ليس له تعالى هوية مقرونة التجدد او ليس  
 له هوية متصلة به او لا يتغير وجوده تعالى بمقارنته الامر المتجدد او بمقدار  
 حركة الفلك الاعظم على اختلاف المذاهب (قوله اعلم ان ما ذكره في

التنزيهات بعضها يغنى عن البعض الخ) \* اقول ليس هذا باعتذار لجواز الاشتغال بسلب الامور المندرجة تحت السوالب الكلية كما زعم من ليس له انتباه في هذا الباب بل هو اعتذار لتكرار الالفاظ المترادفة المتلازمة فان سلب التبعض مع سلب التعدد متلازمان وكذلك سلب الصورة مع سلب الكيفية متلازمان وكذا سلب الحدود مع سلب التناهي وسلب التركيب مع سلب التجزى وسلب الجسم مع التركيب ومع سلب التجزى متلازمة وفرق بين سلب هذه الامور المتلازمة التي لا تدل هذه السوالب المترادفة المتلازمة على ايها النقايس والجسمية وبين السوالب المندرجة تحت السوالب الكلية كسلب العظم والجثة وكسلب اللحم وغيرها من الامور التي تدل على البحث عن كنه الذات وتدل على ايها الجسمية على ما في التمهيد وغيره فمن ثم قال صاحب الفتوحات ان التنزيه بسلب امهات العالم التي هي ثلثة الجسم والجوهر والعرض تنزيه والتنزيه بسلب الامور المحيرة تجسيم وتحقير انتهى وبه قال صاحب الاحياء \* واعترض صاحب الخازن على من فسر الصمد بانه لا جوف له ما حاصله انه يقتضى عدم اختصاص الصمدية له تعالى وكذلك سلب العظم وسلب الجثة وسلب اللحم يصح على كثير من الامور الممكنة فمن ثم قال صاحب الفتوحات المكية واحذر ان تسبحه بعقلك واجعل تسبيحه منك بالقرآن بدون الابداع فان كان هناك ما يقدر فانت بريء عن الايمان والتسبيح تنزيه وهو باب عظيم وقال في موضع آخر هذا باب عظيم فلا يجوز الابسلب امهات العالم فيكفى ان يقال الله ليس بجسم وليس بجوهر وليس بعرض فمن نزه به فقد قدسه والافقد جسمه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وانا استحي من الله تعالى من ان امثل بما يندرج خوفا من ان يقرأه شخص في كتابي انتهى فعلى ما صرحه قدس سره لا فرق بين التسبيح والتنزيه وانه انفراد البارئ تعالى بذاته وصفاته على طريق العظمة والكبرياء وقد حققنا هذه المسئلة بكمال البسط والتفصيل في مصباح الحواشي حاشية التتمة والمخفاهي بالمسلكين فمن اراد احاطة المسئلة فعليه بمطالعة الحاشية المرقومة ويكفى العاقل هذا القدر من التلويح (قوله لا كما يزعم الفلاسفة من انه تعالى لا يعلم الجزئيات الخ) \* الظاهر انه عطف على عبارة المتن ولا يخرج عن علمه وقدرته

شيء<sup>٤</sup> لانه سالبة كلية لفظا وموجبة كلية معنى اذ هو في قوة قوانا الله  
 تعالى عالم بجميع الكائنات كلية كانت اوجزفية فكذا قول الفلاسفة لا  
 يعلم الجزئيات المتغيرة سالبة جزئية لفظا نقيض الكلية المعنوية وتلك  
 السالبة الجزئية باعتبار اشتمال الجهل بالبعض في قوة الموجبة الجزئية  
 التي هي نقيض السالبة الكلية الملفوظة بتحقيق المقام وتوضيحه قد تقرر  
 ان علمه تعالى سلسلة الممكنات اما عين ذاته واليه بعض المحققين من  
 الحكماء او بالصورة المرتسمة واليه الفارابي وارسطو او بالصفة الحقيقية  
 ذات الاضافة واليه الاشاعرة او بالاضافة الخارجية واليه جمهور الماتريدية  
 او بالاضافة الذهنية واليه الامام وثمرة الخلاف بينه وبين الجمهور تظهر  
 في المعدومات التي تتحقق فيها اضافة الامام دون اضافة الجمهور \* والذي  
 اتضح لي من التعقيب الرابع للمحقق الدواني في شرحه على التهذيب  
 حيث قال وسواء كانت عين المدرك كما في علم الباري بذاته او غيره  
 كما في علمه بسلسلة الممكنات هو كون علمه تعالى سلسلة الممكنات  
 حصوليا كما قال او غيره ومعنى الحصولي كون الصورة العلمية غير الصورة  
 الخارجية فيرد عليه ما اورده الفاضل القرباغي ما حاصله انه ان يكون  
 الوجود العلمي له تعالى وجودا ظليا للممكنات وكونه عينيا وظليا معا  
 \* ويمكن ما يستفاد من شرح التهذيب على الحصولي التقديري وهو  
 ما لا تعتبر فيه الظلية ثم المراد من وجود الحوادث في العلم هو الحوادث  
 الموجودة في العالم الازلي كحصول الصورة والحوادث الموجودة في العلم  
 عبارة عن صورها العلمية المتحدة مع العلم بالذات ومغايرة له بالاعتبار  
 كمغايرة المعلوم للعلم \* ولها اتحاد العلم والمعلوم بالذات كانت الصورة  
 الوجدانية باعتبار كونها معلومة لازمة لنفسها باعتبار كونها علما وكون  
 الواجب تعالى موجبا في صفته يقتضى كونه تعالى موجبا في لوازم تلك  
 الصفة ايضا والايلازم الانفكاك بينهما فالله تعالى فاعل موجب في تلك  
 الصورة العلمية باعتبار كونها معلومة ايضا اذ الايجاب في نفس الصفة  
 يقتضى الايجاب في لوازمها فاندفع ما اورده القاضى في شرح سلم العلوم  
 على ارباب الصورة العلمية القايلين بالعلم الحصولي بما حاصله انه يلزم  
 ترتب الصورة العلمية لا الى نهاية بناء على سبقة العلم في كل ما صدر  
 عنه تعالى \* وحاصل الاندفاع ان الصورة العلمية باعتبار كونها معلومة

لازمة لنفسها باعتبار كونها علما والله تعالى كما انه فاعل موجب في صفته  
 كذلك في لوازم تلك الصفة فلا يلزم سبقه العلم \* وماخص الدفع على  
 حفظ المذهب من زيادة الصفات على الذات وعلى صدورها عن الذات  
 لا بالاختيار بل بالاجباب كما هو المذهب المنصور المختار عندي ويأتي  
 تحقيقه بعيد هذا في هذا الكتاب والامام لما انكر العلم الاجمالي بما  
 حاصله انه يؤدي الى انطباق الصورة الواحدة على الامور المختلفة  
 ومطابقتها معها فيقتضى ان يكون لكل واحد من الامور المتكثرة صورة  
 متعددة فرجع حاصل الاجمال الى التفصيل ثم لما حكم بامتناع التعلق  
 بين العالم والمعوم الصرف التزم القول بالوجود الذهني واعترف  
 بتعلق العلم بالماهية الموجودة بالوجود العلمي وتلك الماهية الموجودة  
 بالوجود العلمي هي الصورة العلمية وحكم بان العلم هو ذلك التعلق  
 المذكور وعبر عن هذا التعلق بالاضافة الذهنية الاشراقية بناء على  
 ان طرفها الواحد هو الصورة العلمية وبه يتناهي الفرق بين ماذهب اليه  
 وبين ماذهب اليه الجمهور وليس القول بالاعيان الثابتة وثبوت الاستعدادات  
 الكلية لكل فرد من افراد الانسان في الازل او في حضرت العلم بحيث  
 لا تقبل المجعولية في تلك الحضرت العلمية مما تفرد به المعتزلة كما هو  
 الظاهر الواضح من كلام المحشى خواجه جمال الدين في تعليقه على شرح  
 التهذيب حيث قال اللهم الا ان يقال على مذهب المعتزلة القائلين  
 بثبوت اعيان الحوادث وذواتها في الازل بعين ذواتها او يقال بتحقيق  
 الحوادث في موطن آخر في ازل الازل حتى يتحقق علمه الحضورى باعيان  
 الحوادث انتهى واعتمد عليه بعض العلماء وجزم بان القول بثبوت اعيان  
 الحوادث في الازل والقول باعيان الثابتة مذهب المعتزلة انتهى وغير  
 خفى انه توهم نشاء من قلة تفتيش المذاهب ومن فقد ان المهارة في  
 العلوم والحكمة ومن رجع الى وجدانه او رجع الى ما حققناه في بحث  
 الحقايق يحكم بالحكم الصحيح بان التوهم المذكور صريح البطلان ثم  
 الاشكالات الواردة مع اجوبتها على كل من القول بالعلم الحضورى والحصولى  
 والانطوائى لا بمعنى اتحاد المعلول مع العلة كما هو يستفاد من كتاب  
 الزورا الامتحانية التى لا يعنى بها بل بمعنى اندراج العلم بالمعلول في  
 العلم بالعلة بمعنى ان مجرد تصور ذاته من حيث خصوصياته يقتضى ان

يعلم جميع الممكنات واحوالها دفعة تصورا وتصديقا هذا معنى كلام المحقق  
 الدواني تفريعا على الانطواء المراد ههنا حيث قال فيعلمها اى سلسلة  
 الممكنات بعلمه بذاته من غير ان يؤدى الى كثرة ذاتية او اعتبارية  
 في ذاته وصفاته تعالى وكذا حديث استلزام حدوث العلم الواجبي على  
 تقدير علمه بالجزئيات وحديث نفى العلم الاحساسى عن الجزئيات كما  
 هو توجيه المحقق الدواني كلها مشروعة في الاصل وحققناها في مصباح  
 الحواشى حاشية التتمة والمخفاهى \* ولما رجع كلام الفاضل الخاملى الى  
 انكار العلم المحضورى حيث اورد الاشكال على حضور الحوادث في الازل  
 وتعبه به الشيخ السجده مع الغفلة عما كتبه المحقق القرباغى في الاصل  
 والتتمة تنزل عما حققه مع الرمز في الاصل وتأدب مع الصوفية الزكية  
 حيث قال بناء القول بالحضور على اعتمادى بما صدر من صدورهم  
 المنشوحة حيث قالوا (ازل بابد نه پيوسته ست \* حلقه بردر بزى در بيسته  
 ست) والمراد من الامر بضرب الحلقة على الباب هو الامر بالتجرد مع  
 التصفية الكاملة فاذا تجردت كمال التجرد مع صفاء السر تجر فأتجا يفتح  
 لك باب الحضور اى حضور جميع الحوادث عنده تعالى هذا هو التفسير  
 بالاصل ومن كلماتهم (خيمه در عالمى زدم كانجا ديو فردا همه كنون  
 من ست) والمراد من ضرب الخيمة في العالم هو التجرد مع صفاء السر  
 والبال وكانجا في الاصل كه آنجا \* وحاصله لما تجردت والتزمت صفاء  
 السر دخلت الجبروت ورأيت ان الامور الماضية التى اشار اليها بقوله  
 ديو اصله دينه وواوه واو العطف اى عطى فردا على دينه وان قرأ  
 بالوصل والمستقبله التى اشار اليها بقوله وفردا يعنى رأيت جميع الامور  
 الماضية والامور المستقبله حاضرة عندى فاستبعاد حضور الحوادث المستقبله  
 كما استبعده الفاضل الخاملى ليس كما ينبغي بالنظر الى قوة ارباب  
 التجرد واما بالنظر الى حضرت القدوس الحق فليس بصحيح تحقيقه في  
 مصباح الحواشى حاشية التتمة والمخفاهى (قوله لما ثبت من انه عالم قادر  
 حى الى غير ذلك ومعلوم الخ) \* اقول لما اشار المصنف الى مغايرة  
 اصول الصفات التى هى يبحث عنها في هذا الفن لا لخصرها الى هذه  
 الاسماء والصفات المذكورة في هذا الكتاب كما زعم به الشيخ السجده  
 والاحزاب \* فجادلوا مع اهل السنة والجماعة دون الفرق بين الغلط

والصواب \* بل على انها اى الصفات المذكورة في هذا الكتاب هي  
 امهات الصفات واصولها \* وعلى انها مدار ايجاد العوالم مع جميع فروعها \*  
 حيث قال بعد اثبات حدوث العالم وبعد الاشارة الى بحث الذات المحي  
 القادر العليم السميع البصير الشافي المرید ثم قال وله صفات ازلية  
 قائمة بذاته وغير خفى عند كل تقى وزكى ان هذه العبارة وثيقة صريحة  
 في اثبات المغايرة بين امهات الاسماء وبين امهات الصفات فمن له عقل  
 سليم وادراك واذعان كيف يحملها على الاسماء الحسنی ولانه اوردها في  
 مبحث الذات ولان قوله قائمة بذاته نص وصريح في تفریق احد المطلبين  
 عن الاخر وكذا قوله الاتى لاهو ولاغيره نص في تفریق احد المطلبين  
 عن الاخر ولان هذا الكتاب كتاب العقائد وليس كتاب التصوف ولا  
 كتاب الاوراد حتى يحمل قوله وله صفات على تعدد الاسماء الحسنی  
 \* فان قلت قوله ولله در المصنف رحمه الله تعالى لما بلغ النهاية حتى  
 انتهى الى حد الاثبات فقال وله صفات وان كان تقيية صورة محادثة الاحزاب  
 الا ان اجل المقصود هو الرد على ما تفرد به \* قلنا ليس هذا المطلب  
 مما تفرد به المصنف رحمه الله تعالى بل مما اتفق عليه اهل الحق عن  
 آخرهم واختاره امام الائمة الامام الاعظم رحمه الله تعالى في كتابه الفقه  
 الاكبر حيث قال لم يزل ولا يزال باسمائه وصفاته الذاتية والفعلية اما  
 الذاتية فالحیوة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والارادة وبعد ما  
 اشار الى المغايرة بين الاسماء والصفات صرح بزيادتها حيث قال ولم  
 يزل عالما بعلمه والعلم صفة في الازل قادرا بقدرته والقدرة صفة في الازل  
 متكلما بكلامه اى لم يزل متصفا وموصوفا بصفة الكلام والكلام صفة في  
 الازل فقوله عالم بعلمه وثيقة صريحة في الرد على القائلين بعينية الصفات  
 فله سبحانه ذره لقد احسن في تعليم المعيار وما به الوزن بين الفريقين  
 بزيادة الصفات بقوله عالم بعلمه فيستفاد منه اى من منطوق عبارة الفقه  
 الاكبر ميزان القائلين بالعينية فهم يقولون عالم بذاته مرید بذاته كما  
 ان اهل السنة والجماعة يقولون عالم بعلمه قادر بقدرته مرید بارادته  
 على ما نص به الامام الاعظم رحمه الله تعالى وبه قد نطق نص القرآن  
 فاحفظ هذا الميزان اى ميزان الفريقين سودت الاوراق الكثيرة بكلمات  
 بسيرة بعيدة لا تحصل ولا تصدر الامن خيالات الاطفال \* فدفعها سهل

عند الرجال \* اذ خيال الاطفال \* سريع الزوال \* ليس له استقرار \*  
اما اولاً فلان قولك خلافا للفلاسفة عند قول المصنف رحمه الله تعالى  
وله صفات مردود عليك اذ المراد من الصفات في عبارة المتن هو الاسماء  
في زعمكم والفلاسفة ايضا قائلون بالاسماء فكذبت في العديل كما في  
الصنديد وتحيرت في التلبيس كما عجزت في التخليط والتصنيف فيا  
احزابه المردة على المهرة \* قد اسقطت الشيخ المجدد عن زمرة الكلمة \*  
فطرحته في الخطاب وتوجهت الى طريقة الغيبة \* دون الالتفات \* واما  
ثانياً فلان قوله ومن يحذو حذوهم اما عطف المساوي على المساوي  
او عطف المبين على المبين فاذا اراد به نفسه فالعطف عطف المساوي  
اذ كما ان الفلاسفة ينكرون الصفات الزائدة ويعترفون بالاسماء المحسنى  
كذلك الشيخ المجدد لما انكر الصفات حملها على الاسماء المحسنى واذا  
اراد به الشيعة فالعطف عطف المبين على المبين اذ الشيعة ينكرون  
الاسماء على ما في اسفارهم كما في المواقف وغيره فلو قال وله صفات  
خلافا للشيعة لكان اصوب وكان اولى واسهل في باب الشطط والغلط \*  
اذ جمع الاشطاط الثلاثة \* كما هو اللازم في عنوان الفلاسفة \* اصغر من جمع  
الشططين \* كما هو اللازم في عنوان الشيعة على الاحتمالين \* وذلك ان  
المصنف رحمه الله تعالى لما اراد بها الصفة الحقيقية الزائدة بشهادة السابق  
واللاحق كما سبق تحقيقه وبشهادة ان هذه المسئلة مسئلة الرابطة كما  
سيأتى فحملها على الاسماء شطط وتهمة عظيمة على المصنف رحمه الله تعالى  
ولما اسلف مطلب الاسماء في بحث الذات ما اراد الاسماء في هذا المطلب  
فلا مخالفة وهذا شطط آخر الا ان نفى الشيعة على الاطلاق ونفى المصنف  
في هذا المطلب فحسب لما سبق تحقيقه ولما استلزم النفي على الاطلاق  
النفي في هذا المطلب ارتفع الخلاف باعتبار خصوص هذا فجمع الشيخ  
المجدد شططين على الاحتمالين كما جمع الاشطاط الثلاثة في نسخة الفلاسفة  
فكما ان المصنف رحمه الله تعالى قد بلغ النهاية في جودة النظم وحسن  
التعليم حتى انتهى الى حد الاثبات فكذلك الشيخ المجدد لما بلغ النهاية  
في انسلااب الادراك \* بلغ الغاية في جمع الاغلاط \* حتى انتهى الى  
معراج الاشطاط \* واما ثالثاً فلان قوله لقوله تعالى والله الاسماء المحسنى  
فادعوه بها رداً على العلامة مع انه لا يضره ولا يضر الفلاسفة ايضا يدل



على انه قد غفل عن شأن هذا الكتاب \* فحمله على كتاب الاوراد \*  
 واما رابعا فلان قوله وشهدت اللغة انها ليست الفاظا مترادفة بل لكل  
 واحد منها مفهوم يخصه ومدلول يطابقه يدل على انه قد خاف من العلامة  
 حيث اعترف بما اعترف به العلامة من الصفات الزائدة مع انه في  
 نهاية المبالغة في الانكار على الصفات الزائدة فانتهى الى معراج الاشطاط  
 والتناقض والاغلاط (واما خامسا فلان قوله فان قيل افلا كنتم معاشر الحنفية  
 في الحذر عن تسميته تعالى بلا توقيف فما بالكم تجوزن حد الاثبات  
 وتقولون وله صفات قول مجدد الاشطاط والمتساقط ومع هذا وثيقة صريحة  
 في نفي الصفات تقوم حجة على القاصرين من الاحزاب حيث تفجعوا  
 بان الشيخ المجدد قد اعترف بالصفات في مؤلفاته فما انكر الصفات  
 في اسفاره وطريق قيام الحجة على القاصرين من احزابه العاجزين عن  
 احاطة ما كتبه في آخر مرامه مع قطع النظر عما كتبه في تسويده على  
 شرح الدواني من انه لو انصف بالصفات لكان قابلا وفاعلا الى آخر  
 ما سرقه من زبر النافين ولم يصرح بالنقل منهم يكفي قوله قلت لانغنى  
 بالصفات الا الاسماء نص في النفي \* وفي تحريف المتن \* على ما سبق  
 تحقيقه وكفى حجة عليهم طرح الاشعرية عن مسألة التوقفية ودرج الحنفية  
 في صدر المخادعة مكان ارباب المسئلة التوقفية \* واذا عجزوا عن  
 وجه الطرح \* والدرج \* وعن وجه تعكيس الامر فلا علينا بل الوزر  
 على الذين سكروا بجمهر الجهل بمحض التعبد والعكوف عند خيالات  
 الشيخ المجدد \* او على من خوطب بما من سكر من خمر بسط المعارف  
 والفراف \* حتى فوق الامام الاعظم والشيخ الاشعري من اهل الكوفة  
 والعراق \* واما سادسا فلان قوله واما اطلاق اسم الصفات على هذه  
 الاسماء فهو امر عملي يكفي فيه الدليل الظني مع انه غاية تحريف  
 المتن ونهاية الجرح قول مجدد المفاسد والاغلاط في مافة الخرابات فقد  
 اخذ الله تعالى عنه العقل السليم والفهم المستقيم كيف عد المصنف  
 رحمه الله تعالى ممن خلط احد المطلبين مع الآخر وكيف يعده ممن لم  
 يفرق النسبة بين الملويين وكيف حمله على ما لا يرضى ولا يخفى قبحه  
 عند الفريقين وكيف زعم بان الاحكام الاعتقادية مما تتعلق بكيفية  
 العمل وكيف شطط حيث قال وقد ورد ذلك \* مع انه بمعزل عما هنالك \*

وكيف لم يفرق الصفات عن الاسماء \* مع ان الفرق واضح عند الصبيان  
 \* واما سابعا فلان قوله لاستحالة الاستكمال بالغير والنقص بالذات خلافا  
 للكرامية والاشعرية في مقام تعليل الازلية يتعجب منه من رأى دعواه وسمع  
 افتخاره كيف علل الازلية باستحالة الاستكمال بالغير وكيف عطف الاشعرية  
 على الكرامية القائلين بحوث صفات البارى سبحانه مع ان الاشعرية  
 قائلون بالازلية فهذا العطف تهمة عظيمة على الاشعرية (فان قيل تعليل  
 هذه المسئلة باستحالة الاستكمال بالغير وان لم يكن صحيحا اذلا مناسبة  
 بينهما الا انه اتى به لتصحيح عطف الاشعرية على الكرامية قلنا هذا افتراء  
 فوق الافتراء الذى فى العطف \* واما ثامنا فلان قوله وكيف لا وهو سبحانه  
 بجميع صفاته واسمائه واحد فى مقام تعليل قيام الصفات بالذات اى بذات  
 البارى تعالى مع انه وثيقة صريحة فى نفى الصفات قول من اتى بتهمة  
 عظيمة واى مناسبة بين قوله وكيف لا وهو سبحانه بجميع صفاته واسمائه  
 واحد وبين قول المصنف رحمه الله تعالى قائمة بذاته واهزابه مدحوه  
 بكثرة المؤلفات ولم يشعر وا ما ادت اليه المكذوبات (فان قيل لا يشك  
 عاقل فى فقدان المناسبة وعدم الارتباط بين العلة والمسئلة الا انه اتى  
 بالعلة الساقطة لا سقاط عنوان القائمة التى هى الناطقة بالصفات الزائدة  
 ولو سقطت لم يبق فرق بين الاتيان بالعلة المربوطة وبين الاتيان  
 بالعلة الساقطة لاستغناء الساقط عن العلة \* قلنا هذه السقطات مندفة  
 بالوجه الآتية فانتظر انتظار الرحمة \* واما تاسعا فلان قوله بجميع اسمائه  
 وصفاته قديم من غير تعدد وتكثر قول مجدد الاغلاط \* كالعلة السابقة  
 فى عدم الارتباط \* واى تدافع بين قيام الصفات بذاته البارى تعالى \*  
 وبين قدمها \* واما عاشرا فلان قوله خلافا للمعتزلة حيث قالوا انه متمكلم  
 بكلام قائم فى اللوح وهو قول باطل ابطال ورد على خيالاته الفاسدة اذ  
 لا فرق بين قول المعتزلة وبين قول الشيخ المجدد فى نفى القيام وان  
 اختلفا فى نفس القائم اذ ضمير هو فى قوله وهو قول باطل راجع الى عدم  
 قيام صفة الكلام وهو قد انكر قيام الصفات وارجع القيام الى القديم  
 والى بطلان تكثر الصفات والى بطلان قيامها \* واما الحادى عشر فلان  
 قوله ومن اطلق ذلك فلا يحتاج الى وهمك ما يناسب قيام الصفات  
 الامكانية وما علق عليه فى هامش كتابه حيث قال قال الشيخ الاشعري وجود

شىء عينه وليس بشىء زائد سواء كان ذلك واجبا وهو الله تعالى وصفاته  
 الذاتية او ممكنا وهو الخلق كتاب اليواقيت والجواهر للشيخ الشعراى  
 انتهى ما كتبه فى الهامش قول الاعمى تهور لرؤية الهلال قول حاطب  
 الليل جامع الرطب واليابس فانه مع قطع النظر عما فى قوله وصفاته  
 الذاتية اذ الرواية عن الشيخ هى وجود كل شىء عينه اى فى الواجب  
 لذاته والممكن لذاته وهو لا يقول بوجود الصفات الذاتية ولو سلم  
 ان وجوب الصفات انما هو لذات البارى تعالى لا الوجوب بالذات  
 وهو لا ينافى امكان الصفات ولو سلم الوجوب الا انه لا ينافى قيام الصفات  
 عند الشيخ الاشعري مع ان الشيخ المجدد فى مقام الحذر عن قول  
 المصنف رحمه الله تعالى قائمة بذاته تعالى \* فيها انا اشرع فى المقصود  
 بعون الله المعبود ونوضحه باشراقات \* الاشراق الاول ما اتضح لى  
 باستعانة اصول اهل المعان من مقتضى الحال اى ملاحظة سر الكلام المكيف  
 بالكيفية المخصوصة وهو اى الاشراق الاول ان اهل السنة والجماعة  
 اشعرية كانت او ما تريبية قد وضعوا فى صدر مباحث فن الكلام مسألة  
 حدوث العالم واثبتوا حدوثها بجميع اجزائها بحيث تشتمل البراهين  
 القطعية الكلامية حدوث حركات النفوس الفلكية فى الارادة وحدث  
 حركات الاجسام الفلكية فى الاوضاع وحدثت الحركات العنصرية فى  
 الاستعدادات \* فما بقى من اجزاء العالم ما يلىق لربط الحادث بالقديم  
 فانسد باب انجاح البغية وباب وصول الفيوضات الالهية لو لا الصفات  
 الزائدة اذ لا مناسبة ولا ملائمة بين القديم والحادث فلا بد من الرابط  
 ذات الجهتين كالانبياء والرسل الكرام وذلك الرابط الذى ذات الجهتين  
 هى الصفات فمن ثم تراهم وضعوا مسألة الحدوث اولا ثم مسألة اثبات  
 الصانع ثم امهات الاسماء فى مطلب الذات على ان الاسماء مظاهر  
 الاشياء مع امهاتها ثم وضعوا مسألة الصفات فى مطلب على حدة كما قال  
 بعد ذكر امهات الاسماء وله صفات ازلية قائمة بذاته تفريقا بين المطلبين  
 وشارة الى ان الصفات هى الحالة النفس الامرية الواسطة فى انجاح البغية  
 والمطالب والمقاصد وفى وصول الفيوضات الالهية \* ولما كان مطمح  
 نظرهم فيما هو المدار فى ايجاد العالم باحثوا عن امهات الصفات يقال  
 لها الائمة وهى السبعة او الثمانية على اختلاف المذهبين فاندفع به

كثير من خيالات الشيخ المجدد \* الأشراف الثاني ما سألني وهو ان  
الفيض الالهي قسمان \* القسم الأوّل هو الفيض الاقدس وهو الفيض  
الحاصل من الذات الاحدية وقد يفسر بالتجلي الذاتي الذي يوجب  
وجود الاعيان والاستعداد الكلية في الحضرت العلمية الالهية واستهلاك  
حقايق الاسماء وحقايق الصفات الالهية انما هو في تلك المرتبة الاحدية  
وهو مراد الصوفية من عينية الصفات اذ لما كان مطمح نظرهم وسيرهم  
في منازل الصفات من حيث الوصول الى حضرت الذات بان جعلوها مرآة  
الوصول اليه فلما تم سيرهم في حقايق الاسماء والصفات بثمرة الفناء فيها  
وجدوها مستهلكة في مرتبة الذات الاحدية فما شهدوا في تلك المرتبة  
الا الذات الاحدية \* وبهذا ينكشف لك معنى قول الشيخ بهلول حيث  
قال \* چه خوش كفت بهلول فرخنده حال \* كه پيش بودم من زخدا  
ونده دوسال \* در آن وقت كردم من اورا سجود \* زوصف اسماء و صفاتش  
اثرهم نبود اذ قد اراد من قوله كه پيش بودم من مرتبة الذات الاحدية  
التي استهلك الاسماء والصفات في تلك المرتبة وتلك الارادة بشهادة  
قوله زخدا وتلك وبشهادة قوله در آن وقت كردم من اورا سجود اذ المراد  
من خد اونك مرتبة الالهية ومرتبة وجوب الوجود اذ معنى خد اونك خود  
آينده بوجود والمراد من مرتبة السجود مرتبة المعبودية والسنتان عبارتان  
عنهما اذ غير خفي عند كل تقي وزكي ان مرتبة الاحدية التي هي مرتبة  
اللاتعين ومرتبة استهلاك الاسماء والصفات مقدم عن مرتبة الالهية التي  
هي مرتبة النعين الأوّل وعن مرتبة المعبودية التي هي مرتبة التعين  
الثاني فالمراد من السجود هو فناؤه الذاتي بشهود مرتبة الذات الاحدية  
كما في المراقبة الاحدية ولما كانت تلك الحالة حالة الفناء الذاتي كانت  
من اعلى الاحوال واحسنها فمن ثم قال چه خوش كفت الخ ووجه الاحسنية  
ان السالك يجد نفسه ملحقا بالعدم الصرف ولا يجد في نفسه اثر الوجود \*  
كما في جذب القلوب \* الى ديار المحبوب \* القسم الثاني هو الفيض  
المقدس وهو الفيض الناشئ الواصل الى الاكوان بواسطة الصفات  
وقد يفسر بالتجليات الصفاتية الموجبة لظهور ما تقتضيه الاستعدادات  
الكلمية واستعدادات الاعيان الثابتة والفرق بين القسمين من وجوه الأوّل  
ان الفيض الاقدس انما تحصل به الاعيان الثابتة واستعداداتها الكلية

بخلاف الفيض المقدس اذ هو في مرتبة الجعل والايجاد فلا بدله من الصفات  
 فتحصل به الاعيان الحادثة في الخارج مع لوازمها وتوابعها \* الثاني ان الفيض  
 الاقدس في مرتبة الكنزية المخفية كما اخبر سبحانه في الحديث القدسي  
 بقوله كنت كنزا مخفيا والفيض المقدس في مرتبة الخلق كما قال فاحببت  
 ان اعرف فخلقته الخلق \* الثالث انه في مرتبة هو هو ومعنى استهلاك  
 الاسماء والصفات والتقديس عن تكثرها في مرتبة الاطلاق الذاتي وهذا  
 هو معنى عينية الصفات عند الصوفية بخلاف الثاني اى الفيض المقدس  
 فانه في مرتبة لاهو ولا غير (الرابع ان اثر الفيض الاقدس ازلية كالايمان  
 الثابتة الغير القابلة للجعل على انها صادرة عن الذات بلا واسطة الصفات  
 بخلاف الفيض المقدس فان اثره حادث قابل للمجولية على انه صادر  
 عن الذات بواسطة الصفات \* وبهذا تبين لك سر الاعتراف وسر  
 التصديق والايان بالصفات الزائدة التي هي رابطة الحادث بالقديم  
 اذ الحادث بما هو حادث لا يقبل الفيض الاقدس فلا بد من الصفات  
 الزائدة في مرتبة الربوبية والالوهية والرحمانية وقد ايدنا هذه المسئلة  
 بمطالعة البيت الفارسي للشيخ بهلول قدس سره ايضا (الاشراق الثالث)  
 قد عرفت الاشارة من ان نظر الصوفية وسيرهم في حقايق الاسماء والصفات  
 الالهية انها هو من حيث انها مرآة الوصول الى الاطلاق الذاتي وشهود  
 الذات الاحدية وفي تلك المرتبة لا يتصور تسميته تعالى باسم ولا بصفة  
 ولا برسم لانه سبحانه وتعالى منزه ومقدس عن تكثر الصفات والاسماء في  
 تلك المرتبة اذ مرتبة الاطلاق الذي ياتي عن تكثرها اى تكثر كان  
 فالاسماء والصفات الذاتية كلها هو هو يعنى عين الذات في تلك المرتبة  
 على انها مستهلكة في تلك المرتبة فاقدة الآثار ومع هذا يجبونه سبحانه  
 متصفا بالاسماء والصفات الذاتية في مراتب التعينات اى في مرتبة التعين  
 الأوّل ومرتبة التعين الثاني والتعين الثالث اى في مرتبة الالوهية ومرتبة  
 الربوبية ومرتبة المعبودية ومرتبة الرحمانية وغيرها من مراتب التعينات  
 فيعترفون بانها زائدة في هذه المراتب قديمة جامعة جهة الوجوب وجهة  
 الامكان من حيث انها رابطة للحوادث الى القديم وقد اشار حضرت  
 المجدد مولانا الامام الرباني الى هذا التحقيق والتفريق في مواضع من  
 مکتوباته ومانحصر الاشراف انه لما كان نظر اهل الكلام وجمتهم عنها من

حيث انها رابطة في حدوث الحوادث وفي وصول الفيض المقدس الى  
 الاكوان الخارجية وغير خفى ان هذه المرتبة مرتبة الالهية ومرتبة الربوبية  
 ومرتبة المعبودية بنص الحديث القدسي وعليه بناء حل البيت الفارسي  
 البهلولى كما مر حكموا بالزيادة ولما كان يمتهم عن امهات الصفات على  
 انها مدار ايجاد العالم حكموا بانها سبعة اوثمانية وبهذا التحقيق قد تبين  
 ان ما سطره الشيخ المجدد حيث سرق من كتب الصوفية عبارات لا  
 تخص بعضها ناطقة بالعينية وبعضها مضطربة المرام من غير ان ينقل منهم  
 صراحة اى من غير النسبة اليهم بل كتبها كيف ما اتفق واعتمد عليها  
 واتى بجملة عظيمة وتهمة قبيحة حتى كفر اهل السنة والجماعة عن آخرهم  
 انما نشأ من انسلاب عقله ومن خلط المقامين ومن خلط وظيفة الصوفية  
 مع وظيفة اهل الكلام فاني بتهمة عظيمة على كلا الفريقين (الاشراق)  
 الرابع في تحقيق مسلك الانصاف الانضمامى الخارجى باستعانة المقدمة  
 الاولى التى حققها صدر الشريعة فى التوضيح ما حاصله ان انكار الصفات  
 الزائدة انكار النصوص القاطعة اذ الحاصل بالمصدر الموجود فى الخارج  
 مما قد اقتضاه المعنى المصدري الذى هو مدار حمل المشتقات الثابتة  
 بالنصوص القاطعة كالحى العليم القادر المريد السميع البصير المتكلم  
 وقد ثبت بالبرهان ان المعنى المصدري امر اعتبارى لا وجود له فى الخارج  
 فلا يمكن ان يكون مبداء للاتار الخارجية ولا يمكن ان يكون رابطة بين  
 القديم والحادث فلا تكون مدارا فى حدوث الحوادث وكذا لا يمكن ان  
 يكون الذات الاحدية بدون الصفة الحقيقية مبدأ للحوادث على ما سبق  
 تحقيقه فى الاشراف الثانى والاشراق الثالث ما حاصلهما انه لو لا الصفات  
 الزائدة لانسد باب الجعل والايجاد وباب خلق العالم فمن انكر الصفات  
 الزائدة فقد انكر حدوث العالم وارسال الرسل الكرام او اعتقد بانه موجود  
 على سبيل البحث والاتفاق دون ايجاد الصانع وان شئت فقل لو لا الصفات  
 الزائدة لبقيت الاعيان الثابتة الحاصلة بالفيض الاقدس من الذات  
 المقدس وحده على ما كانت هى عليه من العدمية الازلية فارنفع الاكوان  
 والاحكام باسرها اذ وجود الاكوان والاحكام منوط بالخلق والجعل والايجاد  
 والجعل والايجاد منوط بالصفات فمن انكر الصفات حيث قال هى ما وردت  
 فى شريعة ولا فى نص القرآن فقد انكر الشريعة وان شئت فقل فقد

انكر (قوله تعالى خالق كل شىء فاعبدوه اذ خلق الاشياء منوط بالصفات اذ الفيض الحاصل من الذات المقدس هو الفيض الاقدس والخلق موقوف على الفيض المقدس الذى هو الحاصل من الصفات وكذا من انكر تعددها حيث كفر الفائلين بتعددتها في مواضع فقد انكر القران الذى هو حامل السموات والارض وما بينهما واقوى الادلة عند الشيخ المجدد ما في التمهيد ما حاصله انه لا تكثر في صفات الله تعالى اقول معنى كلام التمهيد انه لا تكثر في صفة العلم ولا في صفة القدرة ولا في صفة الارادة بل يعلم جميع المعلومات بعلم واحد وقادر على جميع الممكنات بقدرة واحدة ومريد بجميع الكائنات بارادة واحدة وهلم جرا وانما التكثر في التعلق وهو لا يستلزم تعدد صفة العلم ولا تعدد القدرة وهكذا واقوى الادلة عنده قول الامام الاعظم رحمه الله تعالى في الفقه الاكبر الله واحد لا من طريق العدد بل من طريق انه لا شريك له وقدمر الكلام عليه بتحقيق ما افاد الامام الاعظم رحمه الله تعالى بحيث يندفع به ما رعه الشيخ المجدد فراجع الى بحث التوحيد (قوله وان صدق المشتق على الشىء يقتضى ثبوت ما أخذ الاشتقاق الخ) واعترض عليه الفاضل الخيالى ما حاصله ان اتصاف الموصوف بالماءخذ اى بالمعنى المصدرى لا يثبت مطلوب اهل السنة والجماعة لان مقصودهم اثبات الصفة الموجودة في الخارج ويعبرون عنها بالصفات الحقيقية حيث قالوا وله صفات ازلية قائمة بذاته تعالى وقد تقرر ان المعانى المصدرية من الامور الاعتبارية (اقول) هذا لا يضرنا لما فيه من تسليم المدعى اذ الاعتراف بالمعانى المصدرية يقتضى الاعتراف بالصفات الحقيقية التى عليها مدار ايجاد العالم وقد مر وجه الاقتضاء فى صدر الاشراف الرابع وبالمجمله ان انكار الصفات الحقيقية وان لم يكن انكار النصوص القاطعة فى بادي النظر الا انه يقتضى انكار ما ثبت باقتضاء النصوص القاطعة وسد باب الاقتضاء فى النظر الجلى والدقيق ايضا ويقتضى رفع التلازم بين اللازم والملزوم والتحقيق انه انكار ما ثبت بالنصوص القاطعة على ما سبق فى الاشرافات السابقة وتحقيق وجه الاعتراف وتوضيحه على طور عقول الجمهور مع بسط الوجوه المذكور فى مصباح الحواشى حاشية التتمة والحنقاى (قوله يعنى ان صفات الله تعالى ليست عين الذات ولا غير الذات الخ) اما الاول فلان تلك الصفات لما

كانت من الاوصاف الحقيقية كانت واجبة القيام بذات الله تعالى ولو  
 كانت عين الذات كما ذهب اليه المعتزلة والفلاسفة ومن يحدو حدوهم  
 كالشيخ المجدد واحزابه كانت ممتنعة القيام ورفع القيام رفع الصفات بالمرّة  
 على انها لو كانت عين الذات لزم سد باب الجعل والخلق والايجاد  
 على ما سبق تحقيقه وهذا يؤدى الى انكار وجود العالم او على الاعتقاد  
 بانه موجود بالبحث والاتفاق واما القول المجرّد بان ما يترتب على الصفات  
 يترتب على الذات وهو المراد بالعينية كما زعم الشيخ المجدد فمنشأه  
 هذا القول الفاسد هو الغفلة عن الفرق بين الفيض الاقدس وبين  
 الفيض المقدس وقد سبق ان الصادر بالفيض الاقدس لا يمكن ان  
 يكون مجعولا اذ المجمعول لا يكون الا ما صدر بالفيض المقدس وقد  
 سبق تحقيقه \* واما الثانى فلانها لو كانت غير الذات فاما قائمة بذواتها  
 او قائمة بغيرها وكل من الشقين قطعى الاستحالة ولان الغيران موجودان  
 يتصور وجود احدهما مع علم الآخر وغير خفى ان وجود البارى  
 تعالى مع عدم علمه جهل غير متصور فى حقه تعالى وكذا وجود العلم  
 مع عدم البارى قطعى الاستحالة وقس عليه سائر الصفات ثم قوله فلا  
 يلزم قدم الغير ولا تكثر القدمات يدل على ان نفي العينية انما ذكر  
 على طريق بيان حكم الصفة مع الموصوف وانما المحط اى محط الفائدة  
 فى دفع تشنيع الفرق الضالة من منكرى الصفات هو قوله لا غير فمن  
 ثمة حقه الشارح التحرير ولا يخفى ان النافع فى دفع تشنيع الفرق  
 الضالة كالمعتزلة والشيعة ومن يحدو حدوهم كالشيخ المجدد واحزابه انما  
 هو نفي تغاير القدمات لا نفي تعدد القدمات اذ تعدد القدمات مما اقتضاه  
 البرهان فى مقام اثبات الصفات الحقيقية على ما سبق تحقيقه وايضا ان  
 التعدد اعم من التغاير فلا يجوز نفي التعدد على نفي التغاير الذى  
 هو منطوق عبارة المتن وهذا الاشكال انما يرد على ظاهر التفريع اعنى  
 قوله فلا يلزم قدم الغير ولا تعدد القدمات ما حاصله ان تعدد القدمات  
 لازم فى اثبات الصفة الحقيقية فنفي تعدد القدمات يقترح فى المقصود على  
 ان التعدد اعم من التغاير فكيف يلزم من نفي الاخص نفي الاعم والشارح  
 التحرير قرره بتهج آخر وهو قوله ولقاول ان يمنع الخ اذ حاصله ان  
 هذا الجواب مبنى على توقف التعدد والتكثير على التغاير وليس كذلك



وفيه نظر وله جواب والاطهر في شرح عبارة المتن في رد المعتزلة ومن  
 يحدو حذوهم اذا اردتم لزوم تعدد القدماء المستقلة بذواتها فالملازمة  
 ممنوعة اذ الصفات ليست غير الذات الموصوف بها ونفى الغيرية يقتضى  
 نفى الاستقلال بمعنى ان الغيرية لازمة للاستقلال ورفع اللازم يقتضى  
 رفع الملزوم واذا اردتم لزوم تعددها مطلقا او غير مستقلة فالملازمة مسلمة  
 على انها غير مضرة بل نافعة اذ التعدد اى تعدد الصفات القديمة من  
 مقتضيات نصوص القرآن والملازمة المضرة هى تعدد الذوات القديمة  
 المستقلة وقد ارتفع ايها الاستقلال من رفع الغيرية هكذا ينبغي ان  
 يفهم هذا المقام قال الشيخ المجدد في الصفحة الثانية والثلاثين واول من  
 تقوله فخر الدين الرازى وهو قوتهم والامام عندهم ثم تلاحقه اصحابه  
 وما احسوا ان المستحيل انما هى التعدد والتكثُر ولزوم النقص والاستكمال  
 بالغير الى قوله ولا صعوبة في وجوبها وانما المستحيل تعددها وتغايرها  
 والصعوبة في توهم تكثرها وزيادتها على الذات وامكانها تعالى ان يدركه  
 العيون وجل ان يهجم عليه الظنون وذروا الذين ياحدون في اسمائه  
 سيجزون ما كانوا يعملون في الصفحة الرابعة والثلاثين ( اقول بتوفيق  
 الله تعالى فيا ايها الشيخ المجدد من ذا الذى حملك على تسويد القرطاس  
 من دون قابلية واستعداد القسطاس من ذا الذى جرك على جمع اليابس  
 والرطب \* كجمع حمالة الحطب \* الوارد في شأنه ثبت يدا ابي لهب  
 يعارض كلامك في سطر كلامك في سطر آخر وهلم جرا في كل سطور  
 حتى انواع التناقض في صفحة من الوف فانت لات بتخريب مسائل الدين  
 لم يشارك لك في هذا الوصف احد من الاولين فالآن اغلاطه مردود  
 عليه اما اولا فلان قوله وهو امامهم غلط لان ضمير الجمع بشهادة قوله  
 ثم تلاحقه اصحابه راجع الى الاشاعرة والماتريدية الغافلين بزيادة الصفات  
 ومن المعلوم ان امامهم ليس فخر الدين الرازى بل امامهم هو سلطان  
 الانبياء واصحابه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المسائل الاعتقادية  
 على ما سبق تحقيقه في تحقيق ميزان الفرقة الناجية وامامهم القرآن الناطق  
 بالصفات واشتهار الامام الرازى باسم امام اهل الكلام اشتها مقبول عند  
 العلماء الكرام لكن ما نحن فيه وراء هذا الاشتهار (واما ثانيا فلان قوله  
 وما احسوا ان المستحيل انما هو التعدد والتكثُر قلب الموضوع عكس

المشروع سد باب الجعل والابجاد او قول بالبحت والاتفاق على ما سبق  
تحقيقه في الاشرافات ( واما ثالثا فلان قوله ولزوم النقص والاستكمال  
بالغير افتراءً وافتراق عما حققناه من الفرق بين الفيض الاقدس والفيض  
المقدس ما حاصله ان الفيض الحاصل من الذات الاحدية وحدها هو  
الفيض الاقدس الذي تقبله ذواتنا بدون الصفات فالقصور انما كان في  
جانب الاشياء الحادثة واما الذات المقدس فلما كان في نهاية التجرد في  
المرتبة الاحدية عن جميع النسب اذ هو مرتبة الكنزية المخفية تجلى  
بالتجليات الصفائية حتى يصل اليناقضه المقدس فليس هذا التجلي على  
طريق الاستكمال بالاشياء بل احتياج الاشياء الى تجلي الصفات والاسماء  
فانعكس حديث الاستكمال في جانب الاشياء ويؤوده ( قوله تعالى والله  
الغنى وانتم الفقراء اى الفقراء الى تجليات الاسماء والصفات الزائدة على  
الذات لا استكمال الذات بالصفات ولا بالاشياء كما زعم به الشيخ المجدد  
( واما رابعا فلانه اى الشيخ المجدد قد اتى باعظم الفرية حيث اطلق  
حديث الاستكمال بالغير مع فقدان الغيرية بين الذات والصفة بعبارة  
المتن المبرهنة بالادلة السابقة فلم اعرض عن لزوم الاستكمال بالغير في  
كون الحركة السرمدية رابطة مع ان غيريتها اى غيرية الحركة السرمدية  
مع الذات من اجلى البديهيات بخلاف الصفات فانها لا هو ولا غير ( فاذا  
قيل ان الاحتياج في كون الحركة السرمدية رابطة هو احتياج العالم لا  
احتياج الذات المقدس قلنا نحن احق بهذه البراءة بل هذه البراءة  
انما هي معنا بشهادة الشهود السابقة ( واما خامسا فلان قوله لا يتصور  
الغيرية الا بين الامور المتعددة التى فيها صفة الكثرة والاثنيانية يدل  
على ان التكثر والتعدد يقتضى الغيرية ولا يخفى انه خيال فاسد فرية  
بلا مرية الا ترى الى عبارة المتن التى هي نص في تعدد الصفات وفي  
تكثرها ونص في نفى الغيرية ايضا والسرفيه ان التعدد اعم من التغير  
فلا يقتضى نفى الاخص الذى هو التغير نفى الاعم الذى هو التعدد  
( واما سادسا فلان قوله واما نحن فنثبتها مع التقديس عن التغير والتعدد  
والزيادة نص في ان الشيخ المجدد قد تقول بلسانه بما ليس في قلبه  
اذ قوله مع التقديس عن التعدد والزيادة نقيض يرتفع به قوله واما  
نحن فنثبتها ومع قطع النظر عن معارضته ومناقضته نفسه ان القول بتقديس

الصفات عن التعدد تكذيب الشريعة وتخريب الدين وتكذيب حدوث العالم على ما سبق تحقيقه في الاشرافات السابقة فانسد على الشيخ المجدد باب حدوث العالم وارتفع الامان (فان قلت انسداد باب حدوث العالم لا يقدر فيما ذهب اليه الشيخ المجدد من قدمه حيث اعتقد بالحركة السرمديّة وكفر القائلين بالحدوث (قلنا مرضه مرض منحرف المزاج \* يلتهب الامتزاج \* عسير العلاج \* اذ نظيره كمن افتى ورضى باراقة دم سيد السادات مولانا حضرت حسين مع اهل بيته رضى الله تعالى عنهم واحترز عن قتل البعوضة اقواله احاديث النيام اذمرة اعتدى ومرة اغتري ومرة اغتري من حيث لا يشعر او بانباع الهوى (واما سابعا فلان قوله وانه لا صعوبة في اثباتها ولا صعوبة في وجوبها ردا على العلامة مع قطع النظر عن مناقضته ما اسلفه حجة على من اثبتتها بلسانه وانكرها بما كتبه في كتابه اذا استشكل العلامة انها هو على من صرحها بالوجوب اذ الظاهر من الوجوب هو الوجوب بالذات فحاصله راجع الى نفى الصفات اذ لم يقل احد بتعدد الوجوب الذاتي فاللام في الصعوبة لام العهد الخارجى فاذا كانت الصعوبة على من انكرها كالشيخ المجدد واهزابه اذ حاصله الى سد باب الجعل والايجاد فالتجاة انما هي لمن اعتقد مع قلبه وبرهانه بالصفات فالصواب ان حديث الصعوبة واسنادها الى العلامة من صاحب السراب \* انما هو من سوء الفهم او من انسلاّب الادراك \* او من باب كتمان الصواب (واما ثامنا فلان قوله والصعوبة في توهم تكثرها وزيادتها على الذات وامكانها مردود عليه لانه ان اراد من الصعوبة الاشكال في التعدد والنكثر فقد سبق ان التعدد اى تعدد الصفات مما نطقت به نص الايات وزيادتها مما اقتضاه النص واقتضاه حدوث العالم وحديث الرابطة فمن انكر تعددها وزيادتها فقد انكر القرآن ورفض وجوه الوقوف الى النصوص وخرق اجماع الفحول من اهل السنة والجماعة وان اراد بالصعوبة الاشكال الوارد على قولهم كل ممكن حادث فهذه الصعوبة من الشيخ المجدد انما نشأت من سوء فهمه في موضوع القضية المذكورة اذ المراد هو الممكن الصادر بالقصد والاختيار فالمعنى كل ممكن صادر بالقصد والاختيار فهو حادث كما سبق تحقيقه ومن المعلوم ان صدور الصفات ليس بالاختيار لاستلزامه التمس والنقصان وخلوه تعالى

عن الكمال فالصفات الصادرة بالاجاب خارجة عن موضوع القضية وليس  
 هذا الخروج بطريق تخصيص القواعد العقلية كما توهم بل هذا انما  
 كان بطريق تحقيق تلك القضية بالبراهين القطعية كما سبق والتحقيق  
 ليس بتخصيص واذا قيل قد تقرر ان علة الاحتياج هي الحدوث عندهم  
 والصفات لما كانت خارجة عن موضوع القضية على التحقيق السابق كانت  
 قديمة واذا كانت قديمة كانت مستغنية عن موصوفها لانتهاء علة الاحتياج  
 وهي الحدوث وان شئت فعليك تقريره على طريق المعارضة ما حصلها  
 انه لو ثبتت الصفات الزائدة لاحتاجت الى موصوفها فكانت حادثة \* قلنا  
 معنى قولهم ان علة الاحتياج هي الحدوث المراد منه الحدوث من حيث انه  
 بعد العدم فالصفات خارجة عن موضوع تلك القضية كما في القضية السابقة  
 اذ الصفات ممتعة الانفكاك عن الذات على انا نقول فرق بين الاحتياج  
 الى العلة الفاعلية وبين الاحتياج الى العلة القابلية واحتياج الصفات  
 انما هو الى العلة القابلية دون العلة الفاعلية المجاعة وذلك بشهادة عبارة  
 المتن (وهي لا هو ولا غيره) \* ووجه الشهادة ان هذه العبارة الوثيقة  
 حاملة الوجوه الانيقة انما وضعوها لبيان حكم الصفات التي اثبتوها لاجل  
 العمل والاعتقاد بما ثبت بالقرآن وفتح باب خلق العالم وحدوثه وباب  
 الجعل والايجاد وفتح باب الفيض باثبات هذه الرابطة الثابتة بالقرآن  
 ففي هذه العبارة الوثيقة اشارة الى انها اي الصفات الزائدة الرابطة ذات  
 جهة الوجوب وذات جهة الامكان كما هو شأن الرابطة اما الجهة الاولى  
 فمن حيث تقررها بالفيض الاقدس واستهلاكها في الذات الاحدية  
 واندراجها في مرتبة غيب الهوية والوجوب الذاتي فلا جرم كانت هو هو  
 اي عين الذات فهذا معنى الاستهلاك واما الجهة الثانية فمن حيث اتصاف  
 الباري سبحانه بتلك الصفات في مراتب التعينات الخارجية وهي مرتبة  
 الالهوية ومرتبة الربوبية ومرتبة المعبودية وقد اشرنا الى اجتماع جهة  
 الوجوب والامكان بالحديث القدسي ايضا فمعنى قوله وهي لا هو اي  
 ليست عين الذات في مرتبة الاتصاف وتلك المرتبة هي مرتبة الجعل  
 والايجاد فالعبارة المذكورة نقيض هو هو اي عين في مرتبة الاستهلاك  
 التي هي المرتبة الكنزية المخفية ونظر الصوفية الى الجهة الاولى ونظر  
 الاشاعرة والماتريدية الى الجهة الثانية لانهم انما بحثوا عنها من حيث

انها واسطة في صدور الحوادث من الله تعالى كما سبق تحقيقه وبهذا  
 تبين انه تعالى ليس بعلته فاعلة جاعلة لها بل هو علة فقط فاحتياها ليس  
 الى الفاعل بل الى القابل فقط فلا يلزم كونه تعالى فاعلا وقابلا كما تقع  
 به الشيخ المجدد في تعليقه على شرح الدواني واعتمد على هذا المسروق  
 في مقام ابطال الصفات واقتخر به فلا عبرة لاثباته بلسانه المجرد في الحكمة  
 البالغة بالتهمة العظيمة على نفسه خوفا من مرآة الحواشي (واما ناسعا فلان  
 قوله جل ان يهجم عليه الظنون وقوله وذروا الذين ياخذون في اسماؤه  
 في السطر التاسع من الصفحة الرابعة والثلاثين يدل على ان الشيخ  
 المجدد من الخوارج وان كنتم في ريب فيه فعليكم بمطالعة باب الخوارج  
 من صحيح البخاري فاذا تشرفتم بمطالعة الباب المرقوم ثم اذا توجهتم  
 الى ما حرره بعد ختم الحكمة البالغة في الصفحة السابعة والاربعين والمافة  
 الى خمسين ومافة عنوانه هكذا بسم الله الرحمن الرحيم حق العقيدة  
 عقيدة اهل المظنون تفقون الى ان المعيار الذي قد نص به صحيح  
 البخاري واضح الانطباق على الشيخ المجدد اذ هذه الرسالة التي حررها  
 تالية على الحكمة البالغة كالحكمة البالغة ناطقة بانه من الخوارج الذين  
 تشبهوا بالكتاب والسنة مع زعم المحافظة على التوحيد واطلقوا الآيات  
 الواردة في حق الكفار خاصة على اكابر الدين عامة ضابط الحق عندهم  
 ما وافق هواهم وضابط الباطل ما خالف هواهم فخرجوا من الدين كخروج  
 السهم من الرمية فلا ينفعهم قراءة القرآن والاحاديث النبوية كما لا ينفع  
 شدة تشبههم بهما في تحرير عقايدهم الفاسدة حقنانه في الحاوي على القاضي  
 فاعلم ايها الشيخ المجدد ان جابلقا وجابلسا وان كانا من البلد ان  
 البرزخية الا انها متباعدان غاية التباعد في الانار والاحكام وبينهما دار  
 الدنيا ووجه التعريض بهذه اللطيفة السانحة الفارقة بين قوله تعالى والله  
 الغنى وبين قوله تعالى رب العالمين غير خفي عند كل تقى وزكى وان  
 لم تفهم ولن تفهم وجه التطبيق بينهما فعليك تلاوة قوله تعالى لقد رأى  
 من آيات ربه الكبرى بكمال الانكسار والرجوع الى الله تعالى ما تريدون  
 من آياته الكبرى ومن آياته الصغرى اما الآيات الكبرى فهي الصفات  
 القديمة الازلية القائمة بذاته تعالى واهل الكلام سموها بالائمة السبعة  
 بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام واما الصغرى فهي الاسماء

الالهية ولما كانت تلك الصفات الحقيقية التي هي وسيلة الفيوضات الالهية  
 مرجع الاسماء الحسنى التي هي مراتب ومظاهر سماها بالكبرى ولما اقتضى  
 شهود الآيات الكبرى التي هي الصفات الحقيقية القائمة بذاته تعالى  
 شهود آيات الصغرى التي هي الاسماء الحسنى اذ التجلى بصفة الحياة  
 والعلم يجعل عبده حيا بجمياته وعالما بعلمه تعالى وهلم جرا خصها بالذكر  
 تحقيقه في الحاوى على الغاضى ويتم الكلام فى بحث المعراج فانتظر  
 انتظار الرحمة واذا عسر عليك مطالعة النسبة بين آياته الكبرى وآياته  
 الصغرى فعليك مطالعة الاشراف السابقة فانها مسهلة الاحاطة وبعد الاحاطة  
 تحكم ببطلان ما كتبه فى رسالته التالية عنواناتها الزخرفية توصل اصحابه  
 الى اقليم الجهل المركب وموارد المأثمة دون اليقظة فخطوب بعضهم  
 باللاهى والساهى وبعضهم بالواهى والقاصى وبعضهم بالراشى والجافى على  
 انهم اصناف شتى فصلناها فى تحفة الاحبة فى رد الوفية ( قوله اى صفاته  
 الازلية ) اى صفاته الازلية القائمة بذاته تعالى وهى امهات الصفات والائمة  
 السبعة الحياة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام فكيف اورد  
 الشيخ المجدد آية الالحاد ههنا اعنى قوله تعالى وذروا الذين يحدون  
 فى اسمائه ردا على اهل السنة والجماعة مع ان المصنف ما ابهم قوله وله  
 صفات ازلية قائمة بذاته تعالى بل فسره وبينه بقوله وهى العلم والقدرة  
 والارادة اى بين الصفات الازلية بالائمة السبعة ولم يقل وهى اللات  
 والعزى ومناة الثانية الاخرى او لم يقل \* وهى ابو المكارم والمناف  
 وابيض الوجه حتى يجوز ايراد آية الالحاد ههنا وغيره فى عند كل شيخ  
 وصبى من قرأ آية الالحاد فى الاسماء ردا على القائلين بالصفات فقد  
 اقام البرهان على غباوته وعلى خروجه من زمرة اهل السنة والجماعة  
 وقد اتى بتهمة عظيمة عليهم وكتب خط التعطيل فصار من المعطلة \* اما  
 الاول فلانه لم يفرق بين الاسماء والصفات وما فى آية الالحاد فهو من  
 الاسماء حيث قالوا باللات وباعزى وبامناة الثانية وبابيض الوجه  
 وابو المكارم وكلامنا فى الصفات وشتان ما بينهما \* واما الثانى فلما مر  
 من معيار البخارى فى الخوارج \* واما الثالث فلما نص فى الكشف  
 الكبير شرح اصول البزدوى وعبارته هكذا ( اشتبه عليهم طريق التوحيد  
 وذلك لان الصانع القديم لا شريك له والصفات لو ثبت لكانت غير

الذات لان الصفات اذا لم تكن هي الذات فهي غيره فالقول بالاثبات منافي للتوحيد ولم يعلموا انهم ابطلوا توحيدهم بتوحيدهم فصاروا من المعطلة اى عطلوا النصوص وتركوها بلا عمل انتهى كلام الكشف الذى صاحبه من اكابر الحنفية فعلى ما فى الكشف قد صار الشيخ المجدد من المعطلة وهو كذلك فى نفس الامر بشهادة مؤلفاته ولا يخفى قد كان هذا النقل من الكشف والتأييد به لغرضين احدهما التأديب مع السلف بعد ما تم المطلب والمرام بالوفى من البراهين التى يقبلها افاضل الثقلين وثانيهما تنبيه الاحبة الاجلة الذين يعرفون الحق بالرجال ويعتمدون على ما سطره الشيخ المجدد الذى اشتهر عندهم بالفضل والكمال حتى زعموا انه لا نسبة بينه وبين صاحب الاصباح فمن ثم نقلنا من يوثق ويعتمد على قوله وايدنا ما حققناه به وحاصل التنبيه الثانى انه اى الشيخ المجدد قد صرف عبارة المتن الى ما وافق هواه ففى موضع صرفها الى ما ذهب اليه الفلاسفة كما فى مسألة الجزء الذى لا يتجزى ومسئلة الصفات ومع وجود هذا الضرف قال خلافا للفلاسفة وفى موضع صرفها الى ما ذهب اليه الشيعة ونقل الاقوال القادحة منهم مع ترك الاجوبة التى كانت من طرف اهل السنة والجماعة وهلم جرا ومع هذا اى مع وجود صرفها الى ما اقتضى هواه افصح بلسانه بانه فى صدد تحقيق عقايد الحنفية حيث قال **اولا** سميته بالحكمة البالغة الجنية فى شرح العقايد الحنفية وهذا عاداته المستمرة فى كل موضع بعد نقل الاقوال المشتملة على المغلطة الموقعة اصحابه فى المزلفة قال هذا ما ذهب اليه الحنفية اجمعون فقد اتى بتهمة عظيمة على الحنفية وعلى الشافعية اجمعين فى شرحه المركب من الكاذب الاوهام واعاجيب الاسلام فكان ضرره فى الدين اشد من ضرر الامة الذين لم يقبلوا دين الاسلام فلو انكره ابتداءً او عرض عن شرحه وعن تسويد الاوراق لكان خيرا له (قوله) وهى صفة ازلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بها (الخ) قطعاً قديماً او ازلياً او حادثاً فاذا كانت المعلومات قديمة كذات البارى سبحانه وصفاته فالتعلق قديم واذا كانت ازلية كالارواح والاعيان الثابتة والاستعدادات الكلية الغير المجهولة الحاصلة بالفيض الاقدس فى الازل فالتعلق ازلى وفرق بين القدم والازلية كاعدام الحوادث ازلية ليست بقديمة واذا كانت حادثه يعلم الحوادث

بأنها ستقع فإذا وقعت يعلم بعلمه السابق بأنه وقع بالتعلق الحادث والتحقيق ان نسبته تعالى مع صفاته الحقيقية الى الحوادث اليومية والزمانيات نسبة مركز الدائرة الى النقطة التي هي في محيط تلك الدائرة فكما انه لا تغاير ولا تفاوت في نسبة الصفة الحقيقية الى الحوادث اليومية سواء كانت تلك الصفة علما او قدرة او ارادة او سمعا او غير ذلك اذ كما ان ذاته تعالى متعالية عن الزمان كذلك صفاته الحقيقية متعالية عنه فلا يستلزم تغير علمه تعالى والصوفية مثلوا لا يوضح الفرق بين المتعالي عن الزمان وبين الزماني بأنه كالجالس في داخل البيت يرى ما يحاذي بابه ولا يدري ما في اطرافه فالمحاذي كالمحاضر وما في الاطراف كالماضى والمستقبل فاذا خرج من داخل البيت ثم صعد الى سطحه يرى جميع ما في اطرافه فقس عليه حال المتعالي عن الزمان على سبيل التقريب دون التشبيه والقاضى شبه العلم القديم بنفس الجالس المستقر في مكانه على حاله والحوادث اليومية بما في يمينه ويساره وقسم الصفة الى الحقيقية المحضة والى الاضافية المحضة والى الحقيقية ذات الاضافة ولكل منها احكام تختص بها وقد سبق ما كفى لشرح هذا المقام في مبحث عموم العلم وشموله للكلى والمجزئى في تحشية قوله ولا يخرج عن علمه وقدرته شىء وفيه مسلكان مسلك الاتقان ومسلك القدرة ولما كان الثانى عمدة في هذا المقام اختاره المصنف فليس مقصوده جمع المطالبين في مطلب كما توهم به مولانا الفاضل عبد الحكيم ونسب عبارة المتن الى القصور عن اداء المقصود بالنسبة الى العلم الذى دائرته اوسع من دائرة القدرة فاذا لوحظ ما هو العمدة في تحقيق هذا المقام تبقى او سعية الدائرة على ما كان بحيث لا تقتضى دخول الممتنعات تحت القدرة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واما الشيخ المجدد فما اتى بشىء وما فسر العلم بل اهمله ثم اتى بالتعليل الذى يناقض ما ذهب اليه حيث قال لقوله تعالى وتحمل من انشى ولا تضع الا بعلمه وقوله جل ثنائه ولا يحيطون بشىء من علمه الا بما شاء وغير ذلك من الايات (اقول) قد سهى الشيخ المجدد من وجهين الاول ان قول المصنف وهى العلم ليس كمطلب عالم بجميع المعلومات حتى يحتاج الى الاستدلال على عموم العلم وشموله جميع الاشياء بل هذا المقام مقام الحكاية عن الصفات الحقيقية ومقام تعداد امهات الصفات التى هي مدار ايجاد العالم



فمن ثم قال بعد الاقرار بالحدوث وله صفات ثم قال وهي العلم والقدرة  
 الثاني انه اى الشيخ المجدد قد اعترف ههنا بما انكر آنفا حيث قرأ  
 الابيات الناقطة بالصفات الزائدة تلخيص السهو الثاني انه قد سبق  
 ميزان الفريقين وانتزاعه من عبارة الفقه الاكبر في الاشرافات السابقة  
 ما حاصله ان القائلين بعينية الصفة يقولون عالم بذاته قادر بذاته مرید  
 بذاته واما القائلون بالصفة الزائدة فيقولون عالم بعلمه قادر بقدرته  
 مرید بارادته وهلم جرا وان كنتم في ريب في هذا الميزان فعليكم  
 بمطالعة الفقه الاكبر (قوله وهي صفة تؤثر في المقدورات عند تعلقها  
 بها الخ) (اقول) حديث التعلق في القدرة كحديث التعلق في العلم  
 فالمعنى تؤثر في المقدورات عند تعلقها حادثا كما هو المختار عند الشارح  
 التحرير او تعلقا قديما بمعنى انها يتعلق في الازل بوجود المقدور  
 فيما لا يزال من الاوقات الآتية سواء كان بالايجاد او بالاعدام والتسم  
 الثاني من التعلق اسلم من ايها المحلية للحوادث وان كان الاول اظهر  
 ويمكن توجيهه ما حاصله ان محل التعلق ليس ذات الله تعالى حتى يلزم  
 ان يكون محلا للحوادث بل المحل انما هو ذوات الحوادث والشيخ المجدد  
 لما لم يميز مذهب الفريقين اتي بما ضحك عنه ادون الطلبة من الثقيلين  
 حيث قال التمكن من الفعل وتركه يعد ما كان ممكنا ومن فسرها بانها  
 صفة تؤثر في المقدورات على وفق الارادة فقد جعله ذريعة لانكار صفة  
 الخلق والتكوين انتهى ما جعله مضحكة وذريعة على رد العلامة (اقول)  
 تعريف العلامة تعريف جامع المذهبيين اى الاشاعرة والماتريدية بناء  
 على عموم التعلق واما تعريف الشيخ المجدد فحاصله راجع الى ما ذهب  
 اليه الفلاسفة توضيح المقام انهم لما زعموا بامتناع خلوه تعالى عن ايجاد  
 العالم فسروها بكون الفاعل بحيث ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل  
 وقالوا مقدمة الشرطية الاولى بالنسبة الى وجود العالم دائمي الوقوع  
 ومقدمة الشرطية الثانية بالنسبة اليه ليس بدائمي وقالوا صدق الشرطية  
 لا يقتضى صدق الطرفين ولا ينافي كذبهما ايضا وقالوا دوام الفعل وامتناع  
 الترك بسبب الغير لا ينافي الاختيار الا ان الرجوع هو مطلوبه (قوله  
 هي صفة توجب صحة العلم) الخ (اقول) بل الحياة صفة هي منشأ صحة  
 العلم ومنشأ صحة الارادة وهلم جرا فهي ام جميع الصفات واما الشيخ المجدد

فلما كان في صدد النفي قال وكيف لا فانه لا يشذ عن علمه معلوم وعن فعله مفعول ولم يفسرها اصلا ذريعة لما ذهب اليه الفلاسفة حيث نفوها واعترفوا بالاسم فقط اى الحى وفسروه بالدراك الفعال وبهذا التفسير فسرهُ الشيخ المجدد بالدراك الفعال في الصفحة الخامسة والعشرين واعرض عن تفسير صفة الحياة وقد اجمع اهل السنة والجماعة على ان الحياة صفة زائدة على العلم والقدرة والارادة بل قالوا هي ام جميع الصفات الحقيقية وبهذا تبين استقامة ما قاله العلامة وبطلان ما قاله الشيخ المجدد في القدرة والحياة وكذا اعراضه عن تفسير الارادة حيث قال صفة قديمة لله تعالى في الصفحة الرابعة والثلاثين ولو كان من اهل السنة والجماعة ينبغي ان يفسرها بانها صفة حقيقية توجب تخصيص المقدور بخصوص وقت ايجاده هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وكذا قوله والمشية ليس عين الارادة يدل على ما ذهب اليه لان اهل السنة والجماعة صرحوا بان الارادة والمشية واحدة وكذا صرحوا بان الارادة ليس نفس القدرة الى الضدين على السوية والا يلزم سد باب الترجيح والتخصيص فيلزم سد باب حدوث العالم اذ لا وجود بدون الترجيح والتخصيص والقدرة غير مخصصة اى ليس شأنها الا التأثير دون التخصيص والترجيح فلا بد من الارادة التى هي صفة تخصيص المقدور بخصوص وقت ايجاده فالارادة تتعلق فى الازل لوجود الحادث فى وقت مخصوص فلا يحصل الحادث الا فى ذلك الوقت ولا يلزم تخلف المعلوم عن نحو الاقتضاء الارادى تحقيقه فى مصباح الحواشى حاشية التتمة والخنقاهاى (قال المصنف رحمه الله تعالى والله تعالى متكلم) الخ اى موصوف بصفة الكلام فاذا عرفت التعاريف الصحيحة المنقولة من السلفى فى تلك الصفات الحقيقية التى هي امهات الصفات فاعلم انه قد ينتزع من تعريف بعضها وجه الصغرى ومن تعريف بعضها وجه الكبرى فى اثبات تلك الصفات المعدودة المتعددة الموجودة فى الخارج وفى تحقيق القياس لاثبات زيادتها للذات المقدس ولاثبات مغايرتها للمعاني المصدرية ما حاصله ان نسبة الذات الى جميع الآثار الخارجية سواسية فلو لا الصفات لانسد باب الجعل والايجاد واما مغايرتها للمعاني المصدرية فلان هذه التعريفات التى اختارها العلامة شاهدة بانها مبدأ الآثار الخارجية حيث عرف العلم بالصفة الازلية تنكشف المعلومات

عند تعلقها وعرف القدرة بالصفة الازلية التي تؤثر في المقدورات  
 \* وعرف السمع بالصفة الازلية تتعلق بالمسموعات ويلزمه انكشاف السموعات  
 \* وعرف البصر بالصفة الازلية التي تدرك بها المبصرات \* وعرف  
 الارادة بالصفة الازلية التي توجب تخصيص المقدورات في احد الاوقات  
 وغير خفي ان انكشاف المعلومات والتأثير في المقدورات وكذا نأثرها  
 وكذا تخصيصها في احد الاوقات وكذا انكشاف المسموعات وكذا انكشاف  
 المبصرات من الاثار الخارجية ولا نعني بالصفات الحقيقية الموجودة في  
 الخارج الا ما تكون مبدءاً للآثار الخارجية ومظهراً للاحكام العينية بخلاف  
 المعاني المصدرية فانها من الامور الاعتبارية ولاشيء من الامور الاعتبارية  
 بمبدءاً للآثار الخارجية واذا قيل من عادات الشيخ المجدد الترفع عند  
 ارباب الجهل وتغليط ذوات الغفول والذهور باكثر النقول ينقل ما  
 وقع عليه بصره سواً وافق مذهبه او خالفه كما جمع في مقام الوفا من  
 ارتفاع الامان مع جمع النقيضين من اقوال المذهبيين المتخالفين فكاد  
 الامر المبرهن الى الخروج عن مظان البرهان بل مواقع العيان بفتيت  
 المسئلة المطلوبة مستورة ورا<sup>١</sup> العبدان واضحوكه عند الكلمة ومحفة عند  
 الجهلة فلم اعرض عن تفسير قول المصنف رحمه الله تعالى العلم وعن  
 قوله والحياة وكيف قال وكيف لا دون التفسير وكيف اعرض عن تفسير  
 الارادة بالمرة وكيف فسر القدرة بالتمكن من الفعل وهو معنى مصدري  
 ليس بمطلوب ههنا وكيف اكتفى بهذا المقدار قلنا هذا المقام مقام  
 الامتحان وعند الامتحان يكرم الرجل اويهان ومن جمع جمعا ولم يعرف  
 غلطا ولا سقما ولا سقطا ولا يميز بين الصحيح والصواب والشطط والغلط  
 خاف من وقوع الامتحان من احزابه في مثل هذا المقام الذي يعرفه  
 الصبيان واذا قيل عليه ان ينقل التعاريف الصحيحة من شرح العلامة  
 قلنا عليك بالانصاف وقبول الحق الصراح فانه ادرج نفسه في جملة الكلمة  
 وزعم انه فوق العلامة ولانه اذا نقل في هذا المقام التعاريف الصحيحة  
 الثابتة المرورية من السلف والفضلاء الكرام يخاف من اعترافه بحدوث العالم  
 بناء على ان ارباب هذه التعريفات من القائلين بحدوث العالم حدوثا  
 زمانيا او على ان هذه التعريفات قاضية بحدوث العالم على ما سبق تحقيقه  
 غير مرة والاول اشبه واظهر اذ لا مهارة له في المفهوم (واذا قيل) ان احزابه

٢ (قوله فمنهم من اعتذر الخ) ان لم تفهم اولن تفهم ما فصلناه في الاصل اضرب لك مثلاً مثلاً اذا قال الراضى وجدت في كتاب ان في بلدة فلان قرأنا قد كتب قبل نبوة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم فنقلته من غير دراية ثم ايدته بما سنع في خيالي من غير رواية فهل ينجو هذا الراضى من الطعن توضيح المقام ان الناقل على اقسام ناقل ينقله لشرحه ولا يضاحه لكون هذا المنقول صحيحاً نافعاً لحلق الله تعالى او للطلبة خاصة وناقل ينقل ما هو الصحيح المروى من الثقة لتأييد ما اتى به سابقاً وناقل غير ملتزم صحة ما نقله بل نقله لابطاله لكونه مردوداً في الشريعة وناقل مجرد

— ٩٢ —

اصناف شتى فمنهم ٢ من اعتذر بانه اى الشيخ المجدد قد اورد اعتراضاته الطفلية على اهل السنة والجماعة في مؤلفاته على طريقة السرقة من كتب الشيعة من نقل الاقوال القادحة من طرفهم ولم يصرح بصحة ما سرقه ولم يلتزم صحة ما نقله (اقول) مثل هذا الاعتذار من فرط جهالتهم عما كتبه الشيخ المجدد في صدر كتابه ومن غاية غفلتهم عن قاعدة النقل ومن عدم تفريقهم بين النقل المجرد الذى يقتضى كون الشيخ المجدد من اجهل الناس وبين النقل مع التأييد الذى يقتضى ان يكون الشيخ الشيعة الامامية في بعض المسئلة ومن اجهل الفلاسفة في بعض المسئلة كما سبق تحقيقه فتذكر وايضا سل عن الشيخ المجدد لم سرق الاقوال القادحة الواهية المجافية من كتب الشيعة الشنيعة ولم اهمل الاجوبة القوية المحررة في شرح التجريد وشرح المواقف فما وجه اكنار الاقوال القادحة الواهية الاضحوكة كان الناظر اذا نظر الى ما سوده في مبحث الخلافة يظن ان كتابه المسمى بالحكمة البالغة من كتب التواريخ وما وجه اهمال اجوبة اهل السنة والجماعة مع ان واحداً من اجوبة اهل السنة والمطالع يقطع عرق ما سوده في الاوراق الستة في مسئلة الخلافة وهذا وجه قوى يدل على انه من الشيعة ولم اعرض عن تشريح المطالب المهمة ولم شعن كتابه في مسئلة واحدة بالوف من الاقوال الواهية القاصية البعيدة عن المحتم والمرام عند الانصاف وامكان السرقة وهذا الاعراض وهذا الاكثر يدل على انه من اجهل الناس (واذا قيل) نعم انه كحاطب الليل في

لتكثير النقول دون قصد التفهيم وناقل نقله ثم اتى بتأييد ما نقله من الامور الباطلة بقوله واقول ويعضدك او بقوله ثم حديث المنزل للخ وناقل لا عقل له ولا فهم فيما نقله بل ينقله كيف ما اتفق وان كان هذا المنقول مضراً ومناقضاً لما ذهب اليه هذا الناقل وناقل غير ملتزم الصحة مع التأييد كما هو حاصل اعتذار احزابه والشيخ المجدد من الاقسام الاربعة الاخيرة ولا يخفى ان الاقسام الثلاثة الاولى صحيحة في الشريعة والاربعة الاخيرة مردودة باتفاق الوجدان والبرهان فلا ينفع اعتذارهم منه (واذا قيل) سامح اخاك اذا خلط \* منه الاصابة بالغلط \* وتجاوز عن تعنيقه \* ان زاع يوماً او سقط \* من ذا الذى ما ساقط \* ومن له

نقل

الحسنى فقط (قلنا) فرق بين هذا وبين ذلك قياس هذا على ما نحن فيه قياس مع الفارق اذ لما عطل النصوص والآيات القرآنية عن معانيها اوضح بمنصب التجديد على رأس هذه المافة فعلى هذا الافصاح اعتمدت احزابه فانوا بظنون فاسدة على عموم الفرقة الناجية فصاروا كالعوام بل كالانعام لا يعلمون ما يعلمه الصبيان والجهلة اذ لما بنى داراً وهم مصرى وسمى هذا البناء المشتمل على الاساطير المختلفة بالحكمة البالغة اعتمدوا على مجرد التسمية فاهملوا شرح العلامة فمنعوا عن الدخول الى ابواب العقائد الفرقة الناجية واتوا بجرأة عظيمة ناطقة بتعطيل النصوص حيث قالوا ما ورد في القرآن قولهم وله صفات وهلم جرا كما هو دأبهم (منه رحمه الله تعالى)

نقل المسائل المشوبة بالسكواذب والادلة المطروحة وفي نقل الاقوال  
الواهية القاصية اى البعيدة عن المسائل الكلامية فلا عبرة ولا عهدة  
فيما كتبه في المطالب والعلوم البراهنية من غير التزام صحة ما كتبه  
الا انه بعد ما صرح به بان على رضى الله عنه هو عمدة اصحابه صلى  
الله تعالى عليه وسلم قال ثم كل من حديث المنزلة وحديث المولات  
محكم في اعطاء الافضلية بخلاف ما ورد في ابي بكر وعمر فانها مع عدم  
دلائها على الافضلية محتمل هكذا صرح بقده الشيخين في الصفحة الحادى  
عشرة بعد المائة (قلنا) قدح المجدد في الشيخين وترجيح الخليفة الرابعة  
عليهما مبنى على الجهل في الفرق بين الافضلية وبين الحكاية عن مقام  
الاخوة وتحقيق هذا الفرق في الجزء الرابع من هذه الحاشية الفارقة بين  
المقامين وقد اقمنا الطامة الكبرى على الشيخ المجدد في الجزء المرقوم  
بجيث ينعكس حديث الاحكام والاحتمال على الشيخ المجدد المردود  
(اذا قيل) انهم اى اوزاب الشيخ المجدد قالوا ان مؤلفاته مشككة بجيث  
لا يطلع عليها احد من العلماء وقالوا نعم له خطأ واحد وهو قوله واما  
عثمان رضى الله تعالى عنه فلم يكن يلىق للخلافة مع وجود اهل شورى  
وهذا القدح انما كان على طريق النقل عن بعض المحققين (قلنا)  
هذا الاعتذار من الاحزاب القاصرين الغافلين الذين لا يميزون بين  
الشمال واليمين ولا يفرقون بين المكانة والمكان والمكين ولا يرضى  
باعتذارهم الشيخ المجدد الامين اذ قد ايد هذا القدح (بقوله واقول  
ويعضد ذلك ما ورد (الخ) عطا على قوله قال بعض المحققين فكان هذا  
التأييد من الشيخ المجدد تأييدا لقوله واما عثمان رضى الله تعالى عنه فلم  
يكن يلىق للخلافة وعظم ضرره وكثرت جنائته في الدين ومعارضاً على  
حديث تسبيح الحصاة في ترتيب الخلافة على طريق الاشارة حققناه في  
مرآة الحواشى ومعارضاً على حديث خلافة حضرت عثمان رضى الله تعالى عنه  
بالصراحة على ما استخرجه صاحب جامع الاصول في شمائل النبى صلى  
الله عليه وسلم حققناه في مصباح الحواشى حاشية التتمة والختنقاهى وفي  
الجزء الرابع من هذه الحاشية الفارقة بين المقامين اترضى عن اتي بالوف  
من الخطأ والاطلاط اتلوم على من اتي باحقاق الحق المعراج اترضى عن  
تلاعب بايات القرآن وعطلها متروكة المعانى اتلوم على من حقق آيات

القرآن ودق باب المعاني وفتح ابوابها من سبعة الى سبعين عملا بنص  
 حديث خاتم النبيين حققناه في الحاوي على القاضي هل يتجو من ينطق  
 بانكار الملائكة بقوله هكذا وجدت في تفسير سيد المرسلين المنكرين  
 وهل يتجو من تجنن بان الامام الاعظم رحمه الله تعالى قد خالف الشريعة  
 بقوله هكذا في كتب الخوارج وهل يتجو من تفوه بان اكثر الصوفية  
 كانوا من ارباب البدعة بقوله هكذا يفهم من تلميس ابليس وهل يتجو  
 من ينكلم بانكار المعراج بقوله هكذا ذكره فلان الفيلسوف وهل يتجو من  
 ينكر الجنة والنار ونص على كونهما من الامور الخيالية بقوله هكذا وجدت  
 في تفسير سيد الدهر وهل يتجو من افتى بسقوط الزكوة من مال التجارة  
 وبجل نكاح ما فوق الاربع من النساء الى غير ذلك من المسائل المنكرة  
 بقوله هكذا وجدت في كتب الشوكاني وهل يتجو من تفوه بان له تعالى  
 مكان وصفة الاستقرار في العرش بقوله هكذا وجدت في تفسير ابن تيمه  
 وتفسير فتح البيان للنواب الكذاب كلا بل يجب ان يرد عليه ويجب  
 اظهار بطلان قوله ويسأل عنه هل انت ملتزم لصحة ما نقله وغرضك  
 الاعتماد عليه ام مجرد النقل بدون الاعتماد على ما تسطره فان اختار  
 الاول اخذ بما في مرآة الحواشي من الوجوه العشرة ونوقش بما سطر  
 من الاغلاط وعوقب بما كتب من الاشطاط ولا يكفيه ح ان يقول هكذا  
 في كتب الامامية او الدجالية نقلت عنهم من دون نظر الى صحة المباني  
 والمعاني وان اختار الشق الثاني قيل عليه فانت حاطب الليل جامع  
 الاراجف المعجونة المكتوبة فليس هذا شأن الكلمة بل شأن الجملة الكذب  
 وايضا يسأل عنه هل تحفظ انت ما كتبتنه وهل تطلع على ما قدمته يدك  
 سابقا اتعرف ما تسطره آتفا فان قال نعم اخذ بما اعترف وان قال لا  
 من المتروكين الغافلين وهجر كهجر الجاحدين (واذا قيل) ان تقولاته  
 القادحة والتي لا طائل تحتها لم لا يجوز ان تكون باب خيالات الشعراء  
 بل هي من هذا الباب اذ الشيخ المجدد من الشعراء المصنعين وقد  
 اشتهر ما لا يجوز للغير يجوز للشاعر كما رتبته الروافض في الاصحاب  
 سوى حضرت علي رضي الله تعالى عنه قلنا اذا انضموا ما هو حرام اخذوا  
 وطعنوا كما طعن وايضا ما نقله اما جائز او حرام شرعا فعلى الاول لا بد  
 من اقامة الدليل على جواز ما نقله بحيث يكون مقبولا عند الكبراء وعلى

الثاني لا تحصل التجارة لك من الحزن وايضا انه من الذين لا يرون اقوال اهل السنة والجماعة حجة فيا للعجب من الذي انكر حججة اقوال ارباب الهدى وانكر طريقتهم وجعل طريقة الشيعة والشعراء حجة وقد صرح العلماء بان المشتمل على ما لا يجوز شرعا قبيح النقل فلا يجوز نقله الا لقصد الرد والابطال والشيخ المجدد قد سرق الاقوال القادحة مع الافتخار والاستحسان ومع التأييد الفاسد وقد ورد من كنت خصمه خصمته يوم القيامة وهذه الخصومة قد رآها بعض الصالحين قوله (لاطباق العقل والنقل) الخ \* اما العقل فكما سبق بيانه في تحشية قوله والمحدث للعالم هو الله تعالى وفي قوله وله صفات ايضا \* واما النقل فلنقله تعالى خالق كل شئ وقوله تعالى وهو الخلاق العليم وغيرهما من الايات الناطقة بشيوت الخلق والتخليق الذي هو التكوين هذا هو البيان الاجمالي في اثبات صفة التكوين فقوله ازلية اشارة الى انه صفة حقيقية اذ لو كان اضافية لا يتصور كونه ازلية وبيان ذلك ان الصفة الاضافية تقتضى وجود المتضايقين فيلزم وجود المكون في الازل واللازم ٢ باطل بانفاق الاشاعرة والماتريديية قوله (على انه تعالى خالق للعالم ومكون) اى محدث له فالجار مع مجروره قيد الاطباق قوله (وامتناع اطلاق اسم المشتق) الخ معطوف على قوله لاطباق العقل حاصله ان الادلة السمعية وكذا الادلة العقلية الراسخة في عقول كافة العقلاء ناطقة بانه تعالى خالق للعالم ومكون له وقد تقرر ان اطلاق اسم المشتق على الشئ يقتضى قيام مأخذ الاشتقاق بذلك الشئ فيدل هذا على ان التكوين صفة الله اى قائمة به تعالى قوله (لوجوه) الخ وربما يقال ان هذه الوجوه الاربعة انما تدل على نفى حدوثه \* وازلية التكوين التى ٣ هى المدعى لا تثبت بمجرد نفى حدوثه ولا يخفى ٤ ان الموجود قسمان قديم ذاتا وهو الله تعالى وصفاته وحادث زمانا وهو العالم وقد اتفق العقل والنقل على وجوده كما مر تحقيقه فاذا امتنع حدوثه لوجوه اربعة تعين قدمه وازليته بناء على المحصر فمن ثم لم يتعرض الى اثبات وجوده ههنا قوله (ولا دليل على كونه صفة اخرى سوى القدرة) الخ يعنى انه لا يليق ولا ينبغى النزاع في ثبوت نفس التكوين والتخليق والاهياء وغيرها من المعانى المصدرية الاضافية واما مبدأ هذه المعانى المصدرية فلادليل على كونه صفة اخرى

٢ (قوله واللازم باطل الخ) وهو وجود العالم في الازل باطل عند الاشاعرة ايضا نحاصل المناقضة انه لو كان التكوين صفة اضافية كما ذهب اليه الاشاعرة واختاره الشارح المحقق ايضا لزم وجود العالم في الازل اذ الصفة الاضافية تقتضى وجود المتضايقين كما ان كونها حادثة تقتضى تعطل الصانع في الازل (منه رحمه الله تعالى)

٣ (قوله التى هى المدعى الخ) صفة الازلية يعنى ان المدعى والمطلوب ازلية التكوين (منه رحمه الله تعالى)

٤ (قوله ولا يخفى الخ) حاصل الجواب انه لا حاجة ههنا الى التعرض لاثباته بعد ما اثبته العقل والنقل في بحث الذات وبحث الصفات كما اشار اليه بقوله لاطباق العقل والنقل (منه سلمه الله تعالى)

٢ (قوله وبيان ذلك الخ) أقول هذا التحقيق حقيق بان يسمى مسلك الشأن بناءً على أنه مبني على تفريق شأن القدرة والارادة والتكوين ثم ههنا مسلك آخر وهو مسلك الوجدان افاده الفاضل الخبالي حاصله نحن نجد بالوجدان معنى في الفاعل وبهذا المعنى الذى نجده في الفاعل يمتاز عن غيره ويرتبط بواسطة ذلك المعنى بالمفعول \* وهذا الرابط المغير للقدرة والارادة وكذلك الارتباط الحاصل بين الفاعل ومفعوله ازلى وازليته لا يستلزم ازلية المفعول اذ طريق تحقق الممكنات ان يكون مع الزمان وذلك الطريق

٩٤

ثابت بنص القرآن والى هذا الطريق اشار الفاضل الخبالي بقوله وان لم يوجد ثم اشار الى مغايرة ذلك المعنى للقدرة والارادة بقوله وهذا المعنى يعم الموجب ايضا آه يعنى ان المعنى الذى نجده في الفاعل ويرتبط به اليه ويمتاز به عن غيره موجود في الفاعل الموجب بالذات ايضا كما هو موجود في الفاعل المختار فلا يكون هذا المبدأ عين القدرة والارادة كما سبق من انه متحقق في الفاعل الموجب بالذات بخلاف القدرة والارادة فانهما غير متحققان هناك فهو اى التكوين بالمعنى المذكور ليس عينهما ثم قوله بل نقول هو موجود في الواجب تعالى بالنسبة الى نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة اخرى وقع على طريق الترقى عن قوله وهذا المعنى يعم الموجب ايضا يعنى ان ذلك المعنى الذى يمتاز الفاعل عن غيره ويرتبط به متحقق في ذات الواجب تعالى بالنسبة الى صفاته الصادرة عنه بطريق الايجاب كالقدرة والارادة فيكون تقدمه عليها اى على سائر الصفات الصادرة عنه تعالى بالايجاب على شاكلته تقدم الذات الاحدية اى يكون تقدم ذلك المعنى على صفة القدرة والارادة تقديما بالذات فليس ذلك المعنى بصادر عنه تعالى بتوسط نفس ذلك المعنى ولا يحتاج الى معنى آخر من سائر الصفات كما سبق ذلك في تحقيق مسلك الشأن ايضا (منه عفى عنه)

سوى القدرة والارادة فان القدرة وان كانت نسبتها الى وجود المكون وعدمه على السواء لكن مع انضمام الارادة يتخصص اهد الجانبين وهذا وكذا قوله والمحققون من المتكلمين على انه من الاضافات يدل على انه اى الشارح المحقق التفتازانى هو القائل بكون التكوين صفة اضافية حادثة كما ذهب اليه الشيخ الاشعري وفيه ما مر من انه اى مذهب الشيخ الاشعري يقتضى وجود المكونات فى الازل وهذا اللازم باطل عنده ايضا \* والتحقيق ان التكوين صفة حقيقية مغايرة للقدرة والارادة وبيان ٢ ذلك ان التكوين مباشر الابداع على الاطلاق اى سواء كان ذلك الابداع بالاختيار كما فى صدور العالم او بالايجاب كما فى صدور الصفات الحقيقية التى سوى التكوين فله تقدم وتأخر بالنسبة الى القدرة والارادة \* اما تقدمه فلانه مبدأهما كما فى القسم الثانى من الابداع \* واما تاخره عنهما فهو يتضح فى القسم الاول من الابداع اى فى صدور العالم بالاختيار \* توضيحه ان القدرة مقدم على الارادة بناءً على انها اى القدرة صحة الفعل والترك اى شأنها كذلك بخلاف الارادة فانها ترجح احد الجانبين على آخر ومن المعلوم ان مصحح الطرفين كما انه مغاير لمرجح احد الطرفين كذلك مقدم عليه والتكوين مباشر الابداع فكان متأخرا عنهما فلو لا التكوين لزم وجود المكونات بدون الابداع وبالجملة ان القدرة مصحح الابداع والارادة مرجحة له فكما انه فرق شديد بين تصحيح الابداع وبين ترجيحه كذلك فرق شديد بين الشأنين المتقدمين

وبين

فكيف لا يكون صفة اخرى وقع على طريق الترقى عن قوله وهذا المعنى يعم الموجب ايضا يعنى ان ذلك المعنى الذى يمتاز الفاعل عن غيره ويرتبط به متحقق في ذات الواجب تعالى بالنسبة الى صفاته الصادرة عنه بطريق الايجاب كالقدرة والارادة فيكون تقدمه عليها اى على سائر الصفات الصادرة عنه تعالى بالايجاب على شاكلته تقدم الذات الاحدية اى يكون تقدم ذلك المعنى على صفة القدرة والارادة تقديما بالذات فليس ذلك المعنى بصادر عنه تعالى بتوسط نفس ذلك المعنى ولا يحتاج الى معنى آخر من سائر الصفات كما سبق ذلك فى تحقيق مسلك الشأن ايضا (منه عفى عنه)



وبين الایجاد بالفعل فلا بد من اثبات الصفة الحقيقية سوى القدرة والارادة  
 \* قال حضرت المجدد في الجزء الاخير من مکتوباته القدسية سؤال (چون  
 ذات او تعالی در حصول جمیع کمالات کافیت صفات برای چه اثبات کرده  
 شود وقول بوجود تعدد قدماء چرا گفته اند لهذا فلاسفة ومعتزلة اکتفاء  
 بذات واحدة نموده از تعدد قدماء گر یخته بنفی صفات قائل کشته اند)  
 انتهى سؤاله من جانبی منکرى الصفات الزائدة قوله ولهذا ای و لکفاية  
 الذات ولاجل استلزام الصفات الزائدة القول بتعدد القدماء ترى الفلاسفة  
 والمعتزلة فروا عن تعدد القدماء فقالوا بنفی الصفات ثم اذا كانت الذات  
 كافية فما الحاجة الى اثبات الصفات فهذا يدل على ان منشاء نفی الصفات  
 هو كفاية الذات ولزوم تعدد القدماء كما صرح المرجانی بهذا المنشاء  
 في مواضع فلا عبرة لاقراءه بالصفات بمحض لسانه بعد ما كان مذهبه  
 مذهب الفلاسفة بعينه \* قال حضرت المجدد قدس سره (جواب حضرت  
 ذات تعالی و تقدس هر چند در حصول کمالات کافیت اما در تکوین  
 و تخلیق اشياء از صفات زائده چاره نبوده ذات او تعالی در نهایت تقدس  
 ست و در غاية عظمت ست و کمال غناء اورا ثابتست و کمال ذات او تعالی  
 باشیاء بحکم ان الله لغنی عن العالمین مناسبتی ندارد و بمقتضى حکمت  
 در افاده و استغاضه از مناسبت چاره نبود و صفات اند که یکدرجه تنزل  
 فرموده ظلمت پیدا کرده اند و باشیاء مناسبت ولو فی الجملة حاصل نموده  
 اگر توسط صفات نبود حصول اشياء متصور نباشد زیرا که در سطوات  
 اشعه انوار حضرت ذات مقدسه جز هلاک و فناء و انعدام نصیبی نیست)  
 انتهى یعنی ان ذاته تعالی فی نهایت التقديس فی النسب و عن المناسبة  
 لقوله تعالی ان الله لغنی عن العالمین و فی الافادة و الاستفاداة لا بد من  
 المناسبة بناءً على العادة و مقتضى الحکمة و اما الصفات و هى العلم و الحیوة  
 الخ فهى ذات المجهتين احدیهما جهة الوجوب بمعنى انها ضرورية الثبوت  
 فی مرتبة ذاته تعالی بالقبض الاقدس و ممتنعة الانفکاک عنه تعالی و ثانيهما  
 جهة الامکان و هى جهة الظلية و جهة التنزل عن مرتبة الذات المقدس  
 بدرجة واحدة كما قال قدس سره و صفات اند که یکدرجه تنزل فرموده  
 ظلمت پیدا کرده اند باشیاء مناسبت ولو فی الجملة حاصل نمود یعنی  
 ان الصفات لما تنزل عن مرتبة الذات بدرجة واحدة بناءً على صدورها

٢ ( قوله فاعلم ان الجهة الجامعة الخ ) اما جهة الوجود فمن قوله تعالى ان الله لغنى عن العالمين \* وبيان ذلك ان معنى الغناء عن العالم ليس بعبارة عن رفع الافتقار اليه فقط اذ ليس فيه فائدة الخبر ولا لازم الفائدة فهو اى الغناء عبارة عن رفع المناسبة بينه تعالى وبين العالم وعن رفع الارتباط بينهما وعن الاخبار عن نهاية التنزه عن النسب والحال ان الصفات الذاتية ممتنعة الانفكاك عنه تعالى في تلك المرتبة ايضا فاقضى رفع الارتباط وفقدان المناسبة عينية الصفات الذاتية في المرتبة المذكورة \* فاذا كانت عيننا للواجب تعالى في تلك المرتبة كانت لها جهة الوجود بالضرورة \* واما جهة الامكان فمن قوله تعالى رب العالمين وبيان ذلك ان الاضافة تقتضى الارتباط والمناسبة بينه تعالى وبين العالم \* والحال ان الآيات السابقة قد اقتضت رفعها

— ٩٨ —

بالفيض الاقدس اخذت جهة الظلية التى هى جهة الامكان فلها مناسبة بالاشياء ولو فى الجملة كما حققناه فى الاشرافات السابقة \* فان قلت المرجاني وامثاله من السفهاء الذين يمشون فى الاعتراض كمشى التيه \* يتبعون اثر الجاهل السفه \* حيث ارجعوا الصفات الجامعة للجهتين اى جهة الوجود والامكان الى قولهم الفاسد وهو كون الصفات واجبة وممكنة ثم قالوا لا يتصور هذا ان يكون مذهبا لاحد الاعلى امثاله السفهاء انتهى \* قلت يا ويلهم من عذاب الله \* وحسبهم من عقاب الله \* نالاه ليس خيالهم الا خيال النسوان يمشين فى الاسواق فليس ذلك بعجيب منهم وكيف يتعجب من جهالتهم ومن اسائتهم فانهم من فرط جهالتهم ومن غيبة شقاوتهم قد صرحوا بان الامام الربانى خائن فى تحرير العقيدة والحال ان حضرت المجدد قد مصادف صلة البحرىن ومجدد باتفاق الثقلين فنسبة الحيانة الى جنابه قد غير صادرة الا عن صاحب الشقاوة الازلية فاعلم ان ٢ الجهة الجامعة فى الصفات الالهية كما انها مفهومة من الآيات القرآنية كذلك هى اى الجهة المذكورة فى الاستظهار الالهى مقتضى الحكمة الالهية كما قال قدس وبمقتضى حكمت وبر وفق عادة در افاده واستفاضه از مناسبت چاره نمود وصفات اندك بكد رجه تنزل فرموده

وعدم الارتباط بينهما ولا شك ان الآيتين المذكورتين يمتنع نسخ احديهما بالآخرى بل حكمهما ومضمونهما واجب القبول قطعا فلا بد من العمل بهما ومن التطبيق والتوفيق بينهما وذلك التوفيق لا يمكن بحمل رفع الارتباط وفقدان المناسبة على نفي الصفات فى الآيات الاولى اذ الصفات الذاتية ممتنعة الانفكاك عنه تعالى على ان نفي الصفات كفر بالاتفاق فهو اى رفع الارتباط المذكور عبارة عما حققناه آنفاً لما اقتضت الاضافة والتربية على الاطلاق اى فى الكمال الاولى وفى الكمال الثانى

ظليت

وجود الارتباط والمناسبة بين العالم وبين الصفات التى هى مدار ايجاد العالم اخذت الصفات الالهية على التنزل بدرجة واحدة عن مرتبة الذات الاحدية تحقيقا للمناسبة التى هى مدار التربية \* فهذا التنزل ولو فى الجملة يقتضى حصول الظلية وتحققها فى الصفات الالهية فلها جهة الامكان من تلك الحيثية وانما تنزلت الصفات من حضرت اللاتعيين الى مرتبة الاضافة والظلية اذ الممكنات غير قابلة الوجود عن واجب الوجود وعن الذات الاحدية الحالية عن تكثر الصفات على ان سطوات اشعة انوار الذات الاحدية تقتضى انحراف الاشياء وانعدامها دائما فالمحتاج الى الصفات الزائدة والمستكمل بالغير ليس واجب الوجود كما هو زعم خلفاء الشياطين بل هو نفس العالم والمكونات الحادثة كما حققناه فى الاشرافات السابقة فراجع ( منه سلمه الله تعالى )

ظليت پیدا کرده اند مناسب باشیاء ولو فی الجملة حاصل نموده اند  
 فان التنزل بدرجہ واحده من مرتبة الذات الاحدية واخذ الظلّیت هی  
 جهة الامکان فتلک الجهة هی المناسبة فی الجملة التي يتوقف علیها ایجاد  
 المکونات واما ثبوت جهة الوجود فلما سبق من قضية المناسبة التي  
 يتوقف علیها الافادة والاستفاضة ولانها ای الصفات التي مدار ایجاد  
 العالم صفات ذاتية وما بالذات لا ینفک عن الذات فلها جهة الوجود  
 بمعنى انها ضرورية الثبوت فی مرتبة الذات وبمعنی هو هو الاتحاد  
 فی مرتبة اللاتعین وقد اشرنا اليهما فی صدر الاصحاح بقولنا یا من انصف  
 بالاحدية فاقتضت استهلاك الاسماء والصفات اذ المراد من استهلاك  
 الصفات فی مرتبة اللاتعین هو الاتحاد الذي هو عين وجوب الصفات  
 كما ان قولنا یا من انصف بالواحدية فاقتضت الانصاف باسمائه وصفاته  
 اشارة الى مرتبة ظليتها وغير خفي ان مرتبة ظلية الصفات هی مرتبة  
 الامکان وكذلك قوله تعالى والله غني عن العالمين وقوله تعالى والله  
 رب العالمين اذ الآیة الاولى رافعة الارتباط والآیة الثانية تقتضي الارتباط  
 والمناسبة بين الله تعالى وبين المکونات ومن المعلوم ان رفع الارتباط  
 يقتضي استهلاك الصفات بمعنى هو هو فلها جهة الوجود بداهة بناء  
 على هذه المرتبة كما ان الارتباط يقتضي ظلية الصفات وزيادتها فلها جهة  
 الامکان بداهة \* ويؤيده قوله تعالى ان الهکم لواحد \* اذ الواحدية  
 تقتضي الارتباط وتكثر الصفات وظليتها \* واما الاحدية فهي تقتضي عدم  
 الارتباط وعدم المناسبة فبناء على ذلك لم يقل ان الهکم لاحد فقوله  
 تعالى ان الهکم لواحد ناظر الى قوله تعالى الحمد لله رب العالمين كما  
 ان قوله تعالى قل هو الله احد ناظر الى قوله تعالى والله غني عن العالمين  
 فعلى خيال خلفاء الشياطين الذين الفوا رسالة ذكرى العاقل وقالوا ان  
 القول بتحقیق جهتي الوجود والامکان فی الصفات قول السفهاء يلزم ان  
 يكون حضرت المجدد قد سفيها حيث قال فلها رنك الوجود والامکان  
 ای جهة الظلية وجهة عدم الظلية ايضا بل يلزم على خيالهم ان يكون  
 القرأن سفيها ايضا على ما مر تحقيقه فالصفات الثمانية التي هی الثابتة  
 فی مرتبة الذات النازلة عن تلك الدرجة بدرجہ وهي درجة الظلية  
 ودرجة الحجاب جامعة للجهتين خلافا للفلاسفة والمعتزلة وخلفائهم الذين

رتبوا رسالة ذكرى الغافل الجاهل الحاكمة بوجود عزلهم وتعزيرهم  
 \* قال حضرت المجدد قده جواب ايجاد عالم در خارجت وعالم در  
 خارج موجود ست بس از حجاب خارجى چاره نبود تاواند وسيله وجود  
 خارجى اشياء اشيارا در خارج از انحراف واستهلاك محافظت كرد وحجاب  
 علمى در محافظت موجودات خارجيه كفايت نكند انتهى \* اقول هذا  
 الجواب من حضرت المجدد قدس سره جواب عن زعم القائلين بانها عين  
 الذات الواجبة بحسب الوجود وغيرها بحسب المعنى والمفهوم فيلزم  
 على زعم المرجاني عدم وجود العالم وعدم ايجاده فى الخارج وقد مر  
 تحقيق الملازمة فى الاشراقات وبالجملة من انكر على الصفات الزائدة  
 فقد انكر على حدوث العالم الذى هو سبب وجود الايمان اذ التكوين  
 لا يتصور بدون الصفات الزائدة \* واما قول بعض الصوفية بالهينية  
 فقد مر مرادهم فى مواضع واشرنا فى صدر الاصباح الى المحاكمة فراجع  
 ( قوله اشار الى الجواب بقوله وهو تكوينه للعالم الخ ) حاصل الجواب  
 منع الملازمة وهى قوله فلو كان قديما لزم قدم المكونات وذلك المنع  
 من وجهين الاول انه انما يلزم قدم المكونات لو كان تعلق التكوين  
 قديما وليس كذلك لان نفس التكوين وان كان قديما لم لا يجوز ان  
 يكون تعلقه حادثا كما فى تعلق صفة العلم والقدرة والارادة فان الارادة  
 نفسها قديمة وتعلقاتها حادثه \* والثانى ان طريق تحقق المكونات ان  
 تكون مع الزمان وذلك الشرط ليس بموجود فى الازل لوجهين \* الاول  
 ان الازل فوق الزمان ومتعال عنه \* والثانى ان الزمان متناه فى جانب  
 المبداء فاذا كان متناهما كما هو مقتضى البرهان يمتنع وجوده فى الازل  
 فاذا امتنع الشرط امتنع تحقق المشروط والشارح المحقق اختار الوجه  
 الاول فى منع الملازمة حيث قال فالتكوين باق ازلا وابدا والمكون  
 حادث بمحدث التعلق كما فى العلم والقدرة وغيرها من الصفات القديمة  
 انتهى لكن عبارة المتن وهى وهو تكوينه للعالم ولكل جزء من اجزائه  
 لوقت وجوده تساعدهما ولكن الراجع هو الاول اذ المعنى وهو تكوينه  
 المتعلق بوقت وجوده فالتوقيت المنصوص فى المتن هو توقيت الوجود  
 اى وجود المكونات لا توقيت التعلق بقرينة اضافة الوقت الى الوجود  
 دون التعلق فعلى اى حال ان عبارة المتن نص فى الحدوث الزمانى

\* فلما شاهد ان ناطقان بالحدوث الزماني من عبارة المتن \* الشاهد  
 الاول قوله اذ هو اعيان واعراض وبيان ذلك ان المصنف رحمه الله تعالى  
 لم يقل اذ هو مخلوق ولم يقل اذ هو محتاج مرتبط الوجود بالغير بعد  
 قوله العالم بجميع اجزائه محدث كما هو اى التعليل المذكور زعم المرجاني  
 بل قال اذ هو اعيان واعراض فلما علله بهذا المحصر تبين ان مراده  
 هو الحدوث الزماني والشاهد الثاني قوله وهو تكوينه للعالم الخ وقد  
 مر بيانه آنفا سواء كان التوقيت المنصوص في المتن توقيتا لتعلق  
 التكوين او توقيتا لوجود المكون (قوله وما يقال من ان القول بتعلق  
 وجود المكون بالتكوين قول بحدوثه اذ الحادث ما يتعلق وجوده بالغير  
 الخ) يعنى لا حاجة الى القول بان المكون حادث بتعلقه على  
 حسب علمه و ارادته تعالى بل مجرد تعلق وجود المكون يقتضى حدوثه  
 اذ الحادث ما يتعلق وجوده بالغير هذا حاصل ما يقال واختاره المرجاني  
 حيث قال على ان القول بتعلق وجود المكون بالتكوين قول بحدوثه  
 اذ القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير والحادث ما يتعلق وجوده بغيره اذ  
 الحدوث بالمعنى الذى نطق به الشرع وشهدت اللغة انما هو هذا لا  
 غير وما يتعلق وجوده بوجود غيره يكون مسبوقا بالعدم ذا بى اية واما  
 اعتبار كون السبق في حد الزمان فاعتبار امر زائد على مفهوم الحدوث  
 وحقيقته وانما اعتبره اخلاف الاشعية لغرض فاسد دعاهم اليه وهو  
 التستر عن القول بحدوث الصفات على ما قد سلف انتهى قول المرجاني  
 \* اقول زعمه الفاسد مردود بوجوه \* اما اولاً فلانه اى المرجاني قد  
 جهر باحياء متن عقايد النسفى في صدر كتابه وصدقه بعض خلفاء الشياطين  
 في رسالته الموسومة بذكرى العاقل والحال ان زعمه الفاسد السابق اماته  
 المتن ورد صريح على قول المصنف رحمه الله تعالى وهو تكوينه للعالم  
 الخ على ما سبق تحقيقه الاحق بالقبول عند الفحول \* واما ثانيا فلان  
 قوله والحادث ما يتعلق وجوده بالغير يدل على انه اى المرجاني قد  
 تصدى لشرح عقيدة الفلاسفة والحال انه قد جهر ونصب نفسه لشرح  
 عقيدة الحنفية والماتريدية \* واما ثالثا فلان قوله اذ الحدوث بالمعنى  
 الذى نطق به الشرع انما هو هذا لا غير انكار على سلطان الانبياء  
 ورد صريح عليه فيما جاء به من عند الله تعالى والحال ان الانكار على

الروحى الالهى الذى جاء به النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعدونه  
كفرا صريحا وبيان ذلك اى كفر المرجاني فى حصره الادعاء ان اهل  
اليمن جاؤا الى حضرته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقالوا جئناك  
لنتفق فى الدين ولنسألك عن اول هذا الامر اى عن العالم فقال  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان الله ولم يكن قبله شىء وكان عرشه  
على الماء ثم خلق السموات والارض وفى رواية البخارى كان الله ولم  
يكن غيره وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات والارض فقول المرجاني  
ما ورد الشرع وما جاء به النبى قط الا ببيان ان الحدوث بمعنى الاحتياج  
اى احتياج العالم الى الله تعالى وكونه مخلوقا محسب تحكيم بمحض عقله  
الجامد وتشنيع على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى تعليمه  
الايمان والعقائد الواجبة العباد بالله من هذا التشنيع \* قال المولوى  
عبد الحق الدهلوى فى تفسير (قوله عليه السلام اقبلوا بشرى يا بنى  
نميم) يعنى قبول كنيد دين را وايمان آرید وبعمل در آرید چيز را که  
موجب بشارة بجنّت وفوز بسعادة دارين ست به تعليم احكام وعقائد  
آن (قالوا) كفت اهل يمن (قبلنا) قبول كرديم ما (جئناك لنتفق فى  
الدين) آمديم ما ترا دانشمند شويم در دين \* فانظر الى صدر  
الحديث الناطق بتعليم الاعتقاد اللازم الناطق بالبشارة ودخول الجنة ثم  
انظر الى قولهم جئناك لنتفق فى الدين ثم انظر الى قواهم ولنسألك  
عن اول هذا الامر فكما ان سؤا لهم هذا يدل على ان الحدوث المعتبر  
فى عقد الايمان هو الحدوث الزمانى كذلك جوابه صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم اعنى قوله عليه السلام كان الله ولم يكن غيره  
وكان عرشه على الماء وقوله عليه السلام كان فى عماء يدل على ان  
الحدوث المعتبر فى عقد الايمان هو الحدوث الزمانى وليس الحدوث  
الذاتى وهو الاحتياج اى احتياج العالم وكونه مخلوق الله تعالى كما هو  
زعم المرجاني اذ النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يقل هو مخلوق  
الله ومحتاج اليه تعالى بل قال كان الله وام يكن غيره وكان عرشه على  
الماء \* قال المولوى عبد الحق الدهلوى ليس المراد منه اعتماد العرش  
على الماء بل البراد نفي الحائل بينهما \* واما دلالة قوله عليه السلام

٢ قوله فمن وجهين الى آخره \* الوجه الأول فلان حاصله راجع الى مضمون الحديث الأول كما قال صاحب المشكوة من العلماء اى ليس معه شىء بنا على انه تعالى منزه عن المكان \* واما الوجه الثانى فلان جوابه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعنى به قوله كان فى عماء سواء فسر ذلك العلماء بالاستتار كما فسرناه به فى مواضع اوفسر بانه لاشىء معه كما فسر به صاحب المشكوة يدل على تقرير الحدوث الزمانى بناء على القاعدة المسلمة من ان السؤال معاد فى الجواب \* فان قيل انه اى المرجانى مع اتباعه يقولون انهما من الآحاد \* قلت نعم الا ان قولهم هذا لا يقدح فيما حققناه ولا ينفذ لهم ايضا وذلك لوجه الأول ان خبر الآحاد ربما يفيد اليقين فى مواضع \* منها ما وقع جوابا فى سؤال معين \* ومنها ما وقع مؤيدا بنص آخر من كتاب اوسنة \* ومنها ما روى فيه خصوصية الفائل كما فى رواية سعد كذا فى صحيح البخارى وفى شرحه ايضا \* والوجه الثانى ان علماء اهل السنة والجماعة ومنهم صدر الشريعة حيث قال فى التوضيح مستند الاجماع لا يكون قاطعا ثم الاجماع يفيد قطعها فنتهى فنقول قولهم ان خبر الآحاد لا يفيد اليقين لا يضر لنا ولا ينفذ لهم اذ ليس من ضرورة سند الاجماع ان يكون قطعيا بل لا بد من ان يكون ظنيا على تحقيق صدر الشريعة كما قال فاذا انعقد الاجماع يفيد قطعيا اى يفيد ذلك الاجماع مع سنده الظنى قطعيا الاحكام \* الوجه الثالث ان قولهم الاجماع ليس بحجة فى باب العقائد كما انه طعن على عموم اهل السنة والجماعة منهم العلامة قاضى عضد الملة والدين وشارحه المحقق الدوانى والمحقق القرباعى ومولانا شريف البخارى وعلى القارى فى شرحه على الفقه الاكبر كذلك جهل عن سبب انعقاد الاجماع وعن سنده وتعبد بالحيلالات الفاسدة المرجانية مع انها مردودة بما حققناه فى التوشيح الذى اقام البراهين على حجيته فى الاحكام الاعتقادية ايضا

١٥٣

\* الوجه الرابع ان قوله وقول اتباعه ان اجماع الصحابة والتابعين ما انعقد على كونه مخلوق لله ومخارج اليه تعالى كما انه كذب

كان فى عماء ما تحته هواء وما فوقه هواء فمن ٢ وجهين \* واما رابعا فلان قوله وانما اعتبره اخلاق الاشاعرة لغرض فاسد دعاهم اليه فاسد لان الحدوث الزمانى ليس مما اعتبره اخلاق الاشاعرة خاصة كما هو زعم

اذ ما تكلموا به اصلا كذلك صريح فى انهم تستروا بطلان العقائد الفاسدة المرجانية بالافتراء على الصحابة والتابعين كما هو دأب خلفاء الشياطين والحال انه لا يتصور انعقاد الاجماع من الصحابة والتابعين على خلاف تعليم الاحكام الاعتقادية منها الحدوث الزمانى الذى قد علمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على اهل اليمن كما فى حديث العلماء وغيره \* الوجه الخامس ان قول العلامة العضى اجمع السلف على ان العالم حادث كان بقدرة الله بعد ان لم يكن وعلى انه قابل للفناء اى العدم الطارى الخ انما هو حكاية عن اجماع الصحابة والتابعين \* الوجه السادس ان قول المرجانى وتشكيكه فى ابطال انعقاد الاجماع وترديده حيث قال لان سنده ان كان قطعيا كان كذا وان كان ظنيا كان كذا جهل عن قولهم من ان الاجماع الذى يثبت به الحكم لا بد من ان يكون سندا ظنيا والاجماع يفيد قطعيا الحكم المستند اليه فالعقائد المسرودة المسرودة فى العقائد العضى لا تستند الا الى القاطع \* الوجه السابع ان ظنون اتباعه معتمدين على خياله الفاسد من قوله ان الاجماع ليس بحجة فى العقائد ردا على العلامة العضى ظنون راجعة الى قبح ائمة الشريعة والى تضليلهم وقد تقرر ان تضليل الائمة كفر بالاتفاق \* الوجه الثامن انه اى المرجانى مع اتباعه من اجهل الناس فلا يقوم خيالهم الفاسد حجة فى مطلق المباحث فضلا فى باب العقائد \* الوجه التاسع ان الاخبار الناطقة بالحدوث الزمانى وان كانت من الآحاد لسكنها مؤيدة بالآيات ايجاد العالم وخلقه فانها ناطقة بالحدوث الزمانى وناطقة بان طريق تحقق الممكنات ان تكون مع الزمان وقد اسلفناه آنفا (منه رحمه الله تعالى)

المرجاني بل هو مما اعتبره العلامة النسفي صاحب المتن الذي هو من متون الحنفية بل قد اعتبره عموم اهل السنة والجماعة على انه لا اختلاف بين الاشاعرة والماتريدية في اصول العقيدة ومن جملتها مسألة الحدوث الزماني بل قد اعتبره المحدثون الاثرى الى عمى السنة ابن مسعود الفراء البغوى ما فتح فيه في باب بقاء الخلق الا بتخرىج الاحاديث الناطقة بالحدوث الزماني من اوّل بابيه الى آخره غاية ما في الباب ان الاحاديث التي استخرجها في اوّل الباب وفي اول الفصل الثاني ناطقة بجمده وهو مسبوقية الوجود بالعدم بحسب الزمان \* واما الاحاديث الواردة في آخر الباب فهي ناطقة برسومه وهو انتهاء العالم فكما ان القدم الزماني عبارة عن عدم انتهاء العالم وعن عدم انصرامه بمعنى انه ما من حادث الا وقبله حوادث لا الى نهاية كذا الحدوث الزماني عبارة عن رفعه فهو اى الحدوث الزماني نقيض القدم الزماني على ما حققه الامام الغزالي في الاحياء والمحقق الدواني في الوجه الثالث وفي الوجه الخامس \* اعلم ان التعريف الأوّل وهو مسبوقية الوجود بالعدم بحسب الزمان تعريف حدى له \* والثاني وهو الانتهاء في كلا الجانبين تعريف بالخاصة فهو تعريف رسمى فاذا كان الحدوث الزماني نقيضا للقدم الزماني الذي هو عبارة عن عدم الانصرام بمعنى انه ما من حادث الا وقبله حوادث لا الى نهاية كيف يكون النزاع لفظيا كما هو زعم بعض خلفاء الشياطين من اتباع المرجاني على ان بناء زعمه المذكور على محض عقله المطموس مع حاصله راجع الى تحميق ائمة الشريعة والى تضليلهم ونحن نقطع بكفر من تقع بتضليلهم اذ تضليلهم راجع الى قدح الشريعة اعلم ان المرجاني الجاني بانواع الجفاء على اهل السنة والجماعة قد اعتقد بالقدم الزماني في بحث التكوين ايضا حيث قال الحادث ما يتعلق وجوده بالغيره الخ كذا في الصفحة التاسعة والثلاثين ثم جهل اهل السنة والجماعة بنسبة التناقض اليهم في هامش الاربعين وصورهم بصورة القائلين بقدم العالم كما قال حيث ادعوا قدمه مع تعلق وجوده بغيره ثم قال انتهى كلامه ثم قال منه سلمه الله انتهى هذا كلامه في الهامش المذكور بخلط كلام نفسه مع المنقول فانظروا الى جفائه الجهلى هذا بعينه جفاء خلفائه واحزابه بناءً على محض جهولهم على من ابطل خيالات المرجاني حيث رتبوا رسائل



هي مثل رسائل المرجاني محض الجفاء مع ستر علوم ارباب الصفا والوفاء  
 ثم انظروا الى نسبة التناقض فان تلك النسبة تدل صراحة على انه اى  
 المرجاني قد زعم بان ما يتعلق وجوده بغيره وما يكون مخلوقا ينافي القدم  
 الزماني فهذا كما انه جهل عن عقيدة اهل السنة والجماعة كذلك جهل  
 عن عقيدة الفلاسفة فانهم كما اتفقوا على ان العالم حادث بمعنى انه  
 مخلوق الله تعالى ومحتاج اليه تعالى كذلك اتفقوا على القدم الزماني ولا  
 منافاة بينهما اذ مجرد تعلق وجوده بالغير ومجرد احتياجه اليه تعالى ومجرد  
 كونه مخلوقا له تعالى كما هو مذهب المرجاني ومذهب الفلاسفة كما لا  
 يستلزم الحدوث بهذا المعنى المراد ههنا وهو المسبوقية بالعدم بحسب  
 الزمان كذلك لا ينافي القدم الزماني لجواز ان يكون محتاجا الى الغير  
 صادرا عنه دائما بدوامه اى بدوام علته كما هو اى معنى الحادث ما  
 يتعلق وجوده بالغير وما يكون مخلوق الله تعالى مذهب الفلاسفة الذين  
 ذهبوا الى قدم الهبولى والى قدم الافلاك مع حركاتها السمرمية فقالوا  
 انها كلها مخلوق الله تعالى وصادرة عنه تعالى ودائمة بدوامه سبحانه وتعالى  
 فانضح ان تعلق وجوده بالغير واحتياجه اليه لا ينافي قدمه الزماني (قوله  
 والافهم انما يقولون بقدمها بمعنى عدم المسبوقية بالعدم لا بمعنى عدم  
 تكونه بالغير الخ) اى وان لم يكن مراد المصنف رحمه الله تعالى بالحادث  
 ما كان معدوما ثم وجد بقدره الله تعالى وارادته بل كان المراد ما يتعلق  
 وجوده بالغير لكن قوله وهو تكوينه للعالم الخ عبثا اذ الفلاسفة قائلون  
 بحدوث الهبولى وبحدوث الافلاك بمعنى الاحتياج الى الغير وبمعنى  
 تكونه بالغير فلما قيد به اى بقوله وهو تكوينه للعالم تبين ان الحدوث  
 المعتبر فى عقد الدين هو الحدوث الزماني وبه نطق ما فى صحيح البخارى  
 ومسلم ومشكوة الشريف وغيرها من كتب الصحاح (قوله ولنا فيه وجوه  
 الاول ما سيجي من ان حقيقة الايمان هو التصديق القلبى فلا يخرج  
 المؤمن عن الانصاف به الا بما ينافية الخ) من العوارض اللاحقة \* فمنها  
 انكار امر مجمع عليه مثل حدوث العالم بالحدوث الزماني الذى قد انعتق  
 عليه اجماع السلف كما حكاه اى اجماع السلف صاحب الاحياء والعلامة  
 عضد الملة والدين حيث قال اجمع السلف من المحمدين وائمة المسلمين  
 واهل السنة والجماعة على ان العالم حادث اى كان معدوما فوجد بقدرته

واختياره تعالى ثم قال في آخر كتابه ان الانكار على امر مجمع عليه كفر  
 \* ومنها الكلام وتحرير الأدلة المنافية بثبوت الصانع المختار حيث قال  
 ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بما يعلم منه نفى الصانع القادر  
 المختار الى آخره وبيان ذلك ان المرجاني قد شنع القائلين بالحدوث  
 الزماني وعدمهم من المبتدعين وذلك التشنيع منه قد كان في مواضع  
 من تأليفاته السرايية فهو اى تشنيعه وكذلك قوله ليس معنى الحادث  
 في الشرع الا ما يتعلق وجوده بالغير صريح في انه معتقد بالقدم الزماني  
 الذى هو ما به الاكفار بنفسه اى استقلالا عند الامام الغزالي وما به  
 الاكفار لاستلزامه نفى حشر الاجساد عند الامام الرازى \* واما وجه  
 الامام الرازى فظاهر \* واما وجه الامام الغزالي فلانه اى القول بالحدوث  
 الذاتى فقط عين القول بالقدم الزماني والقول به قول بالفاعل الموجب  
 وانكار على الفاعل المختار بالنظر الى صدور العالم واما اقراره به اى  
 بالفاعل المختار بمحض اسائه فهو لا ينفع اذ النفى صراحة غير لازم بل  
 يكفى صدور ما يبدل على نفى الصانع المختار على ما صرح به المصنف  
 رحمه الله تعالى حيث قال الا بما يعلم منه نفى الصانع القادر المختار  
 وتجاريره المسرودة في تأليفاته السرايية صريحة في نفى الصانع المختار  
 \* وايضا ان المحقق الدواني وغيره من المحققين صرحوا بان المدار  
 في صحة الايمان هو الاقرار بالفاعل المختار بالاختيار بمعنى صحة الفعل  
 والترك كما قال فالمراد به الاختيار بالمعنى الذى اثبتته المتكلمون اعنى  
 صحة الفعل والترك انتهى وههنا قد انكر المرجاني على هذا المعنى  
 صراحة ونفاه بداهة ومشافهة بدون الدليل والانكار على الصانع المختار  
 ولو مع الدليل كفر بالاتفاق فضلا عن الانكار بدون الدليل \* وايضا  
 انه اى المرجاني قال في السطر السادس من الصفحة العشرين في  
 تعليقه الجنى على العقايد النسفى ان القول بتركب الاجسام من الجواهر  
 الفردة قول باطل اخترعه قداما المعتزلة انتهى فهذا مع انه افتراء على  
 المعتزلة صريح في انه اى المرجاني معتقد بالقدم الزماني اما كونه  
 افتراء على المعتزلة فمن وجهين \* الوجه الاول ان المعتزلة لاسيما  
 قدامائهم قد تشبثوا باذيال الفلاسفة الذين بالغوا في نفى الجواهر الفردة  
 والثانى انه قد صرح في الاشباه ان المتوضى من الحوض الكبير الذى

(في اثبات الجوهر الفرد  
 نجاة عن كثير من ظلمات  
 الفلاسفة مثل اثبات الهيولى  
 والصورة الخ) اقول هذا  
 اشارة الى ان القول بمحدوث  
 العالم حدثا زمانيا هو عين  
 القول بالجوهر الفرد والى  
 ان القول ببطان الجوهر  
 الفرد هو عين القول باثبات  
 الهيولى والصورة فكان  
 اعتراف المرجاني ببطان  
 الجوهر الفرد عين اعترافه  
 بكفر نفسه على انه عين  
 القول بقدم العالم وقد  
 ذهب العلماء العظام الى  
 تكفير منكري الجوهر  
 الفرد اى الجزء الذى لا  
 يتجزى على انه مدار  
 حدوث العالم وفناؤه كما  
 ان اثبات الهيولى مدار  
 قدم العالم وبقائه ودوامه  
 كذا فى شرح الامالى يؤيده  
 قوله المؤدى الى قدم  
 العالم ونفى حشر الاجساد  
 فقد استبان منه ان القول  
 ببطان الجوهر الفرد يؤدى  
 الى نفى حشر الاجساد فاضح  
 ان اثبات الجوهر الفرد ما  
 به الخلاص عن ظلمات  
 الفلاسفة قوله وكثير من  
 اصول الهندسة وفي بعض  
 النسخ وكثير من اصول  
 الفلاسفة وما لهما واحد  
 هو مثال لظلمات الفلاسفة  
 \* اما كون تركيب الاجسام

وقعت التجاسة فيه افضل من النهر رغما للمعتزلة فتلك المسئلة تدل  
 على ان المعتزلة ينكرون على تركيب الاجسام من الجواهر الفردة \* والمرجاني  
 قد تعدى وظلم في هذه المسئلة من وجوه \* الوجه الاول نحن قد ابطنا  
 ادلة نفى الجوهر الفرد وابطال ادلة النفى صريح في ان القول بتركيب  
 الجسم من الجواهر الفردة قول صحيح \* والوجه الثانى انه قد جهر باحياء  
 متن عقايد النسفى والحال ان الاجسام مركبة من الجواهر الفردة عند  
 المصنف رحمه الله تعالى وغيره من الاشاعرة والمائريديتة \* فقلوه ولا  
 يقول به الحنفية اصلا ولا يرضونه رأسا كذا فى الصفحة المذكورة كما  
 انه امانته متن عقايد النسفى كذلك كذب واقتراء على الحنفية \* والوجه  
 الثالث قد صرح صاحب الكشف بان المعتزلة زعموا بالتقييد بمنهـب  
 الحنفية والمرجاني كيف يقول بانه منهـب المعتزلة القائلين بتركيب الاجسام  
 من الجواهر الفردة فى زعم المرجاني \* الوجه الرابع من ظلمه انه اى  
 المرجاني انما تهور بهذا الجزاف مع اسناد تركيب الاجسام من الجواهر  
 الفردة الى المعتزلة بدون دليل تحقيرا على اهل السنة والجماعة فكفـره  
 اشد من كفر الفلاسفة لانهم انما بينوا عقايدهم بالنظر الى اصولهم ولم  
 يتهوروا بالاقتراء على احد \* واما اقراره بالقدم الزمانى على اقتراءه  
 المذكور فبيانه ان المذاهب فى تركيب الاجسام ستة والاحتمالات الثلاثة  
 العقلية ساقطة عن الاعتبار وكذا الواحد من الثلاثة الباقية وهو التركيب  
 من الاجزاء الصغار اذ لم يذهب اليه احد غير ذى مقرطيس وايضا  
 لم يصرح المرجاني سلوكه الى ذى مقرطيس فلما بطل القول بتركيب  
 الاجسام من الجواهر الفردة كما صرح به نفسه لزم اعتقاده بتركيب الاجسام  
 من الهيولى والصورة وايضا انه اى المرجاني قال فى هاش الصفحة التاسعة  
 عشر بتركيب الجسم من منشاء الجنس والفصل وارجع الضمير فى لا  
 يتجزى الى الجسم كما قال لا يتجزى عليها اى على الاجزاء الجسم انتهى  
 فقلوه الجسم فاعل لا يتجزى فهو بعينه منهـب الفلاسفة فالمجادلة بانه  
 لا يلزم من انكاره على تركيب الاجسام من الجواهر الفردة اعتقاده بتركبها  
 من الهيولى والصورة مبنية على الجهول عن القولين المعتبرين فى تركيب  
 الاجسام او مبنية على الجهول عما صرح به فى هامش تعليقه الجنى فليست  
 بمسموعة بناء على بطلان الشقين اعلم انه اى المرجاني على ما كتب

\* اما كون تركيب الاجسام

فمن الهوى والصورة ظلمة  
 فظاهر اذا المراد من الظلمة  
 هو الكفر وقد تقرر ان  
 القول بتركيب الجسم من  
 الهوى والصورة قول يقدم  
 العالم قد ما زمانيا وكفر  
 واما كون دوام حركات  
 الافلاك وامتناع الخرق  
 والالتيام فمن وجهين الاول  
 ان استمرار الافلاك وقد مها  
 زمانا يقتضى استمرار  
 الدنيا واستمرارها يقتضى  
 الانكار على القيامة وحشر  
 الاجساد والثاني ان امتناع  
 الخرق والالتيام على  
 السموات يقتضى بطلان  
 المعراج فقول المرجاني  
 واعترافه ببطلان الجوهر  
 الفرد يقتضى انكاره على  
 المعراج قال المحشى عبد  
 الحكيم ودوام حركة السموات  
 مبنى على ان تكون قابلة  
 للحركة المستديرة وذلك  
 مبنى على ان لا تكون  
 المسافة مركبة من اجزاء لا  
 يتجزى بل متصلا واحدا  
 فى نفسها على ما بين فى  
 محله انتهى فانضح المحصر  
 المذكور فى الاصل وسقوط  
 ذى مقرا طيس فالمنهيب  
 الواقع اثنان اذ اصول  
 قواعد الاسلام تقتضى  
 تركيب الاجسام من الجواهر  
 الفردة واصول الفلاسفة  
 تقتضى تركيب الاجسام من  
 الهوى والصورة قال السيد

نفسه فى كتابه لا يخلو عن الكذب اصلا الا ترى انه جهر باحياء متن  
 عقايد النسفى ومع هذا الجهر تصدى للامانة فانظر اولا الى قول المصنف  
 قال اهل الحق فان معناه المراد المطابق للواقع قال اصحاب الاحكام  
 الصحيحة المطابقة للواقع اى الكتاب والسنة وهم الاشاعرة والماتريديّة  
 بناء على تعريف النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمرجاني قد  
 امانت بالمضاني والمضاني اليه معا اما امانته المضاني فلانه قد فسره بقوله  
 الذين يدينون بما ثبت عند الله الخ والحال ان النبى قد فسره بقوله  
 هم على ما انا عليه واصحابي ومصداقه الاشاعرة والماتريديّة على ما  
 حققه اهل السنة والجماعة فى كتب الكلام فتكفى المرجاني بتعريفه الجنى  
 مع انه امانة انكار على النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واما امانته  
 المضاني اليه اعنى به الحق فلانه اى المرجاني قال واصله المتقرر الذى  
 لا يسوغ انكاره من الاعيان الثابتة وهذا مع انه يستلزم ان تكون جميع  
 افراد الانسان من جملة اهل الحق جهل عن الفرق الواضح بين الحق  
 وبين الحقيقة اذ الاعيان الثابتة ليست بحق بل هى حقيقة صوفية غير  
 مجعولة لا بالجعل البسيط ولا بالجعل المؤلف ايضا ومع وجود هذه الامور  
 من امانته المضاني والمضاني اليه وجهله عن الفرق بين الحق وبين الحقيقة  
 ومن انكاره على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومن جفائه على  
 اهل السنة والجماعة سود ورقتين ونصف ورقة بما يضحك عنه كل شاب  
 وصبي كما قال وقد بينهم النبى حين سئل عن الفرقة الناجية بقوله ما  
 انا عليه واصحابي رواه احمد واصحاب السنن الاربعة انتهى ووجه الضحك  
 انه زعم وقصد به التعريض على اهل السنة وقصد تأييد تعريفه  
 الجنى الناطق باتحاد الحق مع الحقيقة والحال ان قوله وقد بينهم حين  
 سئل عن الفرقة الناجية الخ رغم على انفه وصريح فى ابطال تعريفه الجنى  
 وهكذا قوله وقال الترمذى وهكذا قوله وقال الامام فخر الاسلام الاصل  
 فى علم التوحيد والصفات التمسك بالكتاب والسنة ومجانبة الهوى والبدعة  
 كلها راغمة على انفه وضاربة عليه وهكذا قوله مناط الفوز هو المعاضدة  
 بالشرعية الخ وهكذا قوله وان الشرع هو اجل المأخذ الخ وهكذا قوله  
 قال الله تعالى انا انزلنا عليك الكتاب الخ وهكذا قوله وقال جل ذكره  
 اتبعوا الخ كلها راغمة على انفه وضاربة عليه واما تهورات خلفاء الشياطين

بزعم توجيه قوله بخلاف انشقاق القمر وتسليم الحجر مستندا بعبارات  
 المنقذ من الضلال للامام الغزالي فهي ناشبة من شقاوتهم ومن جهالتهم  
 الابدية وراغمة على انوفهم وضاربة على وجوههم اذ عبارات الغزالي  
 ناطقة بنقيض خيالات المرجاني ثم انظر الى قول المصنف والعلم بها  
 متحقق فان المرجاني فسره بظهور الشيء وتبينه والحال انه ليس تعريف  
 العلم الى بحث التكوين للجور بالاحياء **اولا** مع الامامة كلا صريح في ان  
 مذهبه هو اباحة الكذب وهذه الاباحة مذهب بعض احزابه ايضا كما لا  
 يخفى لمن نظر الى التنبيه الصحيح وغيره من ترتيباتهم المجردة فعلى  
 هذا قلنا اى فعلى ان تأليف المرجاني عبارة عن مجرد ترتيب الالفاظ  
 المصادفة تصادفا اتفاقيا في لسانه قلنا انه لا شعور له في امر العطف  
 ولا فيما نقله اما الثانى فظاهر حيث نقل الاقوال الصادقة من كتب القوم  
 دون الادراك واما **الاول** فلان الاعيان الثابتة ليست بحق بمعنى الحكم  
 المطابق للواقع بل الاعيان الثابتة هي الحقايق التى ما شئت رايحة الوجود  
 فالعطف اى عطى الاقوال الصادقة على الاعيان الثابتة من المفاهيم الخامسة  
 كذا في الصفحة الخامسة عشر وفي السطر الثانى في هذه الصفحة هذا  
 شأن منصورهم فقس عليه شأن احزابه خلفاء الشياطين الذين رتبوا  
 الالفاظ كمنصورهم مع وجود الاجوبة عن شكوكهم وعن تمثيلهم في عبارات  
 الاصباح في سطوره العديدة وجوزوا اطلاق الصنديد على رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع ورود النهى عن اطلاقه فقول الاصباح  
 اشارة الى التنقيص وان لم يقصده كذا في هامش الصفحة الاولى انصاف  
 اى قوله وان لم يقصده اى التنقيص انصاف لطيف واشعار الى ما في  
 الشفاء من ان التكلم بما يدل على تقيص شأنه صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم كفر وان لم يقصده الا ان خلفاء الشياطين لما حرموا عن  
 الادراك وعن الادب وعن الديانة والهداية اتوا بما اتوا فافوض امرى  
 الى حاكم الازل والى تصرفه سبحانه وتعالى ثم جئنا الى ما نحن فيه وهو  
 شرح قول الشارح التفتازانى **الابا** ينافيه اى لا يكفر الناطق بالشهادتين  
 صاحب التصديق والاذعان **الابا** صدر منه ينافى تصديقه ونطقه بالشهادتين  
 من العوارض مثل ترجيح مذاهب الفلاسفة ومذاهب الشيعة والروافض  
 كما رجحها المرجاني ومثل ترجيح رسوم الكفرة وتحقيقه ما افاده حضرة

- والحق ان حركة الافلاك  
 مستقيمة لانها انما تتحرك  
 بحركة اجزائها وجزائها لا  
 تتحرك الا بتبديل بعضها  
 بمكان بعض فهذه الحركة  
 مستقيمة غاية ما في الباب  
 يكون حركة المجموع  
 مستديرة من حيث الظاهر  
 انتهى اقول هذا صريح  
 ايضا فيما حققناه من المحصر  
 وصرح ايضا في تركيب  
 الاجسام من الجواهر الفردة  
 فاذا ثبت الجزء الذى لا  
 يتجزى بتنصيب الائمة  
 والعلماء الشيعة وبالادلة  
 المسرودة في محلها يحصل  
 الخلاص عن الظلمات  
 المرجانية \* وذلك لانه  
 اذا ثبت تركيب الاجسام  
 من الجواهر الفردة كانت  
 الاجسام متمثلة بجزء على  
 كل منها ما يجوز على الآخر  
 من الحركة المستقيمة  
 فكسوت حركات الافلاك  
 حركة مستديرة عبارة عن  
 حركات اجزائها حركات  
 مستقيمة على ما حققه السيد  
 السنن قدس سره وبهذا  
 تبين لك وجه التلازم بين  
 القول بحدوث العالم  
 حدوثا زمانيا وبين القول  
 بثبوت الجوهر الفرد ووجه  
 اقرار المنكر على ثبوت  
 الجوهر الفرد فمن قال  
 ببطلان تركيب الاجسام من  
 الجواهر الفردة فقد **انكر**

- علی حدوث العالم حدوثا زمانیا وهو كون الشيء مسبقا بالعدم سبقا زمانیا وعلما اهل السنة والجماعة عن آخر هم قالوا من واطب طول عمره على الطاعة باعتقاد قدم العالم لا يكون من اهل القبلة ای لا یکسون مؤمنا بل صار كافرا ومن المعلوم ليس مرادهم من هذا القدم كونه قديما بالذات اذ لم يذهب احد من العقلاء الى قدم العالم بالقدم الذاتي فكان مرادهم هو القدم الزماني بمعنى انه ما من حادث الا وقبله حوادث لا الى نهاية وايضا ان الفلاسفة كلهم اتفقوا على حدوث العالم حدوثا ذاتيا وهو كون الشيء مفقورا في وجوده الى الغير ثم اعلم ان امتناع الحرف واللتيام الذي هو يقتضى بطلان المعراج قد بنى على امتناع الحركة المستقيمة للأفلاك وامتناع تلك الحركة قد بنى على بطلان تركيب الاجسام الفلكية من الجواهر الفردة وقد نطق القرآن والأخبار الصحاح بثبوت المعراج ثبوتا قطعيا فلنا في اثبات الجوهر الفرد ادلة سمعية وادلة عقلية \* واما الادلة العقلية ففيها طريقتان -

المجدد قدس سره في مکتوباته القدسية حيث قال اتباع سيد الكونين عليه وعلى آله من الصلوة افضلها ومن التسليمات اكملها بائنان احكام اسلاميه ست ورفع رسوم كفرهجه اسلام وكفر ضد ان ست اثبات آثار يکی موجب رفع ديگر ست احتمال جمع شدن اين دو ضد محال ست وعزت دادن يکی را مستلزم خواری آن ديگر ست وبایشان مصاحبت نمودن وهم زبانی کردن بایشان داخل اعز از ست بس احتلاط وموانست باين دوشمان خدا ورسول او از اعظم جنایات باشد منجر بدوشماني عز وجل ودوشماني رسول او میشود بشخصی گمان میکند که او از اهل اسلام ست وتصديق ايمان بالله وبرسوله دارد نمیداند که اين قسم اعمال شنيعه دولت اسلام اورا صافی میبرد دو نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا چیزها از ایشان پر سیدن وبمقتضى رسوم اينها عمل کردن از کمال اعزاز اين دوشمانا نست انتهى ما تعلق الغرض بنقله مالمخصا فهرست ۱۶۶ في الجزء الاول وهو مذکور في غيره ايضا في مواضع اقول قول حضرت المجدد صلة البحرین مجدد باتفاق الثقلين كما انه رغم ورد على المرجاني الذي استخرج اصل اصول الجديدة في ترتيبه المسمى بالوفية في الموضوعين الاول في مقام التنفير عن الحواشي المعمولة الدرسية وفي مقام قرح علماء البلدة الفاخرة والثاني قوله بوجوب تحصيل الافلام الطائفة الاجنبية والسنتهم وتنظيماتهم المصدر بقوله واعلم انه يجب على كل طائفة كانت تحت تصرف طائفة اجنبية الخ وهما اصلان من اصل ارباب الاصول الجديدة كذلك صريح في انه لا يمكن الجمع بين الايمان بالله وبرسوله وبين تحصيل العلوم بالاصول الجديدة اما الاول فظاهر نهاية ما في الباب انه ای المرجاني ما رجحها ای الاصول الجديدة الا على طريق الرمز والاجمال واما خلفائه فهم فضلوها واما الثاني ای عدم امکان الجمع بين الايمان بالله وبرسوله وبين تحصيل العلوم بالاصول الجديدة فيتضح هذا في مقام شرح كلماته المفردة وجملة المتفرقة بالمحصل فنقول قوله ورفع رسوم كفرية عطف على قوله بائنان احكام اسلاميه ست ومن جعلتها تحصيل العلوم الشرعية والحال ان رفع رسوم كفرية لا يمكن على تقدير تحصيل العلوم بالاصول الجديدة وكيف يمكن رفع رسومهم وهم قد اخزوها من الطائفة الاجنبية وتعبدوا برسومهم مثل اخذ الألواح

- الطريق الاول طريق  
 الاثبات وهو مذكور في  
 شرح العقائد للعلامة  
 التفتازاني والطريق  
 الثاني ابطال مسلك الهبولي  
 وهو اي ابطال الهبولي  
 يحصل بابطال ادلة اثباتها  
 بناء على انها نقيضان فكما  
 ان اختلاف الصحابة في  
 القولين المتناقضين اي  
 النقيضين اجماع على نفى  
 القول الثالث كذلك  
 اختلاف العقلاء في النقيضين  
 اجماع على نفى القول  
 الثالث على ان هذا الاجماع  
 على هذا النفي اي على  
 نفى القول الثالث  
 ربما يستفاد من مجموع ما  
 حققناه آنفا فبطل ذى  
 مقراطيس رأسا ويستفاد  
 عما حققناه بطلان قول  
 القائلين نحن لا نقيد  
 الحدوث بالذاتى ولا نقيد  
 ايضا بالزمانى بل نقول  
 بالحدوث المطلق ( منه  
 رحمه الله تعالى )

الفصل الاول عن عبد الله  
 بن عمر قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم كتب الله مقادير  
 الخلايق قبل ان يخلق  
 السموات والارض بمئتين  
 الف سنة الحديث من  
 كتاب المشكوة وفسره  
 المولوى عبد الحق -

ورفع الاصوات دفعة وغيرهما من رسوم الكفرة قوله اسلام وكفر ضد  
 يكذب يكر نك اثبات رسم يكفى موجب رفع ديكر ست يكون وجها ظاهرا  
 لامتناع الجمع بين الاسلام وبين التحصيل برسوم الكفرة وكذا قوله واحتمال  
 جمع شدن اين دو محال ست واما قوله وعزت دادن يكفى را مستلزم  
 خوارى آن ديكر ست فهو شروع الى بيان سبب زوال الايمان يعنى  
 ان تحصيل العلوم على وفق رسوم الكفرة اعزاز الكفر والحال ان اعزازه  
 تحقير الاسلام وحقارة له قوله وبايشان مصاحبت نمودن وهم زباني كردن  
 بايشان داخل اعزاز ست وجه وجهيه وصریح في ان التحصيل برسوم الكفرة  
 عين اعزازهم وكذا المصاحبة معهم والتكلم بالسنتهم عين اعزازهم قوله  
 بس اختلاط وموانست باين دو دشمنان خدا ورسول او از اعظم جنایات  
 باشد اشاره الى غاية الاصول الجديدة وهى الانجرار الى عداوة الله  
 ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قوله شخص گمان ميكند كه او  
 اى المتصنع العامل برسوم الكفرة من اهل الاسلام وهو مصدق ومؤمن  
 بالله تعالى ورسوله فكيف يصير كافرا تقرير شبهة ارباب الاصول الجديدة  
 حيث يقولون نحن من اهل الاسلام نعترف بالشهادتين ونؤمن بالله ورسوله  
 ايضا واكفار المسلم امر عظيم فكيف الكفر بمجرد التزام رسوم الكفرة  
 فقوله نمى داند كه اين قسم اعمال شنيعه دولت اسلام اورا صافى ميبرد  
 بمجرد التزام رسوم الكفرة جواب عن شبهتهم المذكورة وحاصل الجواب  
 ان التزام رسوم الكفرة والتعب برسومهم مع التراجع رافع الاسلام لاسيما  
 اذا كان منجرا الى السؤال منهم لانه اعزاز الاعداء كما قال چيزها از  
 ايشان پرسيدن وبمقتضى رسوم اينها عمل كردن از كمال اعزاز اين  
 دشمنان است فكيف يكون حال من استفسر عن السياحة الموسومة بها  
 سميت وانا لا تعجب من ابن البارودى ولا من المرجاني وانما تعجب  
 من بعض المشايخ حيث يدعى محبة حضرت المجدد قدس سره وقرائة  
 مکتوباته فكيف يجوز ذلك الشيخ الاصول الجديدة وكيف يراها مساوية  
 للاصول القديمة مع ان ارباب الاصول الجديدة متشبهون في اقوالهم  
 وافعالهم بالطائفة الاجنبية وقد صرح الامام الربانى ترجيح اقوالهم  
 والتعب برسومهم رافع الاسلام وهكذا صرح في مواضع فما وجه محبته  
 وقرائة مکتوباته وكذلك قد صرح في مواضع بان القائل بالقدم الزمانى

- الدهلوی هكذا نوشت  
 خدای تعالی اقدار واحکام  
 خلقان را پیش از پیدا  
 کردن آسمانها وزمینها  
 بمدة پنجاه هز ارسال مراد  
 طول مدت ومبالغه در  
 تمادی ست میان تقدیر  
 وخلق سموات وارض انتهى  
 ففي هذا الحديث الشريف  
 صك على وجه المرجاني  
 الذي بالغ في نفى التمداد  
 بين التقدير وبين ايجاد  
 العالم في الخارج وما كان  
 من المنتصرين في نفسه  
 فما كان له من فئة ينصرونه  
 من دون الله وغير خفي  
 ان حديث ابن عمر رضي  
 الله تعالى عنهما الناطق  
 بالامتداد الزماني والتمادي  
 الغير المتناهي بين التقدير  
 وبين خلق العالم يؤيده  
 قوله تعالى وهو الذي  
 خلق السموات والارض  
 في ستة ايام وكان عرشه  
 على الماء فاذا عرفت  
 معنى الآية ومعنى الحديث  
 المذكور فمر انت على  
 شاكلة اذا وصل قارون  
 الى قرار الارض السابعة  
 نفع اسرافيل في الصور  
 مع فئته الذين ينصرونه  
 من دونه تعالى (منه رحمه  
 الله تعالى) -

خارج عن دائرة الاسلام واربابها اي ارباب الاصول الجديدة قائلون  
 بالقسم الزماني صراحة وتعبدا بما كتبه المرجاني فقولهم اكفار مسلم امر  
 عظيم ليس يمشى ههنا ولا في كيفية تعليمات الاصول الجديدة ايضا كما  
 حقه الامام الرباني اعلم ان المقصود بالذات من نقل عبارات حضرة  
 المجدد قدس سره امران الاول بيان زوال الايمان بالعوارض اللاحقة  
 والثاني هو الجواب عن قولهم اكفار المسلم امر عظيم فاستبان ان انحراف  
 عقولهم كانه انحراف اذ عانهم حيث وضعوا المقدمة المذكورة دون محلها لقصور  
 نظرهم في موارد استعمالها ثم ههنا مقدمة اخرى لا بد من بيانها وهي  
 انه قد تقرر ان تضليل الائمة كفر بالاتفاق وقد صرح المرجاني بتضليلهم  
 في مواضع منها ما تهوّر بمحض قصور معرفته في تفضيل الشيخين وبيان  
 ذلك انهم اي ائمة الدين والشريعة قالوا ان تفضيل الشيخين من علامة  
 اهل السنة والجماعة وهو اي المرجاني قد تصدى لابطال ذلك اي اجماع  
 الائمة في تعليقه على العقايد النفسى في اربعة مواضع الاول ما في الصفحة  
 السابعة والسمعين حيث صرح في تلك الصفحة بتواتر حديث المنزلة حيث  
 قال ولما تواتر من قوله عليه السلام لعلى رضى الله عنه انت منى بمنزلة  
 هارون من موسى فهذا اقرار بامرير الاول هو اقراره واعتقاده بمذهب  
 الشيعة الذاهبين الى تواتره والثاني اقراره بتضليل الائمة اي ائمة اهل  
 السنة والجماعة الذاهبين الى انه من الآحاد ثم قالوا لا عموم له في  
 جميع المنازل والموضع الثاني ما في الصفحة الرابعة بعد المائة حيث قال  
 ليس معنى التفضيل اثبات الافضية والاحبية بالنسبة الى غيره انتهى  
 وبيان ذلك ان المصنف قال اولاً وافضل البشر بعد النبي ابو بكر الصديق  
 ثم عمر الفاروق الخ ثم قال وخلافتهم على هذا الترتيب ايضا انتهى  
 كلام المصنف رحمه الله تعالى فهذا صريح في ان ترتيب خلافهم يتوقف  
 على اثبات الافضية فكان معنى تفضيل الشيخين اثبات الافضية لهما  
 بالنظر الى غيرهما على مقتضى عبارة المتن وكذلك قول الطحاوى وثبت  
 الخلافة لابي بكر الصديق تفضيلاً له انتهى فانه صريح في ان معنى التفضيل  
 هو اثبات الافضية فقول المرجاني ليس معنى التفضيل اثبات الافضية  
 بالنسبة الى غيره كما انه ابطال عنوان التفضيل ومعناه لغة وعرفاً كذلك  
 رفض العقيدة الحققة ورد على قول المصنف وافضل البشر الخ فانه ينادى



بأعلى صوت أن معنى التفضيل هو اثبات الأفضلية ولا يخفى أن أمارة  
 متن العقائد بدون الدليل تضليل الأئمة وتضليلهم راجع إلى قبح الشريعة  
 ثم لا بد من التنبيه إلى مكيدته الناطقة بفقدان إدراكه ومع أنه أي المرجاني  
 علل قوله الفاسد أعنى به دعواه الكاذبة وهي قوله ليس معنى التفضيل  
 أن أبا بكر أفضل ثم عمر ممن عداه معللا بقول الطحاوي تفضيلا قائلًا  
 بأنه مفعول مطلق مؤكد لنفسه وهو مضمون الأثبات أي اثبات الخلافة  
 فتلك المكيدة مردودة من وجهين الأول أن الإمام الطحاوي قد جعله  
 مفعول له لقوله ونثبت الخلافة لأبي بكر الصديق فعلى هذا يكون قوله  
 تفضيلا علة لاثبات الخلافة مكيدة المرجاني مع أنها ظلمة ظلم على الطحاوي  
 والثاني أنه أي تصرف المرجاني جهل عن شرط المفعول المطلق التأكيدى  
 وهو اتحاد معناه مع ما يفهم من فعله بدون الزيادة ولا يخفى أن هذا  
 الشرط مفقود في كلام الفاقد **الموضع الثالث** قوله وحديث الموالاة رواه  
 ثلاثون صحابيا وحمله على معنى المعتقد وعلى معنى الناصر ظاهر البطلان  
 انتهى فهذا صريح في تضليل الأئمة ورفض العقيدة الحقة وبيان ذلك  
 أن أهل السنة والجماعة وكذلك المحدثون قالوا حديث الموالاة وأن  
 رواه ثلاثون صحابيا ليس بمحكم إذ المولاة مشترك بين المعاني الكثيرة  
 فقوله بأنه محكم وكذا قوله وحمله على معنى الناصر ظاهر البطلان صريح  
 في تضليل أئمة الشريعة وفي كونه من الشيعة الشنيعة وفي رفض العقيدة  
 الحقة **الموضع الرابع** قوله ثم كل من حديث المنزلة محكم في أفضلية على  
 كرم الله وجهه بخلاف ما ورد في أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما  
 انتهى فإنه كما أنه رد على قول المصنف رحمه الله تعالى وأفضل البشر  
 بعد النبي هو أبو بكر الصديق ورفض العقيدة الحقة كذلك رد على  
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والله ما طلعت الشمس ولا غربت  
 بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبي بكر الصديق رضى  
 الله تعالى عنه فكما أن خلافته نصية قطعية كذلك أفضليته نصية قطعية  
 كذا في صحيح البخاري وصرح بتواتره الإمام البغوي صاحب معالم  
 التنزيل فقول المرجاني بخلاف ما ورد في أبي بكر فإنه مع عدم دلالة  
 على الأفضلية من غيره كما أنه قدح مجرد على الأفضلية المنصوصة وعلى  
 التواتر بل هو قدح مجرد على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

وهو كفر كذلك قدح على ائمة الشريعة وعلى اهل السنة والجماعة اما  
 القدح الاول فظاهر لا يحتاج الى البيان واما القدح الثاني وهو قدحه  
 على اهل ائمة الشريعة واهل السنة والجماعة فلانهم قالوا وافضل البشر  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم هو ابو بكر الصديق وعلوه بقوله عليه  
 السلام والله ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على  
 احد افضل من ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وقالوا ومثل هذا  
 السوق لاثبات الافضية التى هى مدار الخلافة المذكورة فى المتن وايضا  
 ان الافضية المذكورة فى المتن اعنى قولهم وافضل البشر بعد النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كما انه مؤيد بنصوص القران ومصرح فى  
 الصحاح كذلك هو مما وقع عليه اجماع الائمة الاربعة واجماع جميع اهل  
 السنة والجماعة فانضح ان قول المرجاني ما ورد فى حق على كرم الله  
 وجهه محكم فى افضليته بخلاف ما ورد فى حق الشيخين فانه محتمل كما انه  
 قلب اى جعل المحتمل محكما وجعل المحكم محتملا كذلك امانة ورد على  
 متن العقائد النسفى وتضليل الائمة ورد على عموم اهل السنة والجماعة  
 فكما ان تضليلهم كفر كذلك رده المذكور مع سياقه المنصوص عين  
 التشيع بشهادة رفضه عقايد اهل الحق فمن رفض عقايد اهل السنة والجماعة  
 وامانها وظنها باطلة كيف يرضى للسلوك الى طريقتهن فاذا عرفت المواضع  
 الاربعة الناطقة بتضليل الائمة واحطتها حق الاحاطة تعلم ان قوله فالامام  
 الحق والخليفة على الصديق بعده عليه السلام ابو بكر ثم عمر ثم عثمان  
 ثم على ثم ابنه الحسن رضى الله عنهم كذا فى الصفحة الرابعة بعد المائة  
 انما هو باسنان اهل السنة والجماعة او تقيية بجمته فى ابتداء الكلام او هو  
 من باب التماشى على نهج ما هو الواقع فى الخارج بناء على انه لا يقبل  
 الترتيب على خلاف ما هو الواقع او بناء على الجهل عن الفرق الواضح  
 بين الامامة وبين الخلافة عند الشيعة فانهم يثبتون الخلافة وينكرون  
 امامتهما بناء على ان الخلافة اعم من الامامة عندهم وثبوت الاعم لا  
 يقتضى ثبوت الاخص الا ان الظاهر من الفاء التفرعية اعنى قوله فالامام  
 الحق والخليفة على الصديق يرجح الشق الاول وهو الترتيب على السنة  
 اهل السنة والجماعة وايضا انه اى المرجاني انما اعترف بالترتيب المذكور  
 عند قول المصنف وخلافهم على هذا الترتيب اى على ترتيب الافضية

وقد صرح المصنف في مقام ترتيب الافضلية بافضلية ابي بكر الصديق  
 حيث قال وافضل البشر بعد النبي هو ابو بكر الصديق ثم عمر الفاروق  
 ثم عثمان ذى النورين ثم على المرتضى فالترتيب في الشرح لا بد  
 من ان يكون على هذا النهج في العنوان وان كان الشارح رافضيا لانه  
 قد كان في مقام الحكاية على وفق قول المصنف وخلافتهم على هذا  
 الترتيب في هذه الدرجة فكيف يمكن له تحرير الترتيب على خلاف ما  
 هو الواقع في الخارج والتمن ايضا (ثم اعلم ليس الكلام لاحد في هذا  
 الترتيب كما زعم به الاغبياء وخلفاء الشياطين من احزابه المردة بل  
 الكلام في المواضع الاربعة السابقة الناطقة بانه في عقيدة الشيعة وقد  
 ذكرناها وبينها آنفا فتذكر (ثم ههنا سندان آخران احدهما انه اى  
 المرجاني قد اضرب عن مقدمة اهل الحق ثم صرح بما هو المختار عنده  
 حيث قال بل المبحوث عنه في الباب هو الصلاحية للخلافة وثانيهما قوله  
 فقد موه على غيره لمصاحبة اقتضه اى اقتضت المصاحبة تقديم ابي بكر  
 الصديق على على كرم الله وجهه فكما ان المواضع الاربعة السابقة صريحة في  
 التشيع كذلك تبيّنك المقدمتين صريحتان في تشيع المرجاني اذ الشيعة يقولون  
 ان حديث الموالاة يقتضى اولوية على كرم الله وجهه وتقديم ابي بكر  
 الصديق عليه لمصاحبة اقتضه ولما كان خلفاء الشياطين من الاغبياء  
 المطموسين كتبوا هذه المقدمة في مقام تزكية المرجاني عن التشيع فعدهو  
 رافضيا بالسنتهم الخبيثة الظلمانية فما وجه خصومتهم على صاحب الاستظهار  
 الالهى وكذلك قولهم سبحان الله كيف يتصور كونه شيعيا بمجرد ايراد  
 هذا القول نعم يتصور كونه كذلك لو تمسك به او ذكره للاحتجاج به  
 مع انه جراءة ناشية عن عدم الفرق وعن الغفلة عما نحن فيه اقرار واعترافهم  
 بان المرجاني من الخلوف لصدق تعريف الخلوف وهو قوله عليه السلام  
 يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون كذا في باب الاعتصام بالكتاب  
 ووجه صدق هذا التعريف ان خلفاء الشياطين يقولون ان المرجاني  
 متقول مجرد فيما اورده ردا على اهل السنة والجماعة ومجرد التقول والذكر  
 فقط بدون الاحتجاج لا يستلزم كونه رافضيا يقول حافظ الدين ان تزكية  
 الخلوف امامهم بالتزكية الكاذبة من قبيل الفرار من المطر والفرار تحت  
 الميزاب ويبان انه وان كان رافضيا بشهادة سياق كلامه وبشهادة مشاجرته

مع اهل الحق الا ان الخلوف لما التزموا توجيه كلامه بالتوجيه الفاسد  
تقعوا لاجراجه من الشيعة بما تقعوا فادخلوا الى دائرة الخلوف فهذا فرار  
من المطر وقرار تحت الميزاب اذ الخلوف منصوص الكفر بنص الصحاح  
واما كفر الشيعة فبدلالة الصحاح وبإشارات آية التقسيم من آيات القرآن  
فالخلوف الاغبياء ارباب ذكرى العاقل قد استقروا تحت ما فروا عنه  
ولكن الحق ان تزكيتهم بقولهم سبحان الله كيف يتوهم كونه شيعة بمجرد  
ايراد هذا نعم يتصور كونه شيعة لو تمسك بهذا الحديث في ثبوت  
الخلافة على على كرم الله وجهه تزكية ناشية من رسوخ صفة النفاق في قلوبهم  
وتزكية مبتنية على جهلهم عما نحن فيه كما هو اى الترامى والاعتراض  
على صاحب الاصباح بمحض جهلهم عادتهم اى عادة الخلوف فاعلم انه لا  
نزاع لاحد في ثبوت الخلافة كما هو اى تخيل النزاع في ثبوت الخلافة  
خيال خلفاء الشياطين فبناء على خيالهم الفاسد سودوا عمدة اوراق كلها  
في ثبوت الخلافة وضربوا بها اى بتسويد الاوراق العديدة صاحب  
الاصباح من وراء الجدار كما هو اى الضرب والتشنيع من وراء الجدار  
دون الورد ودون الادراك عادة الخلاف ودأبهم الفاسد فلا ينفع ترتيب  
الخلافة على وفق المتن للمرجاني كما لا يضر ولا يقدر ذلك الترتيب  
في ورود ما او رده صاحب الاصباح اذ الكلام في مقدمة الخلافة وهى  
اثبات الافضلية التى يتوقف عليها اثبات الخلافة وذلك لان المرجاني  
لما اعتقد افضلية حضرت على رضى الله عنه كما اعتقدها الرافضى نزل  
اولا في تعليقه الجنى على شرح الدوانى عثمان ذى النورين عن منزلته  
وعن مرتبته اعتمادا على ما كتبه بعض المورخين من الرافضى كما قال  
واما عثمان فلم يكن يليق للخلافة مع وجود اهل الشورى بل كل واحد  
منهم افضل من عثمان في هذا المعنى اى فى الصلاحية للخلافة ثم ايد ذلك  
كفره المذكور بقوله واقول ويعضد ذلك الخ وتحقيقه مذكور في مصباح  
الحواشى ونزل ثانيا في تعليقه الجنى على متن عقايب النسفى حضرت  
الشيخين عن مرتبتهما بتعكيس الامر الواقع اى صور المحتمل محكما كما  
قال ماورد في حق على رضى الله تعالى عنه محكم في افضليته وصور المحكم  
متملا كما قال بخلاف ما ورد في حق الشيخين كحديث طلوع الشمس  
مثلا فانه لا يدل على افضلية ابي بكر رضى الله تعالى عنه على غيره

هذا كلام المرجاني وعليه كلام صاحب الاصباح حافظ الدين الذي قال  
 افضلية الشيخين قطعية وترتيب الخلافة ترتيباً صحيحاً اعتقادياً مبنى على  
 اثبات هذه الافضلية القطعية للشيخين كما هو الصريح في متن العقائد  
 وبالجملة ان الخلافة الاعتقادية والترتيب الواقعي الاعتقادي مبناها على  
 اثبات الافضلية للشيخين ثم على اثباتها على حضرت عثمان كما هو منطوق  
 المتن والمرجاني لها عكس هذه الافضلية كما قال افضلية على رضى الله  
 تعالى عنه محكم قطعية وافضلية الشيخين محتملة ظنية كان الترتيب الجارى  
 في اسانه مثل الترتيب الجارى في السنة الشيعة في ترتيب الخلافة الواقعية  
 وكذلك الترتيب الجارى في السنة خلفاه وبيان ذلك ان المرجاني لما  
 قال بان ما ورد في حق على رضى الله تعالى عنه محكم في اعطاء الافضلية  
 بخلاف ما ورد في حق الشيخين شرعوا اى خلفاء الشياطين الى تأييده كما  
 قالوا فهذا الحديث يدل على افضلية على كرم الله وجهه فلا محالة يكون  
 حديث المنزلة اقوى لكونه محكما والمحكم اقوى من الحديث المأول هذا  
 كلام خلفاه فكما انهم كتبوا هجة بايديهم على كونهم شيعة كذلك كتبوها  
 على كونهم جاهلين ناطقين بجمارياتهم وبيان ذلك اجمالاً ان الشيعة قالوا  
 حديث المنزلة والموات محكم في اعطاء افضلية على كرم الله وجهه على  
 غيره فهو احق بالامامة الا انهم قدموا عليه ابا بكر الصديق رضى الله  
 تعالى عنه لمصاحبة اقتضته هذا كلام الامامية واختاره المرجاني حيث قال  
 قدموا عليه غيره لمصاحبة اقتضته كما يرشد اليه ما روى الخ كذا في  
 السطر السابع من المائة وقد انتحل خلفائه في رديتهم الموسومة باسم ذكرى  
 العاقل ايضا ❦ واما كونهم حماراً فلوجه الاول انهم كتبوا هذه العبارة في مقام  
 تزكية المرجاني عن التشيع والحال ان هذه المقدمة اعنى بها تقديم  
 الصديق الاكبر لمصاحبة اى بدون افضلية على حضرة على رضى الله عنه  
 هجة واحدة في اثبات تشيع المرجاني (الوجه الثاني انهم قالوا في مقام  
 تزكية المرجاني والمحكم اقوى من الحديث المأول انتهى قولهم وهذا  
 مع انه من باب رفع البناء وسطحه قبل استحكام اساسه اذ الاقوائية فرع  
 المحكمة من باب تأكيده تشيع المرجاني وتأكيده تشيع انفسهم (والوجه الثالث  
 الناطق بجمارياتهم انهم جعلوا ترتيب الخلافة هجة في تزكية المرجاني والحال ان  
 الكلام ليس في مجرد ترتيب الخلافة بل كلام الاصباح ناظر الى المواضع الاربعة

السابقة بل في المواضع الستة الناطقة بتشيع المرجاني كما مر بيانه (والوجه الرابع الناطق بجماريتهم انهم جعلوا بيان المناقب اى بيان المرجاني مناقب الخلفاء حجة في مقام تزكية المرجاني والحال ان بيان المناقب لا يخلصه عن تشييعه وليس بمدار في هذا الباب وقد صرح به المرجاني في الصفحة الثالثة بعد المائة حيث قال ان المناقب ليس مما له تعلق بالعقائد فانضح ان مدار الخلافة بالترتيب المذكور في المتن انما هو على اثبات الأفضلية اى افضلية الشيخين ثم افضلية عثمان ذى النورين كما اقتضاه قول المصنف رحمه الله تعالى وخلافتهم على هذا الترتيب كما مر غير مرة (وهنا وجه خامس ناطق بجماريتهم وهو انهم قالوا بالاقتباس اللطيف في حق الشرح الحبيث كما صرحوا في صدر رسالتهم الشيعية ان قول المرجاني ومن احمى ارضاميته فهي له اقتباس لطيف انتهى قولهم وبيان ذلك الوجه ان قولهم بالاقتباس اللطيف في حق الشرح الحبيث الذى قد برهن على وجه خبثه تصويب له فهذا التصويب حجة خامسة على تشيعهم (وثم وجه آخر ايضا لا بد من التخطب وتوجيه الخطاب الى الاخ الفاضل الذى كان من اهل السنة والجماعة فيما اخى انك ما رأيت واحدا من علماء اهل السنة والجماعة الا وهم قالوا ان حديث المنزلة مأول بالتأويل الذى فصله الاستظهار الالهى وقالوا ان المولى مشترك بين المعانى كذا حققه ابن الحجر والمولوى عبدالحق في شرح المشكوة فهذا ايضا صريح فى انهم اى خلفاء الشياطين ارباب رسالة ذكرى العاقل ليسوا من اهل الحق بل هم من الشيعة الشنيعة محررون عن الطريق المستقيم وعن الفقه فى الدين وعن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصلتان لا يجتمعان فى منافق حسن سميت والفقه فى الدين رواه الترمذى كذا فى المشكوة الشريفى فى الفصل الثانى من كتاب العلم ❁

❁ تم ❁

